



البنك الأوروبي
لإعادة الإعمار والتنمية



التقرير
المالي
٢٠٢٥



يتضمن التقرير المالي لعام ٢٠٢٥ البيانات المالية المعتمدة والمدققة المطلوب تقديمها بموجب المادة ٢٧ من اتفاقية إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبند ١٣ من لائحته الداخلية.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بنك متعدد الأطراف يشجع تطوير مبادرات ريادة الأعمال والقطاع الخاص في ٤٠ اقتصاداً عبر ثلاث قارات. والبنك مملوك لـ ٧٧ دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، والبنك الأوروبي للاستثمار. وتهدف استثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى جعل الاقتصادات في المناطق التي يعمل فيها تنافسية، وجيدة الحوكمة، وخضراء، وشمولية، وقادرة على الصمود، ومتكاملة.

المحتويات

٢	أهم النقاط
٦	المؤشرات المالية الرئيسية ٢٠٢١-٢٠٢٥
٧	التقارير والإفصاحات الإضافية
١٢	قائمة الدخل الموحدة
١٣	قائمة الدخل الشامل الموحدة
١٤	قائمة المركز المالي الموحدة
١٥	القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
١٦	القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
١٧	السياسات المحاسبية
٣٢	إدارة المخاطر
٦٣	إيضاحات القوائم المالية
٩٢	المسؤولية عن التقارير المالية الخارجية
٩٤	تقرير التأكيد المستقل
٩٥	تقرير المدقق المستقل
٩٦	الملحق: تحليل معدل التخلف عن السداد والاسترداد (غير مدقق)

حقق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أداءً قويًا خلال عام ٢٠٢٥، وواصل توجيه أنشطته لدعم عملائه في مختلف المناطق التي يعمل فيها بما ينسجم مع مهمته المؤسسية وأولوياته الاستراتيجية. وحافظ البنك على مستوى استثمار مرتفع في أوكرانيا، مع توسيع نطاق أعماله الإجمالي، وتعزيز تأثير التحول لأنشطته، وإطلاق عملياته في أفريقيا جنوب الصحراء والعراق. وقد تحققت هذه الإنجازات بالتوازي مع الحفاظ على الاستدامة المالية للبنك ومواصلة الإدارة الحصيفة لموارده.

وفي ظل بيئة خارجية اتسمت بالتقلبات والتحديات، بلغ صافي أرباح البنك ١,٣ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، بانخفاض نسبته ٢٣ في المائة مقارنة بالعام السابق، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع خسائر الائتمان المتوقعة ومخصصات انخفاض القيمة، فضلًا عن بعض التسويات المحاسبية المؤقتة.

وبلغت الأصول المصرفية، التي تشمل محافظ سندات الدين واستثمارات الأسهم، نحو ٤٧ مليار يورو بنهاية عام ٢٠٢٥، مسجلةً زيادة قدرها ٦ في المائة مقارنة بالعام السابق. كما حافظت الإيرادات المصرفية على متانتها، حيث بلغت ٢,٧ مليار يورو بما يُمثل ٧٠ في المائة من إجمالي الإيرادات. وسجلت محفظة الأنشطة المصرفية صافي أرباح قدره ٠,٦ مليار يورو، قابل ذلك جزئيًا خسائر انخفاض القيمة، حيث سُجلت مخصصات لخسائر الائتمان المتوقعة بقيمة ٠,١٤ مليار يورو، مقارنة بعكس مخصصات بقيمة ٠,١١ مليار يورو في عام ٢٠٢٤.

وبلغت نسبة القروض المتعثرة ٨,٤ في المائة من الأصول التشغيلية للقروض بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة بنسبة ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس بدرجة كبيرة استمرار التوترات الجيوسياسية. أما عند استبعاد التعرضات المرتبطة بأوكرانيا، فقد ظلت نسبة القروض المتعثرة مستقرة إلى حد بعيد عند مستوى ٣,١ في المائة، دون تغيير عن العام السابق.

وبلغ إجمالي حجم محفظة أنشطة الخزنة إلى ٣٩,٥ مليار يورو بنهاية عام ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ١١ في المائة مقارنة بعام ٢٠٢٤. وواصلت أنشطة الخزنة تحقيق أداء قوي، وأسهمت بنحو ٠,٢ مليار يورو في صافي الأرباح، بما يتماشى بصورة عامة مع نتائج العام السابق.

كما حافظ البنك على سيولة قوية، وواصل نفاذه بكفاءة إلى أسواق رأس المال الدولية، مستندًا إلى سياساته المالية الحصيفة وبرنامج تمويل متنوع ومرن.

وجدد المساهمون ثقتهم بالبنك من خلال بلوغ معدل الاكتتاب في الزيادة العامة لرأس المال البالغة ٤ مليارات يورو نحو ٩٥ في المائة. وارتفع إجمالي حقوق الملكية بمقدار ٣,٩ مليار يورو، مدفوعًا بصافي الأرباح البالغ ١,٣ مليار يورو، إلى جانب ٢,٦ مليار يورو من اكتتابات رأس المال المستلمة خلال العام.

وحافظ البنك على تصنيفه الائتماني الممتاز (AAA) من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الرئيسية الثلاث: موديز، وفيتش، وستاندرد أن بورز، مما يؤكد على قوة مركزه الرأسمالي، ومتانة إطار إدارة المخاطر الذي يعتمد عليه، واستمرار الدعم الراسخ من مساهميه.

النتائج المالية ٢٠٢١-٢٠٢٥

٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	مليون يورو
٢,٥٠٢	(١,١١٧)	٢,٠٩٨	١,٧٤٤	١,٣٣٧	صافي الربح/(الخسارة)
(٨٠)	(١٢٣)	(٢٣)	(٢٠)	(١٠)	تحويلات صافي الدخل المعتمدة من مجلس المحافظين
٢,٤٢٢	(١,٢٤٠)	٢,٠٧٥	١,٧٢٤	١,٣٢٧	صافي الربح أو (الخسارة) بعد تحويلات صافي الدخل المعتمدة من مجلس المحافظين
٦,٢١٧	٦,٢١٧	٦,٢١٨	٧,٤٣٨	١٠,٠١٩	رأس المال المدفوع
١٤,١٢٨	١٣,١١٩	١٦,٠٥٠	١٧,٨٧٨	١٩,١٦١	الاحتياطيات والأرباح المحتجزة
٢٠,٣٤٥	١٩,٣٣٦	٢٢,٢٦٨	٢٥,٣١٦	٢٩,١٨٠	إجمالي حقوق ملكية الأعضاء

النتائج التشغيلية ٢٠٢١-٢٠٢٥

٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	عدد المشاريع ^٢
٤١٣	٤٣١	٤٦٤	٥٨٤	٦٤٠	الاستثمارات السنوية للبنك ^٣ (مليون يورو)
١٠,٤٤٦	١٣,٠٧١	١٣,١٢٩	١٦,٥٨٣	١٦,٨٥٠	الاستثمار السنوي الذي تم حشده ^٤ (مليون يورو)
١,٧٥٠	١,٧٤٦	٢,٨١٩	٤,٨٢٠	٥,٦٥٤	منه الحشد المباشر من القطاع الخاص ^٥
٩٠٨	٨٠٣	١,٤٩٩	٢,٧٩١	٢,٧٦٨	الحشد غير المباشر من القطاع الخاص ^٦ (مليون يورو)
١٦,٦١٣	١٢,٩٥٧	٢٣,٤٠٠	٢١,٩٨٦	٢١,١٤٥	إجمالي ما تم حشده ^٧ (مليون يورو)
١٨,٣٦٣	١٤,٧٠٣	٢٦,٢٢٠	٢٦,٨٠٦	٢٦,٧٩٩	

٢ عدد المشاريع التي التزم بها البنك خلال العام.

٣ حجم تعديلات البنك خلال العام. يشمل ذلك: (١) التعديلات الجديدة (بعد خصم أي مبالغ تم إلغاؤها أو ترتيب تمويل مشترك لها خلال العام)؛ و(٢) التعديلات المُعاد هيكلتها؛ و(٣) مبالغ تمويل التجارة (برنامج تيسير التجارة) التي تم إصدارها خلال العام والقائمة في نهاية العام.

٤ الاستثمار السنوي الذي تم حشده هو حجم التعديلات المُقدَّمة من جهات غير البنك والمناحة للعميل، والتي تُعرض صراحةً إلى التدخل المباشر للبنك.

٥ تمويل من جهة خاصة بشروط تجارية نتيجة المشاركة الفاعلة للبنك.

٦ يُعرَّف الحشد غير المباشر للتمويل الخاص المنفق عليه بين بنوك التنمية متعددة الأطراف بأنه التمويل المقدم من جهات خاصة فيما يتصل بنشاط محدد يموله أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف دون أن يضطلع أي من هذه البنوك بنشاط أو مباشر يؤدي إلى تعهد الجهة الخاصة بتقديم التمويل ويشمل هذا المبلغ العديد من الحالات التي

كان فيها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عنصرًا محوريًا في الصفقة الأساسية، إلا أن هيكل المشروع لم ينجح إنبات تأهل المبلغ الذي تم حشده للتصنيف كحشد مباشر.

٧ إجمالي الاستثمار السنوي الذي تم حشده، والحشد غير المباشر من القطاع الخاص خلال عام معين.

ينخرط البنك أساسًا في أنشطة الأعمال المصرفية وأنشطة الخزنة. وتمثل الأنشطة المصرفية استثمارات في مشاريع تُنفَّذ، وفقًا لاتفاقيات إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بغرض مساعدة البلدان التي يستثمر فيها البنك على التحول إلى اقتصادات السوق المفتوحة، مع تعزيز النمو المستدام والشامل وتطبيق مبادئ مصرفية سليمة. وتمثل منتجات الاستثمار الرئيسية في القروض والاستثمارات في الأسهم والضمانات. وتشمل أنشطة الخزنة جمع التمويل بالدين، واستثمار فائض السيولة، وإدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة لدى البنك، ومساعدة العملاء في إدارة الأصول والالتزامات.

العمليات المصرفية

النتائج التشغيلية

في عام اتسم باستمرار حالة عدم اليقين العالمية وتعاف غير متكافئ، استجاب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للطلب القوي المستمر على نموذجه الفريد في الاستثمار والانخراط في السياسات عبر جميع البلدان التي يعمل فيها. واصل البنك تنفيذ أولوياته الاستراتيجية من خلال الاستثمارات الخضراء والشاملة واستثمارات القطاع الخاص، فضلًا عن مواصلة انخراطه العميق في أوكرانيا في العام الرابع من الغزو العسكري الروسي واسع النطاق للبلاد. وبالإضافة إلى ذلك، بدء البنك عملياته في أفريقيا جنوب الصحراء، بتوقيع أول مشاريعه في المنطقة في عام ٢٠٢٥. وفي هذا السياق، سجل البنك مستويات قياسية من النشاط، حيث بلغ حجم استثمارات البنك السنوية ١٦,٨ مليار يورو⁸ في عام ٢٠٢٥، شمل ٦٤٠ عملية استثمارية في ٨٦ اتفاقية لتمويل التجارة ضمن برنامج تيسير التجارة (٢٤:٢٠٢٤) ١٦,٦ مليار يورو، و٥٨٤ عملية استثمارية، و٨٦ اتفاقية لتمويل التجارة.

استثمر البنك في ٣٦ اقتصادًا في عام ٢٠٢٥، حيث توزعت الاستثمارات بحسب المنطقة على النحو التالي: ٣,٧ مليار يورو في أوروبا الشرقية والقوقاز؛ ٢,٩ مليار يورو في جنوب شرق أوروبا؛ ٢,٨ مليار يورو في منطقة جنوب وشرق المتوسط؛ ٢,٧ مليار يورو في تركيا؛ ٢,٦ مليار يورو في أوروبا الوسطى ودول البلطيق؛ ١,٧ مليار يورو في آسيا الوسطى؛ ٠,٤ مليار يورو في اليونان؛ ٣٠ مليون يورو في أفريقيا جنوب الصحراء.

وفي عام ٢٠٢٥، بلغ إجمالي استثمارات البنك السنوية في القطاع المالي ٧,٢ مليار يورو، حيث تم توجيه معظم التمويل عبر البنوك الشريكة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإلى المشاريع الداعمة للاستدامة البيئية، وتيسير التجارة الدولية، والمشاريع التي تطور أسواق رأس المال. كما استثمر البنك ٤,٨ مليار يورو إضافية في قطاع البنية التحتية المستدامة، واستثمر نفس المبلغ في القطاعات المؤسسية المتنوعة.

وزاد حجم محفظة عمليات الاستثمار لدى البنك⁹ من ٦٢,٠ مليار يورو في ٢٠٢٤ إلى ٦٤,٥ مليار يورو بنهاية ٢٠٢٥. ويعكس نمو محفظة البنك مستوى الاستثمارات الجديدة، وإن كان محدودًا بفعل التراجع الكبير في قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو خلال عام ٢٠٢٥ (٣٥:١٠ يورو/دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٤ مقارنةً بـ ١,١٧٤ يورو/دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٥)، مما أدى إلى انخفاض القيمة المُبلَّغ عنها باليورو لأصول البنك المُقومة بالدولار الأمريكي.

بلغ إجمالي عمليات الصرف¹⁰ مستوى قياسيًا قدره ١١,٥ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، مقارنة مع ١٠,٦ مليار يورو في عام ٢٠٢٤. وأسفرت عمليات الصرف إلى جانب سداد القروض البالغة ٨,٣ مليار يورو (٢٤:٢٠٢٤) ٧,٤ مليار يورو) وتخراج من أسهم بقيمة ٠,٧ مليار يورو (٢٤:٠٥٠٠ مليار يورو)، عن وصول الأصول التشغيلية¹¹ إلى ٤٣,٠ مليار يورو بنهاية عام ٢٠٢٥. ارتفاعًا من ٤٢,١ مليار يورو بنهاية عام ٢٠٢٤. وتتألف الأصول التشغيلية من ٣٨,١ مليار يورو من القروض القائمة المُصرفة (٢٤:٣٧,٣٠٠ مليار يورو) و٤,٩ مليار يورو من الاستثمارات القائمة في الأسهم المُصرفة بالتكلفة التاريخية (٢٤:٤,٨٠٠ مليار يورو) حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥.

بالإضافة إلى استثمارات البنك السنوية، بلغ الاستثمار الذي تم حشده سنويًا مستوى قياسيًا قدره ٥,٧ مليار يورو، شمل ٢,٨ مليار يورو من الحشد المباشر من القطاع الخاص، بشكل رئيسي من خلال القروض المشتركة والمتوازنة، و١,١ مليار يورو من مشاركة المخاطر غير الممولة التي استقطبها البنك في مشاريعه الخاصة، فضلًا عن ١,٧ مليار يورو إضافية من خلال تيسير التجارة، وتأمين عدم السداد، والحشد عبر الخدمات الاستشارية، والمشاركات في الأسهم، والمصادر العامة. وبالإضافة إلى الحشد المباشر، قام البنك بحشد تمويل خاص غير مباشر بقيمة ٢١,١ مليار يورو في عام ٢٠٢٥. وهو ما يعكس الاستثمارات الإضافية التي جذبها المشاريع التي

استثمر فيها البنك. وبلغت القيمة المجمعة للاستثمار الذي تم حشده سنويًا والحشد غير المباشر ٢٦,٨ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، وهو مستوى مماثل لعام ٢٠٢٤.

وعلاوة على ذلك، حظيت أنشطة البنك في عام ٢٠٢٥ بدعم قوي من الجهات المانحة والمساهمين، بما في ذلك الصناديق الخاصة، وصناديق التعاون، والصناديق الائتمانية. واضطلع تمويل المانحين بدور حاسم في انخراط البنك في أوكرانيا، حيث بلغ إجمالي مساهمات المانحين لدعم العمليات في البلاد ٠,٩ مليار يورو.

وتعكس هذه النتائج واسعة النطاق الالتزام المستمر بدعم مسيرة التحول في البلدان الأعضاء ضمن المناطق التي يعمل فيها البنك، مع بناء اقتصادات مستدامة وشاملة ومفتوحة السوق وتعزيزها.

الأداء المالي

سجلت العمليات المصرفية صافي ربح قدره ٠,٦ مليار يورو لعام ٢٠٢٥، بما في ذلك المصروفات التشغيلية، مقارنة بصافي ربح بلغ ١,٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٤. ويُعزى ربح الأنشطة المصرفية خلال العام في المقام الأول إلى تحقيق ٠,٦ مليار يورو من صافي دخل الفوائد والرسوم و٠,٨ مليار يورو من مكاسب الاستثمارات في الأسهم، قابلهما ٠,١ مليار يورو من مخصصات انخفاض القيمة، و٠,٦ مليار يورو من النفقات والإهلاك. ويُعزى الانخفاض المسجل في صافي الأرباح مقارنة بالعام السابق في المقام الأول إلى تراجع صافي دخل الفوائد بمقدار ٠,٣ مليار يورو، وتسجيل انخفاض في القيمة بقيمة ٠,١ مليار يورو (مقارنة بعكس مخصصات بقيمة ٠,١ مليار يورو في عام ٢٠٢٤). فضلًا عن بعض التسويات المحاسبية المؤقتة، وتراجع المكاسب الناتجة عن التقييم بالقيمة العادلة لكُل من استثمارات الأسهم والقروض المقاسة بالقيمة العادلة.

انخفض صافي دخل الفوائد، ويُعزى ذلك أساسًا إلى التسويات المحاسبية المتعلقة بسعر الفائدة الفعلي، والتي تعكس فروقات زمنية لا تغيرات في الأداء الاقتصادي الأساسي. وارتفع دخل توزيعات الأرباح من استثمارات حقوق الملكية بنسبة ٤٩ في المائة ليلعب ٠,٢ مليار يورو، وقد قابل ذلك جزئيًا خسارة في القيمة العادلة الناتجة عن تقييم الاستثمارات.

وشملت مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة البالغة ٠,١٤ مليار يورو لمحفظه الأنشطة المصرفية مخصصات مرتبطة بالتعديل اللاحق للنموذج. وارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى ٨,٤ في المائة (٢٤:٢٠٢٤) ٦,٣ في المائة، إلا أنها بلغت ٣,١ في المائة عند استبعاد تأثير أوكرانيا، أي أنها ظلت دون تغيير يُذكر مقارنة بالعام السابق. وقد جرى تعويض تأثير القروض المتعثرة الأوكرانية على خسائر الائتمان المتوقعة جزئيًا من خلال الضمانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ودول أعضاء أخرى لتلك القروض.

عمليات الخزنة

المحفظة

بلغت قيمة الأصول الخاضعة لإدارة الخزنة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ ما مقداره ٣٩,٥ مليار يورو (٢٤:٢٠٢٤) ٣٥,٦ مليار يورو، فيما بلغت الاقتراضات ٥٨,٨ مليار يورو (٢٤:٢٠٢٤) ٥٥,٢ مليار يورو. وتم استكمال برنامج التمويل لعام ٢٠٢٥ من خلال حصول البنك على تمويل متوسط وطويل الأجل بقيمة ١٩,٣ مليار يورو (٢٤:٢٠٢٤) ١٥,٠ مليار يورو) وعلى نحو مماثل لمحفظه الأنشطة المصرفية، تراجع حجم قائمة المركز المالي للخزنة نتيجة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو خلال عام ٢٠٢٥ (٣٥:١٠ يورو/دولار أمريكي في نهاية ٢٠٢٤ مقارنةً مع ١,١٧٤ يورو/دولار أمريكي في نهاية ٢٠٢٥)، مما أدى إلى انخفاض القيمة باليورو لأصول البنك المُقومة بالدولار الأمريكي. ويُحدد حجم قائمة المركز المالي للخزنة بشكل رئيسي وفقًا لمتطلبات سياسات السيولة الداخلية للبنك.

الأداء المالي

قبل احتساب تأثير أدوات التحوط غير المؤهلة وغير الفعالة وعائد البنك على رأس المال، حققت الخزنة ربحًا قدره ٠,٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، دون تغير يُذكر مقارنة بعام ٢٠٢٤. ويُقِيم أداء الخزنة داخليًا قبل احتساب تأثير أدوات التحوط غير المؤهلة وغير الفعالة، والتي يُنظر إليها على أنها تمثل عدم تطابق محاسبي أكثر من كونها مكسبًا أو خسارة اقتصادية أساسية، وكذلك قبل احتساب العائد على الأصول المؤهلة برأس المال¹³. وبعد احتساب تعديلات محاسبة التحوط والعائد على رأس المال، بلغ الربح التشغيلي للخزنة لعام ٢٠٢٥ نحو ٠,٨ مليار يورو (٢٤:٠,٦ مليار يورو). ويعتمد أداء الخزنة بشكل رئيسي على توليد صافي دخل

11 الأصول التشغيلية هي إجمالي المبالغ المُصرفة مطروحا منها النفقات العائدة لمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٦٣ (للملاحظة رقم ٣).

12 مزيد من الشرح التفصيلي انظر الصفحة ٦٤ (للملاحظة رقم ١).

8 نظرًا إلى أن مبالغ المناطق والقطاعات، وكذلك عمليات الصرف والسداد، يُبلَّغ عنها كإجمالي على حدة بدقة مئة عشرة وواحدة، فقد يؤدي جمع هذه المبالغ إلى فروق ناتجة عن التقريب مقارنة بإجمالي استثمارات البنك السنوية.

9 تشمل قروض البنك واستثماراته في الأسهم بالتكلفة، إلى جانب التعديلات غير المسجولة

10 التدفقات الرئيسية من البنك إلى عميل أو أطراف ثالثة متفق عليها.

الفوائد والتقييم بالقيمة العادلة للمشتقات المالية المستخدمة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة والعملات في قائمة المركز المالي للبنك.

النفقات

بلغت النفقات الإدارية العامة لعام ٢٠٢٥، بما في ذلك الإهلاك والاستهلاك، ٦٧٤ مليون يورو (٢٠٢٤: ٥٨٧ مليون يورو). وبلغ ما يعادل هذا المبلغ بالجنيه الإسترليني ٥٦٣ ملايين جنيه إسترليني (٢٠٢٤: ٥٠٧ مليون جنيه إسترليني). ويعزى هذا الارتفاع في النفقات في المقام الأول إلى الاستثمارات في التقنية والتغيرات الجوهرية وتوسع البنك ليزاول أنشطته في بلدان جديدة.

رأس المال والاحتياطيات

أمن البنك ما يقرب من ٩٥ في المائة من الزيادة العامة في رأس المال البالغة ٤ مليارات يورو، والتي وافق عليها مجلس محافظي البنك في عام ٢٠٢٣، وأسفرت عن زيادة رأس المال المصرح به للبنك (بما في ذلك رأس المال القابل للاستدعاء) إلى ٣٤ مليار يورو. وقد شارك جميع مساهمي البنك من دول مجموعة السبع، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار وغالبية المساهمين الآخرين.

وارتفعت احتياطيات البنك بمقدار ١,٣ مليار يورو لتصل إلى ١٩,٢ مليار يورو بنهاية عام ٢٠٢٥.

التوقعات لعام ٢٠٢٦

يمثل تقلب السياسات الاقتصادية والتجارية واحتمال تصاعد الحروب التجارية والتوترات الجيوسياسية مخاطر رئيسية تهدد الآفاق المستقبلية، فيما تخلق الحربان الدائرتان في أوكرانيا والشرق الأوسط حالة خاصة من عدم اليقين بالنسبة للتوقعات المتعلقة بالمناطق التي يعمل فيها البنك. كما أن التباطؤ الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، مثل ألمانيا – التي قد تواجه ركودًا للعام الثالث على التوالي للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية – والصين، من شأنه أن يحدث تأثيرات كبيرة غير مباشرة على العديد من اقتصادات المناطق التي يعمل فيها البنك. كذلك، لا تزال الضغوط التضخمية المتجددة والظواهر الجوية المتطرفة تشكل مخاطر كبيرة بالنسبة لكثير من الاقتصادات.

ورغم هذه التحديات، فإن زيادة رأس مال البنك ومثانة السيولة لديه، ستمكته من الحفاظ على مستوى كبير من الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي لأوكرانيا، ومواصلة دعم أولوياته في جميع الاقتصادات الأخرى التي يعمل فيها، طوال عام ٢٠٢٦.

المؤشرات المالية الرئيسية ٢٠٢١-٢٥

تُعرض المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والتي تغطي الأعوام الخمسة الماضية. وتتأثر هذه النسب بنمو محافظ الأنشطة المصرفية والخزانة وحجم استثمارات البنك السنوية على مدى فترة الأعوام الخمسة، بما يتماشى مع استراتيجية البنك. ويستفيد هذا النمو في الأعمال من القدرة الرأسمالية للبنك، دعماً لتحقيق أهدافه المنصوص عليها، مع بقاء النسب الأساسية عند مستويات حصيفة.

وتُظهر أرباح البنك واحتياطياته تقلبات، لا سيما نتيجة التغيرات في تقييمات استثمارات الأسهم والتغيرات في مستوى انخفاض القيمة. وبلغ العائد على حقوق ملكية الأعضاء ٥,٧ في المائة خلال عام ٢٠٢٥، محققاً متوسط عائد قدره ٧,٠ في المائة على حقوق ملكية الأعضاء على مدى الأعوام الخمسة الماضية (٢٠٢٠-٢٠٢٤: متوسط عائد قدره ٦,١ في المائة). وارتفعت نسبة القروض المتعثرة لدى البنك إلى ٨,٤ في المائة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، مقارنة مع ٦,٣ في المائة في نهاية عام ٢٠٢٤.

وتدهورت كفاءة التكاليف في عام ٢٠٢٥، حيث ارتفعت نسبة التكلفة إلى دخل الديون إلى ٦٨,٦ في المائة في ٢٠٢٥ (٥٧,٦:٢٠٢٤ في المائة). ويعكس هذا الارتفاع انخفاض دخل عمليات الديون^{١٤}، مدفوعاً بخسائر القروض المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إلى جانب ارتفاع التكاليف التشغيلية مع توسيع البنك في نطاق عمله ليشمل بلداناً جديدة واستثماره في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

سجّلت الرافعة المالية - وهي نسبة الدين إلى حقوق ملكية الأعضاء - ارتفاعاً لتبلغ ٢٢٤,٠ في المائة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٢١٨,٢:٢٠٢٤ في المائة)، وتُعزى ذلك أساساً إلى زيادة إجمالي الاقتراضات خلال العام.

وتنعكس قوة رأس مال البنك في مستوى حقوق ملكية الأعضاء، التي مثلت ٢٨,٣ في المائة من إجمالي الأصول في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٩,٤:٢٠٢٤ في المائة)، و٦١,٧ في المائة من أصول الأنشطة المصرفية (التعرضات المرتبطة بالتنمية) في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٦٠,٣:٢٠٢٤ في المائة). ولا تزال نسب رأس المال غير المعدلة حسب المخاطر قوية، مدعومة بقوة الربحية والاكتمالات في رأس المال التي تم تلقيها خلال العام في إطار الزيادة العامة الثالثة في رأس المال. وبحلول ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، تم الاكتتاب في نحو ٩٥ في المائة من الزيادة العامة في رأس مال البنك البالغ ٤,٠ مليارات يورو.

٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
					الأداء المالي
١٤,٢٪	(٧,٤)٪	١٤,٩٪	٧,٩٪	٥,٧٪	١. العائد على حقوق ملكية الأعضاء - على أساس صافي الربح
٧,٦٪	١,١٪	١٢,٧٪	١١,٥٪	٦,٤٪	٢. العائد على حقوق ملكية الأعضاء - المحقق بعد مخصصات انخفاض القيمة
					الكفاءة
٤٦,٩٪	٦٠,٥٪	٥٩,٣٪	٥٧,٦٪	٦٨,٦٪	٣. نسبة التكلفة إلى دخل الديون
					جودة المحفظة
٤,٩٪	٧,٩٪	٧,٩٪	٦,٣٪	٨,٤٪	٤. نسبة القروض المتعثرة
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٥. متوسط تصنيف الأصول السائلة لدى الخزانة
١,١	٠,٩	١,١	١,١	١,٢	٦. متوسط أجال استحقاق الأصول السائلة لدى الخزانة (بالسنوات)
					السيولة والرافعة المالية
١٢٣,٤٪	١٠٦,٦٪	٩٢,١٪	٩٠,١٪	١٠٩,٨٪	٧. الأصول السائلة/الاستثمارات المصرفية غير المصروفة بالإضافة إلى خدمة الدين لمدة عام
٢٤٦,٤٪	٢٢٧,٠٪	٢٠٣,٠٪	٢١٨,٢٪	٢٢٤,٠٪	٨. الدين/حقوق ملكية الأعضاء: نسبة الرافعة المالية
					قوة رأس المال
٢٧,٣٪	٢٧,٠٪	٣٠,٢٪	٢٩,٤٪	٢٨,٣٪	٩. حقوق ملكية الأعضاء/إجمالي الأصول
٥٨,٩٪	٥٦,١٪	٥٨,١٪	٦٠,٣٪	٦١,٧٪	١٠. حقوق ملكية الأعضاء/أصول الأنشطة المصرفية (التعرض المرتبط بالتنمية)

إيضاحات على النسب أعلاه

١. (إجمالي حقوق ملكية الأعضاء في نهاية الفترة ناقص إجمالي حقوق ملكية الأعضاء في بداية الفترة) مقسوماً على إجمالي حقوق ملكية الأعضاء في بداية الفترة. إجمالي حقوق ملكية الأعضاء في نهاية الفترة يُعرض قبل مخصصات صافي الدخل، وقبل توحيد صندوق المساهمين الخاص للبنك، وقبل الاكتتابات في رأس المال المحتسبة خلال العام.
٢. (إجمالي حقوق ملكية الأعضاء في نهاية الفترة ناقص إجمالي حقوق ملكية الأعضاء في بداية الفترة) مقسوماً على إجمالي حقوق ملكية الأعضاء في بداية الفترة. تُستبعد التغيرات غير المحققة في القيمة العادلة لمحفظه الأنشطة المصرفية من كلاً من إجمالي حقوق ملكية الأعضاء في نهاية الفترة وبدايتها. كما يُعَدَّل إجمالي حقوق ملكية الأعضاء في نهاية الفترة ليعكس مخصصات صافي الدخل والاكتتابات في رأس المال المحتسبة خلال العام.
٣. إجمالي النفقات الإدارية (باستثناء البنود غير المدرجة في الموازنة والبنود الاستثنائية) مقسوماً على إجمالي دخل عمليات الديون المصرفية قبل مخصصات انخفاض القيمة.
٤. إجمالي القروض المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول التشغيلية للقروض قبل المخصصات وتعديلات القيمة العادلة. لمزيد من المعلومات حول القروض المتعثرة، يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٣٤ في قسم "إدارة المخاطر".
٥. يمثل متوسط التصنيف الائتماني المرجح للأصول السائلة لدى الخزانة استناداً إلى مقياس التصنيف الداخلي للبنك الوارد في الصفحة ٣٣.
٦. يُحتسب متوسط أجال أصول الخزانة بالسنوات على أساس متوسط الوقت المرجح حتى الاستحقاق النهائي، باستثناء الأوراق المالية المدعومة بالأصول، حيث يُقارَب الاستحقاق النهائي بمتوسط عمر المعاملة.
٧. الأصول السائلة لدى الخزانة مقسومة على إجمالي التعميدات غير المسحوبة للأنشطة المصرفية (الاستثمارات غير المصروفة ولكن المتعاقد عليها)، مضافاً إليها خدمة الدين لمدة عام واحد، والتي تشمل الديون مستحقة السداد خلال عام واحد (استناداً إلى تاريخ الاستحقاق المتوقع وليس التعاقدية) وتقدير نفقات الفائدة لعام واحد...
٨. إجمالي الاقتراضات مقسوماً على إجمالي حقوق ملكية الأعضاء (بعد تعديلها لرأس المال المدفوع المستحق القبض).
٩. إجمالي حقوق ملكية الأعضاء (بعد تعديلها برأس المال المدفوع مستحق القبض) مقسوماً على إجمالي الأصول (بعد تعديلها بالالتزامات المستحقة لصندوق المشاركة في الأسهم).
١٠. إجمالي حقوق ملكية الأعضاء (بعد تعديلها برأس المال المدفوع مستحق القبض) مقسوماً على صافي القيمة الدفترية الإجمالية لأصول الأنشطة المصرفية.

التقارير والإفصاحات الإضافية

الحوكمة المؤسسية

يلتزم البنك بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية. وقد تم تحديد المسؤوليات والضوابط المرتبطة بها في جميع أنحاء البنك بشكل واضح ودقيق. وتُعد الشفافية والمساءلة عنصرين أساسيين ضمن إطار الحوكمة المؤسسية للبنك. ويحظى هذا الهيكل بدعم أيضاً من نظام للتقارير، حيث تُصاغ المعلومات بما يتناسب مع كل مستوى من مستويات المسؤولية داخل البنك وتُوزع عليه، بما يضمن فاعلية منظومة الضوابط والتوازنات في أنشطة البنك. تمثل "اتفاقية إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية" (الاتفاقية) الوثيقة التأسيسية الحاكمة للبنك، التي تنص على أن يكون للمؤسسة مجلس محافظين، ومجلس إدارة، ورئيس ونواب للرئيس، بالإضافة إلى مسؤولين وموظفين آخرين.

مجلس المحافظين

تُناط جميع سلطات البنك بمجلس المحافظين، الذي يمثل أعضاء البنك البالغ عددهم ٧٩ عضواً. وباستثناء بعض الصلاحيات المحجوزة، فقد فُوض مجلس المحافظين ممارسة صلاحياته إلى مجلس الإدارة، مع احتفاظه بالسلطة العليا.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من ٢٣ عضواً ويرأسه الرئيس. ويمثل كل عضو في المجلس عضواً واحداً أو أكثر من أعضاء البنك. ومع مراعاة السلطة العليا لمجلس المحافظين، يتولى مجلس الإدارة مسؤولية توجيه العمليات والسياسات العامة للبنك. ويُمارس المجلس الصلاحيات المخولة له صراحةً بموجب الاتفاقية، بالإضافة إلى الصلاحيات المفوضة إليه من مجلس المحافظين. وقد أنشأ مجلس المحافظين اللجان التالية: لجنة الإجراءات، ولجنة المحافظين، ولجنة المكافآت، ولجنة الأخلاقيات.

لجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة ثلاث لجان لمساعدته في أداء مهامه:

تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بما يلي:

- سلامة القوائم المالية للبنك وسياساته وممارساته المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، والإفصاح
- متانة نظم الرقابة الداخلية للبنك التي وضعها الإدارة بشأن المسائل المالية والمحاسبية وفعاليتها تنفيذها
- وظيفة التقييم المستقل للبنك، بما في ذلك وضعها وأدائها وقدرتها على أداء مهامها باستقلالية ووفقاً لأحكام سياسة التقييم الخاصة بالبنك
- الآلية المستقلة لمساءلة المشاريع (IPAM) لدى البنك، بما في ذلك وضعها وأدائها وقدرتها على أداء مهامها باستقلالية ووفقاً لأحكام سياسة مساءلة المشاريع
- وظيفة التدقيق الداخلي للبنك
- وظيفة الامتثال لدى البنك
- وظيفة إدارة المخاطر لدى البنك
- استقلالية ومؤهلات وأداء مدققي الحسابات الخارجيين للبنك
- أي مسؤوليات أخرى تدرج ضمن نطاق اختصاصها.

تساعد لجنة الميزانية والشؤون الإدارية مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بما يلي:

- الإشراف على إعداد خطة تنفيذ الاستراتيجية ومراجعة الأجزاء التي تقع ضمن نطاق اختصاصها
- الكفاءة وضبط التكاليف والالتزامات في إدارة الميزانية
- الإشراف على الصناديق الخاصة للبنك (وبخاصة صندوق المساهمين الخاص بالبنك)، واستخدام تمويل الجهات المانحة، والعلاقات مع مجتمع المانحين
- سياسات الموارد البشرية لدى البنك
- المسؤوليات المحددة المتعلقة بمجلس المحافظين، والرئيس، ونواب الرئيس، وأعضاء مجلس الإدارة بالبنك
- الترتيبات الإدارية للبنك
- أي مسؤوليات أخرى تدرج ضمن نطاق اختصاصها.

تساعد لجنة السياسات المالية والتشغيلية مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بما يلي:

- الإشراف على إعداد الإطار الاستراتيجي والرأسمالي ومراجعة الأجزاء التي تقع ضمن نطاق اختصاصها
- السياسات المالية للبنك
- سياسات عمليات البنك، التي تشمل (على سبيل المثال لا الحصر) استراتيجيات القطاعات
- المراجعة السنوية لعمليات البنك واستراتيجية الإقراض في كل بلد مستفيد
- سياسات البنك المتعلقة بالشفافية والإفصاح وحوكمة المؤسسات، وتعزيز التنمية المستدامة السليمة بيئياً
- أي مسؤوليات أخرى تدرج ضمن نطاق اختصاصها.

الرئيس

يُنتخب الرئيس من قبل مجلس المحافظين. ويُعد الرئيس الممثل القانوني ورئيس الجهاز الإداري للبنك. ويتوجه من مجلس الإدارة، يتولى الرئيس إدارة الأعمال اليومية للبنك.

ويرأس الرئيس اللجنة التنفيذية للبنك، التي تضم أيضًا نواب الرئيس وأعضاء آخرين من الإدارة العليا للبنك.

اللجان الإدارية الرئيسية

فيما يلي قائمة باللجان التي قدّمت مشورة مباشرة للرئيس أو إلى أحد أعضاء اللجنة التنفيذية بشأن الإدارة العامة للبنك خلال عام ٢٠٢٥.

اللجان الإدارية	رئيس اللجنة	الغرض من اللجنة	دورة الاجتماعات
اللجنة التنفيذية	الرئيس	تقدّم المشورة للرئيس بشأن جميع المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية على مستوى البنك، باستثناء المسائل التي تدخل ضمن اختصاص اللجان الإدارية الأخرى، كما هو محدد في اختصاصاتها.	كل أسبوعين
لجنة العمليات	النائب الأول للرئيس ورئيس مجموعة خدمات العملاء	تنظر في المسائل المتعلقة بعمليات الاستثمار في الأنشطة المصرفية.	أسبوعيًا
لجنة الاستراتيجية والسياسات	نائب الرئيس للسياسات والشركات	تنظر في المسائل التي تندرج ضمن المسؤولية العامة لنائب الرئيس للسياسات والشركات، وبعض المسائل كل أسبوعين التي تندرج ضمن مسؤولية كبير الاقتصاديين. تركز اللجنة بشكل أساسي على أعمال التحول والاستراتيجية والسياسات، بما في ذلك استراتيجيات البلدان والقطاعات والموضوعات، والأبحاث المتعلقة بالسياسات.	كل أسبوعين
لجنة المخاطر	نائب الرئيس وكبير مسؤولي المخاطر	تنظر في المسائل التي تندرج ضمن مسؤولية نائب الرئيس وكبير مسؤولي المخاطر، مثل المخاطر على مستوى البنك، بما في ذلك المخاطر الائتمانية والتشغيلية، وما يرتبط بها من إجراءات متابعة. وتشرف اللجنة على الجوانب المتعلقة بالمخاطر في محافظ الأنشطة المصرفية والخزانة (مثل اختبارات الضغط)، وتقر سياسات وتقارير المخاطر، وتنظر في المنتجات الجديدة للأنشطة المصرفية والخزانة.	شهريًا
لجنة إطار الضوابط الداخلية	نائب الرئيس، المدير المالي	تنظر في عملية اعتماد البنك للضوابط الداخلية، بما في ذلك فعالية الضوابط الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية الخارجية. ويرتبط ذلك بالضوابط الداخلية الرئيسية الخاصة بالتقارير المالية الخارجية وفقًا لإطار لجنة المنظمات الراعية للجنة تيريدواي.	سنويًا
لجنة الأصول والالتزامات	نائب الرئيس، المدير المالي	تنظر في المسائل المتعلقة بالإشراف على وضع قائمة المركز المالي للبنك وإدارتها، والمخاطر المرتبطة بها، في حدود تقبل المخاطر المعتمدة. وترتكز اللجنة على إدارة كفاية رأس المال لدى البنك، ومرونة السيولة، وغيرها من المخاطر الهيكلية للمركز المالي.	كل ثلاثة أشهر
لجنة الاستثمار في الأسهم	النائب الأول للرئيس ورئيس مجموعة خدمات العملاء	تشرف على محفظة الاستثمار في الأسهم وتقر عمليات التخارج من هذه الاستثمارات.	أسبوعيًا
فريق إدارة الأزمات	نائب الرئيس وكبير مسؤولي المخاطر	يُعدّ استجابات منسقة لجميع القضايا الحرجة داخل البنك وخارجه الناشئة عن الأحداث التي تؤثر في سير العمليات العادية للبنك. ويضمن وضع خطط إدارة الأزمات واستعادة الأعمال، واختيارها بانتظام.	ثلاث مرات سنويًا على الأقل
لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات	نائب الرئيس وكبير مسؤولي التحول	تضمن دعم استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وخطة الأعمال لاستراتيجية أعمال البنك. وتضع إطارًا لقياس المنافع المتحققة من الأعمال، وتشرف على تحقيق المنافع الناجمة عن مشاريع تكنولوجيا المعلومات. وتراجع وتقر طلبات الأعمال الخاصة بتخصيص الميزانيات للمشاريع الجديدة ضمن ميزانية تكنولوجيا المعلومات المعتمدة.	شهريًا
اللجان الإدارية	رئيس اللجنة	الغرض من اللجنة	دورة الاجتماعات
مجلس تسيير البرامج	نائب الرئيس، كبير مسؤولي التحول	يضمن التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لبرامج التغيير، ووافق على تصميم المشاريع، ويراجع التقدم	شهريًا
لجنة إدارة البيانات	نائب الرئيس وكبير مسؤولي التحول	تنظر في بنية البيانات الخاصة بالبنك وجميع المسائل المتعلقة بإدارة البيانات.	كل ثلاثة أشهر
لجنة شكاوى مشتریان	المدير التنفيذي وكبير مسؤولي الامتثال	تراجع اللجنة وتحدد موقف البنك إزاء الشكاوى الناشئة عن إجراءات المناقصات الخاصة بالسلع والأعمال والخدمات، واختيار خدمات الاستشاريين (بما في ذلك تلك الممولة من منح التعاون الفني أو من ميزانية البنك)، والتي تُجرى وفقًا لسياسات البنك وتوجيهاته وإجراءاته الخاصة بالمشترىات.	عند الاقتضاء

الامتثال

أنشئ مكتب كبير مسؤولي الامتثال لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية كوظيفة مستقلة عن الإدارات التشغيلية للبنك. ويرأس المكتب كبير مسؤولي الامتثال، الذي يتبع إداريًا إلى الرئيس ويتمتع بإمكانية الوصول الكامل والمباشر إلى رئيس لجنة التدقيق والمخاطر. ويُتخذ أي قرار بعزل كبير مسؤولي الامتثال (باستثناء حالات سوء السلوك) من قبل الرئيس وفقًا للتوجهات الصادرة عن مجلس الإدارة في جلسة تنفيذية.

تتمثل مهمة المكتب في حماية نزاهة البنك وسمعته، وتعزيز المعايير الأخلاقية للسلوك، وترسيخ المساءلة والشفافية داخل البنك. ويساعد المكتب في تحديد مخاطر النزاهة الناتجة عن عدم الالتزام بمعايير وسياسات البنك وتقييمها ومراقبتها، وإبلاغهم، بطريقة مستقلة، في الإدارة الفعالة لهذه المخاطر. ويتولى المكتب مسؤولية تطوير السياسات والمعايير التي يتولى تنفيذها والمحافظة عليها. وتبين سياسة مخاطر النزاهة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وكذلك الاختصاصات الخاصة بمكتب كبير مسؤولي الامتثال، التي خضعت لآخر مراجعة في ١٦ يوليو/تموز ٢٠٢٤ والمتاحة على موقع البنك الإلكتروني،¹⁵ الكيفية التي يُسهم بها المكتب في مساعدة البنك على حماية نزاهته وسمعته وإدارة مخاطر النزاهة المرتبطة بالعملاء، وكذلك المخاطر المرتبطة بالسلوك الشخصي، وذلك بما يخدم أصحاب المصلحة في البنك.

في إطار دور المكتب في وضع المعايير، فإنه يتولى مسؤولية إعداد السياسات والقواعد والإجراءات والعمليات التي تحكم السلوك الأخلاقي لمسؤولي مجلس الإدارة والإدارة والموظفين والتوصية بها؛ ووضع معايير النزاهة التي يتوقعها البنك من عملائه ورعاة مشاريعه وسائر الأطراف المقابلة؛ وضمان إيصال هذه السياسات والقواعد والإجراءات والعمليات على نحو فعال وتنفيذها بالشكل الملائم. ويتمثل هدفه في ضمان اتساق معايير النزاهة الداخلية في البنك مع أفضل الممارسات الدولية، بما يحقق تأثيرًا إيجابيًا في الاقتصادات التي يستثمر فيها البنك.

تعدّ مدونة قواعد السلوك لمسؤولي مجلس إدارة البنك، ومدونة قواعد السلوك لموظفي البنك (ويُشار إليهما معًا بكلمة "المدونتين") السياسات الأخلاقية الأساسية للبنك، التي تُمكنه من تقييم المخاطر المرتبطة بالسلوك الشخصي والتخفيف من حدتها. ويعتمد مجلس محافظي البنك المدونتين، اللتين تجسدان وتبينان القيم والواجبات والالتزامات والمعايير الأخلاقية التي يتوقعها البنك من أعضاء مجلس إدارته وموظفيه. وتجب مراجعة كل مدونة كلما اقتضت الضرورة ذلك، وعلى أي حال في موعد لا يتجاوز خمس سنوات من تاريخ سريانها. إن من العناصر الرئيسية في منظومة الأخلاقيات لدى البنك وجود لجنة أخلاقيات دائمة، تتألف من أعضاء مجلس إدارة يتم اختيارهم وفق إجراء مُقنن. وتُمارس هذه اللجنة مهام محددة بموجب المدونتين فيما يتعلق بالأشخاص المشمولين، وهم: (١) مسؤولو مجلس الإدارة؛ و(٢) الرئيس؛ و(٣) نواب الرئيس؛ و(٤) كبير مسؤولي التقييم؛ و(٥) كبير مسؤولي المساءلة؛ و(٦) كبير مسؤولي الامتثال؛ و(٧) كبير مسؤولي التدقيق الداخلي. وعلى سبيل المثال، تنظر اللجنة في طلبات الحصول على تصاريح و/أو استثناءات للأشخاص المشمولين، كما تحقق في البلاغات المتعلقة بادعاءات سوء السلوك المنسوبة إليهم. يمكن الاطلاع على المدونتين على الرابط التالي: www.ebrd.com/integrity-and-compliance.html

يُدمج البنك كلاً من الفحص المالي وفحص النزاهة النافي للجهالة ضمن إجراءات موافقة على الأعمال الجديدة، وكذلك ضمن مراقبة عملياته القائمة. ويقدم مكتب كبير مسؤولي الامتثال مشورة خبراء مستقلة إلى الإدارة بشأن شواغل النزاهة الجوهرية، ويُقيّم ما إذا كانت المخاطر المحتملة مقبولة للبنك، ويراقب كذلك معلومات فحص النزاهة النافي للجهالة المقدمة من إدارة الأنشطة المصرفية للتأكد من دقتها، ومن تحديد شواغل النزاهة على نحو سليم والتخفيف منها حيثما أمكن. ويُقدم كذلك المشورة بشأن المخاطر المتعلقة بتحديد المعلومات الجوهرية غير المتاحة للجمهور والتعامل معها، وكذلك المخاطر المرتبطة بتضارب المصالح التي قد تنشأ عن تعدد علاقات البنك مع عملائه أو مصالحه فهم. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد سياسة موطن عملاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (سياسة الموطن) الشروط التي يجوز بموجبها للبنك تمويل مشروع عندما يكون المقترض أو الجهة المستثمر فيها أو الكيان المسيطر يتخذ من ولاية قضائية غير تلك التي يقع فيها المشروع موطنًا له (ولاية قضائية ثالثة). وتقوم وحدة الموطن ضمن مكتب كبير مسؤولي الامتثال بتقييم المشاريع لتحديد مدى مقبولية الولايات القضائية المستخدمة في هياكل الملكية العابرة للحدود.

كما يتولى مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤولية التحقيق في الادعاءات المتعلقة بسوء سلوك الموظفين، وكذلك ادعاءات الاحتيال والفساد المرتبطة بمشاريع البنك وأطرافه المقابلة. ويُحقق في ادعاءات سوء سلوك الموظفين وفق قواعد السلوك والإجراءات التأديبية، التي تتناول، من بين أمور أخرى، نهج البنك في التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالسلوك غير اللائق، وتوزيع المسؤوليات بين كبير مسؤولي الامتثال بصفته جهة تقضي للوقائع، والمدير التنفيذي للموارد البشرية والتطوير التنظيمي بصفته جهة اتخاذ القرار. وتحدد هذه القواعد حقوق كل من البنك والموظف المعني وواجباتهما خلال عمليتي التحقيق والإجراءات التأديبية، وتوفّر ضمانات للشخص محل التحقيق. أما ادعاءات سوء السلوك الصادرة عن الأشخاص المشمولين فتُعالج وفق أحكام المدونتين ذات الصلة. وقد خضعت قواعد السلوك والإجراءات التأديبية، إلى جانب إجراءات بيئة عمل خالية من التحرش وقائمة على الاحترام، التي تحدد الإجراءات المتبعة للتعامل مع السلوك غير اللائق بين الأفراد، لأخر مراجعة في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤.

ويتم التحقيق في ادعاءات الاحتيال والفساد المتعلقة بالأنشطة والمشاريع الممولة من موارد رأس المال العادية للبنك، بما في ذلك شراء السلع أو الأثاث أو الخدمات لصالح البنك، أو من الموارد الخاصة، أو من صناديق التعاون التي يديرها البنك، وفق سياسة وإجراءات الإنفاذ الخاصة بالبنك. وتشكل هذه السياسة الإطار الذي يحكم التحقيق وفرض الجزاءات، عند الاقتضاء، على الأطراف التي يُدعى تورطها في ممارسات محظورة تتعلق بأصول البنك أو بأبي من مشاريعه، وكذلك فرض الجزاءات على الأطراف التي صدرت بحقها نتائج من طرف ثالث، كما هو معرف في هذه السياسة. وتعترف السياسة بالممارسات المحظورة بأنها الإكراه، والتواطؤ، والفساد، والاحتيال، وإساءة استخدام موارد البنك أو أصوله، وعرقلة الإجراءات، والسرقة. ونتيجة لذلك اعتماد عملية لاتخاذ القرار على مستويين، وإدخال آلية للتسوية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بحالة المسائل إلى السلطات الوطنية. وتوضيح كذلك الآلية التي يطبق من خلالها البنك الجزاءات التي تفرضها بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى بموجب اتفاقية الإنفاذ المتبادل لقرارات الاستبعاد. تفاصيل الأفراد والكيانات والعقوبات منشورة على الموقع www.ebrd.com/ineligible-entities.html.

يتولى مكتب كبير مسؤولي الامتثال أيضًا مسؤولية تدريب موظفي البنك فيما يتعلق بالمبادئ الأخلاقية للبنك ومتطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. كما يقدم تدريبًا إلزاميًا لأعضاء مجلس الإدارة بشأن مدونة قواعد السلوك لمسؤولي مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المكتب تدريبًا متخصصًا ويُسدي المشورة عند الاقتضاء، للأفراد الذين يرشحهم البنك لعضوية مجالس إدارة الشركات التي يمتلك فيها البنك حصصًا في رأس المال.

ويصدر المكتب التقرير السنوي للبنك بشأن النزاهة ومكافحة الفساد، يستعرض فيه استراتيجية البنك لتعزيز النزاهة والسلوك الأخلاقي ومنع الاحتيال والفساد، ويسلط الضوء على أحدث التدابير المتخذة في هذا الصدد. يمكن الاطلاع عليه على www.ebrd.com/integrity-and-compliance.html.

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع

يُطبق البنك آلية مساءلة لتقييم ومراجعة الشكاوى المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الإفصاح فيما يتصل بالمشاريع التي يمولها البنك، وعند الاقتضاء إصدار قرار بشأن ما إذا كان البنك قد امتثل للسياسات ذات الصلة عند اعتماده لمشروع معين. عند عدم الامتثال، تُصدر آلية المساءلة المستقلة للمشاريع توصيات لمعالجة حالة عدم الامتثال والأضرار المرتبطة بها. وعندئذٍ يُطلب من إدارة البنك اقتراح خطة إجراءات تصحيحية وتنفيذها لمعالجة عدم الامتثال والأضرار الناجمة عنه. كما تضطلع الآلية بوظيفة لتسوية المشكلات، يمكن من خلالها معالجة المخاوف عبر آليات بديلة لتسوية النزاعات بين الجهة الراعية للمشروع ومقدمي الشكاوى، بهدف التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين. وترفع آلية المساءلة المستقلة للمشاريع تقاريرها إلى مجلس الإدارة عبر لجنة التدقيق والمخاطر، ويرأسها كبير مسؤولي المساءلة. ويتولى كبير مسؤولي المساءلة مسؤولية توجيه التنفيذ الفعال لسياسة مساءلة المشاريع الصادرة عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لعام ٢٠١٩، وتعزيز المساءلة المؤسسية على مستوى المشاريع، ودعم التعلم المؤسسي، وضمان سمعة البنك. وتجري آلية المساءلة المستقلة للمشاريع حاليًا مراجعة لهذه السياسة.

يمكن الاطلاع على معلومات عن الآلية المستقلة لمساءلة المشاريع والشكاوى المسجلة على الموقع: www.ebrd.com/ipam.

إدارة التقييم المستقل

تقيم إدارة التقييم المستقل أداء ونتائج مشاريع البنك وبرامجه أو استراتيجياته أو الموضوعات الأوسع نطاقًا مقارنةً بأهدافها، وتقدم رؤى تساهم في توجيه الخيارات التشغيلية وتعزيز الأداء بمرور الوقت. وترفع الإدارة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والمخاطر، بما يكفل استقلالها المؤسسي الكامل عن إدارة البنك. ويكفل استقلالها قدرتها على الاضطلاع بوظيفتين أساسيتين: تعزيز مساءلة البنك من خلال تقييمات صارمة قائمة على الأدلة لفعالية عمليات البنك وسياساته واستراتيجياته وملاءمتها وكفاءتها واستدامتها؛ وتعزيز التعلم المؤسسي من خلال إدارة معرفة التقييم بفعالية وإنشاء حلقات تعلم تُسهم في تحسين الأداء. وعلى الرغم من أن إدارة التقييم المستقل تأخذ آراء الإدارة في الاعتبار خلال عملية التقييم، فإنها وحدها تتخذ القرار النهائي وتحتمل المسؤولية الكاملة عن تحديد المحتوى النهائي لتقاريرها.

إعداد التقارير

يستند هيكل الحوكمة المؤسسية للبنك إلى منظومة مناسبة من التقارير المالية والإدارية. ولدى البنك آلية قائمة تتيح له التصديق، ضمن التقرير المالي لعام ٢٠٢٥، على فعالية الضوابط الداخلية المتعلقة بالتقارير المالية الخارجية، وذلك استنادًا إلى إطار الضوابط الداخلية الصادر عام ٢٠١٣ عن "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريبداي". ويُوقع رئيس البنك ونائب الرئيس، المدير المالي بيان التصديق السنوي هذا، ويخضع لمراجعة وتأكيد من المدققين الخارجيين للبنك. وبالإضافة إلى ذلك، لدى البنك نظام شامل لإعداد التقارير ورفعها إلى مجلس إدارته ولجانه، ويشمل ذلك التقارير المقدمة إلى "لجنة التدقيق والمخاطر" بشأن أنشطة كل من "إدارة التقييم المستقل" و"إدارة التدقيق الداخلي".

المخاطر المالية والتشغيلية

يُنَاقَشُ قسم "إدارة المخاطر" من هذا التقرير، والذي يبدأ في الصفحة ٣٢ المخاطر المالية والتشغيلية.

التدقيق الداخلي

تُعَدُّ "إدارة التدقيق الداخلي" خط الدفاع الثالث، ووفقًا للإطار الدولي للممارسات المهنية الصادر عن "معهد المدققين الداخليين"، تتولى الإدارة مسؤولية تقديم تأكيدات مستقلة وموضوعية إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشأن كفاية الضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر وفعاليتها للحد من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك.

المدققون الخارجيون

يتولى مجلس الإدارة تعيين المدققين الخارجيين بناءً على توصية الرئيس، ويجوز تعيينهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة كحد أقصى. وفي عام ٢٠٢٤، وافق المجلس على تعيين شركة ديلويت كمدقق خارجي للبنك للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٩.

ويجري المدققون الخارجيون تدقيقًا سنويًا لتمكينهم من إبداء رأي بشأن ما إذا كانت القوائم المالية تعكس بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي للبنك ونتائجه وتدقيقاته النقدية، وذلك وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. كما يقدم المدققون الخارجيون رأيًا بشأن تأكيدات الإدارة المتعلقة بفعالية الضوابط الداخلية الخاصة بالتقارير المالية، ويُقدِّم هذا الرأي في تقرير منفصل عن تقرير التدقيق. وعند اختتام التدقيق السنوي، يُعَدُّ المدققون الخارجيون خطابًا إلى الإدارة موجِّهًا إلى "لجنة التدقيق والمخاطر"، يبيِّنون فيه آراءهم وردود الإدارة بشأن فعالية الضوابط الداخلية ومسائل أخرى ذات صلة. ويستعرض المدققون الخارجيون هذا الخطاب بالتفصيل ويناقشونه مع "لجنة التدقيق والمخاطر". وتقوم اللجنة بمراجعة أداء المدققين الخارجيين واستقلاليتهم سنويًا.

وتتضمن سياسات البنك أحكامًا رئيسية تتعلق باستقلالية المدققين الخارجيين، حيث يُحظر عليهم تقديم خدمات غير متعلقة بالتدقيق للبنك، ما لم ير البنك أن تقديم هذه الخدمة يصب في مصلحته، ويتوافق مع مبادئ الاستقلال المهني ذات الصلة، ويحظى بموافقة رئيس البنك ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر. ويجوز لهم كذلك تقديم خدمات استشارية وخدمات أخرى ممولة من البنك أو من الصناديق الخاصة وصناديق التعاون والمتصلة بمشاريع العملاء، بشرط الحصول على موافقة رئيس البنك ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر. وبوجه عام، تخضع جميع الخدمات غير المرتبطة بالتدقيق التي يقدمها المدقق الخارجي لسقف مالي معتمد من رئيس البنك ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر.

سياسة المكافآت

اعتمد البنك سياسة مكافآت الموظفين بما يستند إلى معايير السوق، وفي إطار القيود الناشئة عن وضعه كمؤسسة مالية دولية، وذلك استنادًا إلى مبدأ مفاده أن المكافآت ينبغي أن:

- تكون في مستوى تنافسي يتيح استقطاب الكفاءات العالية والاحتفاظ بها من مختلف المناطق التي يعمل فيها البنك.
- تعزز ثقافة يُعترف فيها بالأداء المرتفع المستمر والسلوكيات التي تعكس قيم البنك وكفاءاته وتكافئها.
- تُيسِّر التنقل الوظيفي دعمًا للأهداف المؤسسية واستمرار تطوير الموظفين.
- توفر حزمة مزايا ذات جودة عالية على مستوى دولي، بما يكفل مستوى ملائمًا من الأمان، ويلائم قاعدة الموظفين المتنوعة.
- تعزز تفاعل الموظفين من خلال عملية مكافآت شاملة تتسم بالانفتاح والشفافية.

وللمساعدة في تلبية هذه المبادئ، يستعين البنك بمقارنات سوقية لتقييم تعويضات موظفيه، ويحرص على أن الرواتب والمكافآت القائمة على الأداء تستند إلى الأداء. وتتمثل المقارنات السوقية للبنك أساسًا في المؤسسات المالية في القطاع الخاص في مواقع عملياته، إضافةً إلى مؤسسات مالية دولية أخرى.

وقد صُمِّمَت المكافآت القائمة على الأداء للاعتراف بمساهمات الأفراد والفرق في الأداء العام للبنك، وتمثل هذه المدفوعات نسبة صغيرة من إجمالي حزمة التعويضات والمزايا المقدمة للموظفين.

تعويضات موظفي البنك

يكون الموظفون المعينون بعقود محددة المدة أو بعقود دائمة مؤهلين لإجراء تعديل سنوي على الرواتب، تتم مراجعته في ١ يناير من كل عام. وبالإضافة إلى ذلك، يكون الموظفون غير المؤهلين لتقاضى أجر عن العمل الإضافي مؤهلين للحصول على مكافأة قائمة على الأداء، وذلك استنادًا إلى أداء البنك وأداء الموظف المعني، وخاضعة لأي شروط أهلية منصوص عليها في شروطهم التعاقدية.

يشمل التأمين الصحي والتأمين على الحياة للموظفين المعينين بعقود محددة المدة أو بعقود دائمة، وكذلك معظم أعضاء مجلس الإدارة^{١٦} والرئيس ونواب الرئيس، كما يشركون في خطط التقاعد الخاصة بالبنك. وقد يكون بعض الموظفين المعينين من خارج بلد العمل مؤهلين للحصول على بدلات معينة لمساعدتهم في تغطية التكاليف المرتبطة بانتقالهم إلى مقر العمل.

هناك خطتان للتقاعد معمول بهما: "خطة المساهمات المحددة" (MPP) هي خطة يُساهم فيها كلٌّ من البنك والموظف، ويتخذ فيها المشاركون قراراتهم الاستثمارية بشكل فردي. "خطة الراتب النهائي" (FSP) هي خطة قائمة على منافع محددة يقتصر تمويلها على البنك. وتوفر كلتا الخطين صرف مبلغ إجمالي عند مغادرة البنك أو عند بلوغ سن التقاعد، بحيث تكون التزامات خطة التقاعد تجاه الموظفين بعد مغادرتهم البنك أو تقاعدهم محدودة.

١٦ يناقش بعض أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المناوبين رواتبهم مباشرة من قبل دوائر التمثيل الخاصة بهم، ولا يشركون في خطط التقاعد الخاصة بالبنك أو المزايا الأخرى.

(وتقتصر على تعديلات التضخم على المنافع غير المسحوبة أو المؤجلة ضمن خطة الراتب النهائي). وتُعمد قواعد خطط التقاعد من قبل مجلس الإدارة، كما تتولى "لجنة خطط التقاعد"، و"لجنة إدارة خطط التقاعد"، و"لجنة استثمار خطط التقاعد" مراقبة إدارة هذه الخطط.

تخضع رواتب جميع الموظفين ومزاياهم لضريبة داخلية تُطبق بمعدلات تختلف بحسب راتب الموظف وظروفه الشخصية، بينما تُعفى من ضريبة الدخل الوطنية في المملكة المتحدة.

الرئيس ونواب الرئيس

يُنتخب الرئيس من قبل مجلس المحافظين، وعادةً ما يُمنح عقداً محدد المدة مدته أربع سنوات، ويُعتمد راتب الرئيس ومزاياه من قبل مجلس المحافظين. ويجوز للرئيس المشاركة في نفس برامج المزايا المطبقة على الموظفين، إلا أنه غير مؤهل للحصول على مكافآت قائمة على الأداء.

أما نواب الرئيس، فيتم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة بناءً على توصية الرئيس، وعادةً ما يُمنحون عقوداً محددة المدة مدتها أربع سنوات. وتُعتمد رواتبهم ومزاياهم من قبل مجلس الإدارة. ويجوز لنواب الرئيس المشاركة في نفس برامج المزايا المطبقة على الموظفين، إلا أنهم غير مؤهلين للحصول على مكافآت قائمة على الأداء.

وفيما يلي الرواتب الإجمالية لهذه المناصب، والتي تُخصم منها الضريبة الداخلية:

٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	
ألف يورو	جنيه إسترليني	ألف يورو	ألف جنيه إسترليني	
٤٩٨	٤٣٣	٥١٧	٤٤٣	الرئيس
٤٥٨	٣٩٨	٤٧٥	٤٠٧	النائب الأول للرئيس
٤١٨	٣٦٣	٤٣٣	٣٧١	ورئيس مجموعة خدمات العملاء
٤١٨	٣٦٣	٤٣٣	٣٧١	نائب الرئيس، المدير المالي
٤١٨	٣٦٣	٤٣٣	٣٧١	نائب الرئيس، كبير مسؤولي المخاطر
٤١٨	٣٦٣	٤٣٣	٣٧١	نائب الرئيس، الخدمات المصرفية
٤١٨	٣٦٣	٤٣٣	٣٧١	نائب الرئيس، كبير مسؤولي التحول
٤١٨	٣٦٣	٤٣٣	٣٧١	نائب الرئيس، السياسات والشركات

مجلس الإدارة

يُنتخب أعضاء مجلس الإدارة من قبل مجلس المحافظين لمدة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم. ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بتعيين أعضاء مناوبين لهم. وتُعتمد رواتب أعضاء المجلس والأعضاء المناوبين من قبل مجلس المحافظين. ويجوز لهم المشاركة في نفس خطط المزايا المطبقة على الموظفين، إلا أنهم غير مؤهلين للحصول على مكافآت قائمة على الأداء. ويتقاضى بعض أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المناوبين رواتبهم مباشرة من قبل دوائر التمثيل التي يمثلونها. وفي هذه الحالات، تُتاح الأموال التي كان من المفترض أن يستخدمها البنك لدفع رواتب هؤلاء الأعضاء والأعضاء المناوبين لشغل المنصب، وذلك لتغطية تكاليف أخرى مؤهلة.

وفيما يلي أحدث الرواتب الإجمالية المعتمدة لهذه المناصب، والتي تُخصم منها الضريبة الداخلية:

٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	
ألف يورو	ألف جنيه إسترليني	ألف يورو	ألف جنيه إسترليني	
٢١١	١٨٣	٢١٩	١٨٧	عضو مجلس إدارة
١٧٥	١٥٢	١٨٢	١٥٦	عضو مجلس إدارة مناوب

الإدارة العليا

تتكون فئة كبار موظفي الإدارة من أعضاء اللجنة التنفيذية بالبنك والمديرين التنفيذيين. وتضم هذه الفئة، باستثناء الرئيس ونواب الرئيس (الذين وردت بياناتهم أعلاه)، ٣٧ شخصاً (٣٦:٢٠٢٤)، يتقاضون رواتب إجمالية تُخصم منها الضريبة الداخلية، وذلك ضمن النطاقات المبينة في الجدول أدناه. وبلغ متوسط المكافآت القائمة على الأداء الممنوحة للأعضاء المؤهلين ضمن هذه الفئة ٢٠ في المائة من إجمالي الرواتب السنوية في عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٠ في المائة).

٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	
ألف يورو	ألف جنيه إسترليني	ألف يورو	ألف جنيه إسترليني	
١٤٥	١٢٦	١٦٢	١٣٩	الحد الأدنى
٢٣٥	٢٠٤	٢٤٥	٢١٠	الوسط
٣٦٠	٣١٣	٣٧٣	٣٢٠	الحد الأقصى
٣٦	٣٦	٣٧	٣٧	عدد الأفراد في الفئة

قائمة الدخل الموّحدة

تمت الموافقة على إصدار هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٢٦.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥	ملاحظة
مليون يورو	مليون يورو	
		دخل الفوائد
٢,٣٣٠	١,٨٥١	من القروض المصرفية
٢,٠٣٧	١,٧٠٤	من سندات الدين ذات الدخل الثابت والفوائد الأخرى
٤,٣٦٧	٣,٥٥٥	
		فوائد أخرى
(٢,٧٠٨)	(٢,٣٦٠)	مصرفوات الفائدة والأعباء المماثلة لها
(٢٠١)	(٤٤)	صافي مصرفوات الفوائد على المشتقات المالية
١,٤٥٨	١,١٥١	صافي دخل الفوائد
		دخل الرسوم والعمولات
١٣٦	١٨٢	مصرفوات الرسوم والعمولات
(١١٤)	(١٢٤)	صافي دخل الرسوم والعمولات
٢٢	٥٨	
		دخل مرتبط بالمانحين
٢٩	٢٨	مصرفوات مرتبطة بالمانحين
(٣١)	(٢٧)	صافي (المصرفوات)/الدخل المرتبط بالمانحين
(٢)	١	
		دخل توزيعات الأرباح
١٤٠	٢٠٩	صافي المكاسب من استثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٧٢٥	٥٨٩	صافي (الخسائر)/المكاسب من القروض
٤٨	(٣٠)	صافي المكاسب من أصول الخزائنة المحتفظ بها بالتكلفة المسهولة
١	١	صافي المكاسب من أنشطة الخزائنة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ومن أسعار الصرف الأجنبي
٨١	١٦٦	التغير في القيمة العادلة للتحوطات غير المؤهلة أو غير الفعالة
(٢٤٦)	-	مخصصات انخفاض القيمة على استثمارات القروض المصرفية
١١١	(١٢٠)	خسائر انخفاض القيمة على الضمانات
(٧)	(١٤)	المصرفوات الإدارية العامة
(٥٢٢)	(٦٠٨)	الإهلاك والاستهلاك
(٦٥)	(٦٦)	٢٢,٢١
١,٧٤٤	١,٣٣٧	صافي الربح
		العائد إلى:
١,٧٤٤	١,٣٣٧	حملة الأسهم
		بنود توضيحية
(٢٠)	(١٠)	٢٧
١,٧٢٤	١,٣٢٧	تحويلات صافي الدخل المعتمدة من مجلس المحافظين
		صافي الربح بعد تحويلات صافي الدخل المعتمدة من قبل مجلس المحافظين

تشكل الصفحات من ١٧ إلى ٩٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤		للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	ملاحظة	صافي الربح
١,٧٤٤	١,٣٣٧		
الدخل الشامل الآخر			
			١. بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقًا إلى الربح أو الخسارة
٣٤	٢٣	٢٠	- المكاسب من استثمارات الأسهم المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٥٩	٥٢	٣٠	- مكاسب اكتوارية في نظام المنافع المحددة
			٢. بنود قد يُعاد تصنيفها لاحقًا إلى الربح أو الخسارة
(٩)	(٢١)		- المكاسب الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية
٤٠	(٣)		- فرق أساس العملات المتقاطعة على أدوات التحوط بالقيمة العادلة
١٠٥	٤٣		- مكاسب من القروض المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٦٢)	-		- خسائر من القروض المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أُعيد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة
(٦٣)	(١٣٨)		- المكاسب الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية التي أُعيد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة
١٠٤	(٤٤)		(المصروفات)/الدخل الشامل الآخر
١,٨٤٨	١,٢٩٣		إجمالي الدخل الشامل
			العائد إلى:
١,٨٤٨	١,٢٩٣		حملة الأسهم

تشكل الصفحات من ١٧ إلى ٩٢ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة المركز المالي الموحدة

٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤ مليون يورو	٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ مليون يورو	ملاحظة
		الأصول
		إيداعات لدى المؤسسات الائتمانية وسلف مقدمة إليها النقد وما في حكمه
٦,٠١٣	٦,٨٥٧	١٣
١٨,٧٨٠	٢٠,٨٢٩	إيداعات وتسهيلات ائتمانية أخرى
٢٤,٧٩٣	٢٧,٦٨٦	
		سندات الدين
		بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١,٣٥٧	٢,١٩٥	١٤
٩,٤٨٠	١٠,٣٤٠	بالتكلفة المستهلكة
١٠,٨٣٧	١٢,٥٣٥	
		الأصول المالية الأخرى
		أدوات مالية مشتقة
٥,٧٠٩	٥,٢٢٩	١٥
١,٠٢٥	٢,٩٢٢	رأس المال المدفوع المستحق القبض ^{١٧}
١,٠٤٧	١,١٢٧	الأصول المالية الأخرى
٧,٧٨١	٩,٢٧٨	
		استثمارات القروض
		القروض بالتكلفة المستهلكة
٣٥,٦٢٧	٣٦,٢٦٨	١٦
(١,٦٠٠)	(١,٥٣٣)	يُخصم: خسائر انخفاض القيمة
٧٩٠	٦٢٣	١٧
٩٤٥	٨٩٣	١٨
٣٥,٧٦٢	٣٦,٢٥١	القروض بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
		استثمارات الأسهم
		محفظة الأنشطة المصرفية
٦,٥٣٩	٦,٥٨٧	١٩
		بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٩١	٢١٤	٢٠
٦,٧٣٠	٦,٨٠١	محفظة الخزنة
		استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
١٦٤	١٦٧	٢١
٤٠٠	٣٧٣	٢٢
٨٦,٤٦٧	٩٣,٠٩١	إجمالي الأصول
		الالتزامات
		الالتزامات
		الالتزامات
١,٣٩٦	١,٧٨٣	٢٣
٥٣,٨٣٨	٥٧,٠٣٩	٢٤
٥٥,٢٣٤	٥٨,٨٢٢	
		التزامات مالية أخرى
		أدوات مالية مشتقة
٤,٠٨٤	٣,٢٠٧	٢٥
١,٨٣٣	١,٨٨٢	التزامات مالية أخرى
٥,٩١٧	٥,٠٨٩	
٦١,١٥١	٦٣,٩١١	إجمالي الالتزامات
		حقوق ملكية الأعضاء العائدة إلى حاملي حقوق الملكية
٧,٤٣٨	١٠,٠١٩	٢٦
١٧,٨٧٨	١٩,١٦١	٢٧
٢٥,٣١٦	٢٩,١٨٠	إجمالي حقوق ملكية الأعضاء
٨٦,٤٦٧	٩٣,٠٩١	إجمالي الالتزامات وحقوق ملكية الأعضاء
		بنود توضيحية
١٩,٩١٢	٢١,٧٢١	٢٨
		تعهدات وضمائم غير مسحوبة

تشكل الصفحات من ١٧ إلى ٩٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

إجمالي حقوق الملكية	الأرباح المحتجزة المعدل عرضها ¹⁸	احتياطي إعادة القياس الاكتواري	احتياطي التحوط	احتياطي إعادة التقييم	رأس المال القابل للاستدعاء	رأس المال المكتتب به	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
٢٢,٢٦٨	١٥,٤٦٤	١٣٩	٣٧٩	٦٨	(٢٣,٥٤٣)	٢٩,٧٦١	في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤
١,٧٤٤	١,٧٤٤	-	-	-	-	-	الربح أو الخسارة للعام
١٠٤	-	٥٩	(٣٢)	٧٧	-	-	الدخل الشامل الآخر للعام
(٢٠)	(٢٠)	-	-	-	-	-	تحويلات صافي الدخل المعتمدة من مجلس المحافظين
١,٢٢٠	-	-	-	-	(٣)	١,٢٢٣	مساهمات رأسمالية
٢٥,٣١٦	١٧,١٨٨	١٩٨	٣٤٧	١٤٥	(٢٣,٥٤٦)	٣٠,٩٨٤	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤
٢٥,٣١٦	١٧,١٨٨	١٩٨	٣٤٧	١٤٥	(٢٣,٥٤٦)	٣٠,٩٨٤	في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥
١,٣٣٧	١,٣٣٧	-	-	-	-	-	الربح أو الخسارة للعام
(٤٤)	-	٥٢	(١٦٢)	٦٦	-	-	المصروفات الشاملة الأخرى للعام
(١٠)	(١٠)	-	-	-	-	-	تحويلات صافي الدخل المعتمدة من مجلس المحافظين
٢,٥٨١	-	-	-	-	(٨)	٢,٥٨٩	مساهمات رأسمالية
٢٩,١٨٠	١٨,٥١٥	٢٥٠	١٨٥	٢١١	(٢٣,٥٥٤)	٣٣,٥٧٣	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥

يرجى الرجوع إلى الملاحظة ٢٧ بعنوان "الاحتياطيات والأرباح المحتجزة" في الصفحة ٨٣ لمزيد من التوضيح بشأن احتياطيات البنك. تُشكل الصفحات من ١٧ إلى ٩٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤	ملاحظة
١,٧٤٤	١,٣٣٧	
٦٥	٦٦	٢٢,٢١
(١٠٤)	١٣٤	١١
(٣٩٠)	٧٤	
(٢٧)	٣٢	
(٨١)	(١٦٦)	٩
٢٤٦	-	
٩,٦٦٩	١٠,١١٩	
(١١,٨٢٥)	(١٢,٥١٤)	
٨٢٣	١,٣٤٦	
(٨٩٠)	(٧٢٣)	
(١,٠٥٨)	(٨٧٦)	
(٥,٩٣٥)	(٤,٧٤٩)	
٤٦٣	٤٣٦	
٦٥	٤١٤	
٣٨١	٤٢٩	
(١٨)	(٣٤)	
٢٤	٢٣	
(٦,٧٩٨)	(٤,٦٥٢)	
٢,٠٩٦	٢,٦٣٨	
(٢,٨٢٣)	(٣,٩٩١)	
٢,٩٩٦	٣,٦٩٤	
(٣,٣٥٤)	(٤,٦٤٨)	
(٤٥)	(٤٣)	
(١,١٣٠)	(٢,٣٥٠)	
١٩٠	٦٢٣	
(٢٣)	(٢٠)	
-	-	
(٩)	(١٠)	
١٨,٦٥٧	٢٠,٨٤٩	
(١١,٢٦٤)	(١٣,٥٣٩)	
٢,٥٥١	٢,٩٠٣	
(٣٧٧)	٩٠١	
٦٦	(٥٧)	
٦,٣٢٤	٦,٠١٣	
٦,٠١٣	٦,٨٥٧	١٣

يمثل النقد وما في حكمه مبالغ تُستحق خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ المعاملة، وتكون متاحة للاستخدام من خلال إشعار قصير، وتخضع لمخاطر ضئيلة للتغير في قيمتها. ضمن رصيد ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، يوجد مبلغ ٢ مليون يورو مقيد لاستخدامه في تقديم المساعدة الفنية للاقتصادات الأعضاء في منطقة جنوب وشرق المتوسط (٢٠٢٤: ٢٠٢٤ مليون يورو). ويتضمن رصيد ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤ أيضًا مبلغ ١٠١ مليون يورو (٢٠٢٤: ٤٤ مليون يورو) من "النقد المقيد"، ولا يمكن تحويل هذا النقد المقيد إلى خارج روسيا. يرجى الرجوع إلى الملاحظة ١٣ في الصفحة ٧٥ للاطلاع على إجمالي المبالغ ضمن بند "إيداعات لدى المؤسسات الائتمانية وسلف مقدمة إليها".

بلغت الفوائد المقبوضة ٧,٥٨٤ مليون يورو (٢٠٢٤: ٧,٧٢٤ مليون يورو)، فيما بلغت الفوائد المدفوعة ٦,٠٣٩ مليون يورو (٢٠٢٤: ٦,٢٤٧ مليون يورو).

تُشكل الصفحات من ١٩ إلى ٩٧ جزءًا لا يتجزأ من هذه الفوائم المالية.

السياسات المحاسبية

تُعرض أدناه السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد طُبِّقت هذه السياسات بصورة متسقة على جميع الأعوام المعروضة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

أ. أساس الإعداد

أعدت هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وقد أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، مع تعديلها بإعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، والأصول المالية والالتزامات المالية المحفوظ بها المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وكذلك جميع عقود المشتقات. بالإضافة إلى ذلك، تم احتساب الأصول والالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المسهولة، والتي تشكل جزءاً من علاقة تحوط مؤهلة، وفقاً لقواعد محاسبة التحوط – يُرجى الرجوع إلى قسم "الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط" في الصفحة ٢٠.

وقد أعدت القوائم المالية على أساس الاستمرارية، نظراً لقوة المركز الرأسمالي والسيولة لدى البنك، ومستوى المرونة التشغيلية التي أظهرها في السنوات السابقة، وارتفاع مستوى دعم المساهمين (كما يتضح من زيادة رأس المال التي دخلت حيز النفاذ في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤). وأخذ مجلس إدارة البنك في الاعتبار الاستدامة المالية المستمرة للبنك عند اعتماد "خطة تنفيذ الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، والتي تضمنت تحليلاً لمركز البنك من حيث رأس المال والسيولة. وقد تم تأكيد تقييم الاستمرارية من قبل الرئيس ونائب الرئيس، المدير المالي، في ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٢٦، وهو التاريخ الذي تم فيه توقيع القوائم المالية.

ويتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الجوهرية، كما يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها المهني عند تطبيق سياسات البنك. ويتم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة أعلى من الحكم المهني أو التعقيد، أو التي تكون فيها الأحكام والتقديرات المحاسبية ذات أهمية جوهرية للقوائم المالية، ضمن قسم "السياسات المحاسبية والأحكام المهنية" الذي يبدأ في الصفحة ١٨، وقسم "التقديرات المحاسبية الجوهرية والأحكام المهنية المهمة" الذي يبدأ في الصفحة ٢٥.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة إلزامياً للفترة المالية الحالية

أصبح التعديل التالي على أحد المعايير القائمة سارياً للفترة الحالية، وكان له تأثير ضئيل أو لم يكن له أي تأثير على القوائم المالية للبنك:

التعديلات على: المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١: تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي

المعايير الدولية للتقارير المالية التي لم تدخل حيز التطبيق الإلزامي بعد ولم يتم اعتمادها مبكراً

لم تدخل المعايير والتعديلات التالية حيز التطبيق بعد ولم يتم اعتمادها مبكراً:

الإصدار	طبيعة التغيير	التأثير المحتمل
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨: العرض والإفصاح في القوائم المالية	صدر هذا المعيار ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١: عرض القوائم المالية. ويُدخل هذا المعيار متطلبات إفصاح إضافية في قائمة الربح أو الخسارة.	أبرز التغييرات المتوقعة سيتعلق بعرض قائمة الدخل.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩: الكيانات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات	يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٧.	ولا يتوقع البنك أي تأثير نتيجة التغييرات على المعيار، بما في ذلك تأثير الخصائص المشروطة المرتبطة بالاستدامة على تصنيف الأصول المالية.
التعديلات على: المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩: الأدوات المالية – والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧: الأدوات المالية: الإفصاحات	يتيح هذا المعيار لبعض الكيانات التابعة تطبيق المعايير المحاسبية مع متطلبات إفصاح مخفضة. يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٧.	وتتوقع البنك أن يكون لتطبيق هذه التعديلات تأثير محدود.
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية – المجلد ١١	تُدخل هذه التعديلات متطلبات لتقييم الأدوات التي تتضمن خصائص مشروطة وما يرتبط بها من إفصاحات، بالإضافة إلى إفصاحات أكثر تفصيلاً بشأن العقود المرتبطة بترتيبات تمويل موردي الكهرباء المعتمدة على الطبيعة. يسري العمل بهذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦.	ولا يتوقع البنك أي تأثير نتيجة تطبيق هذه التعديلات على المعايير.
	تشمل هذه التعديلات عدداً من المعايير، من بينها: المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧: الأدوات المالية: الإفصاحات، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩: الأدوات المالية، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠: القوائم المالية الموحدة ومعايير المحاسبة الدولي رقم ٧: قائمة التدفقات النقدية، وتتعلق هذه التعديلات في المقام الأول بجوانب الإفصاحات.	

ب. السياسات المحاسبية والأحكام المهنية

التوحيد

تتضمن القوائم المالية الموحدة للبنك القوائم المالية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وكيانه التابع المملوك بالكامل والخاضع لسيطرته، وهو صندوق المساهمين الخاص. تكون للبنك سيطرة على كيان آخر عندما تتوافر لديه جميع العناصر الثلاثة التالية:

- القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالكيان.
- التعرض لعوائد متغيرة ناتجة عن ارتباطه بالكيان، أو امتلاكه حقوقاً في تلك العوائد.
- القدرة على التأثير في تلك العوائد من خلال سلطته على الكيان.

ويستند تقييم السيطرة إلى النظر في جميع الحقائق والظروف ذات الصلة. ويُعيد البنك تقييم ما إذا كان يسيطر على كيان ما إذا أشارت الحقائق والظروف إلى حدوث تغيير في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢، تم تعديل قواعد صندوق المساهمين الخاص بحيث يُحوّل، في حال تصفيته، جميع موارده المتبقية إلى البنك. وقد أدى هذا التعديل إلى تغيير تقييم البنك للسيطرة، إذ أصبح البنك، نتيجة لهذا التغيير، معرضاً لعوائد متغيرة من خلال ارتباطه بالصندوق، في حين لم يكن كذلك سابقاً. وقام البنك بتوحيد الصندوق وفقاً لطريقة محاسبية الاستحواذ، حيث تُسجّل الأصول والالتزامات القابلة للتحديد للصندوق في تاريخ التوحيد، دون دفع أي مقابل نقدي للحصول على السيطرة عليه. ونظراً لعدم دفع أي مقابل نقدي للاستحواذ على الصندوق، والاكتماء بإثبات مساهمة رأسمالية ضمنية، لم تنشأ أي شفرة عند التوحيد.

يتم استبعاد المعاملات والأرصدة داخل المجموعة عند التوحيد، وتُطبق سياسات محاسبية متنسقة بين البنك وكيانه التابع.

الأصول المالية – التصنيف والقياس

يعتمد تصنيف الأصول المالية للبنك على كلّ من الخصائص التعاقدية لهذه الأصول ونموذج الأعمال المعتمد لإدارتها. وبناءً على ذلك، تُصنّف الأصول المالية ضمن إحدى الفئات الثلاث التالية: الأصول المقاسة بالتكلفة المستهلكة، والأصول المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، والأصول المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة

يصنّف الاستثمار ضمن فئة "التكلفة المستهلكة" فقط إذا استوفى الشرطين التاليين معاً: أن يكون هدف نموذج أعمال البنك هو الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ وأن تولد الشروط التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفوائد على الرصيد القائم من أصل الدين، بحيث تمثل الفوائد مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة برصيد أصل الدين القائم.

وتُقاس هذه الاستثمارات التي تلي هذه المعايير أولاً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى اقتناء الأصل المالي. ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، بعد خصم أي خسائر انخفاض في القيمة. وباستثناء سندات الدين المحتفظ بها بالتكلفة المستهلكة، والتي يتم إثباتها في تاريخ التداول، تُسجّل الأصول المالية للبنك المقاسة بالتكلفة المستهلكة في تاريخ التسوية.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يقوم البنك بقياس عدد محدود من الاستثمارات الاستراتيجية في الأسهم²⁰ بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، دون إعادة تصنيف أي مكاسب أو خسائر القيمة العادلة إلى قائمة الدخل عند التخارج من الاستثمار. وتُثبت دخل توزيعات الأرباح الناتج عن هذه الاستثمارات ضمن قائمة الدخل، ولا يُتاح هذا التصنيف إلا للاستثمارات في الأسهم غير المحتفظ بها لأغراض التداول، وذلك بناءً على اختيار لا رجعة فيه يتم عند الإثبات الأولي.

وبالإضافة إلى الفئة المذكورة أعلاه، توجد فئة أخرى من الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، حيث يتم لاحقاً إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المثبتة في الدخل الشامل الأخر لاحقاً إلى قائمة الدخل. وتصنّف الاستثمار ضمن فئة "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" فقط إذا استوفى الشرطين التاليين معاً: أن يتحقق هدف نموذج أعمال البنك من خلال كل من الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل؛ وأن تولد الشروط التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفوائد على أصل الرصيد القائم من أصل الدين، بحيث تمثل الفائدة مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة برصيد أصل الدين القائم.

وتُقاس جزء من استثمارات القروض لدى البنك التي تستوفي هذه المعايير عند الإثبات الأولى بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ على الأصول المالية. ويجري قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة، إلا أنه وحتى إلغاء الإثبات، تقتصر المبالغ المثبتة في قائمة الدخل على إيرادات الفائدة المحتسبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، بعد خصم أي خسائر انخفاض في القيمة. وتُثبت الفرق بين التغيرات في القيمة العادلة والمبالغ المثبتة في قائمة الدخل ضمن قائمة الدخل الشامل الأخر. وعند إلغاء الإثبات، يُعاد تصنيف مكاسب أو خسائر القيمة العادلة التي سبق إثباتها ضمن الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الدخل. وتُثبت الأصول المالية للبنك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر في تاريخ التسوية.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إذا لم ينطبق أي من التصنيفين المذكورين أعلاه، يُصنّف الأصل المالي ضمن فئة "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". ويستلزم وجود مشتق مضمّن، أو خصائص أخرى قد تغير التدفقات النقدية الناشئة عن الأصل المالي، بحيث لا تعود تمثل مدفوعات أصل الدين والفوائد فقط، تصنيف الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ومن أمثلة ذلك القرض القابل للتحويل.

وتُثبت الأصول المالية المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس تاريخ التسوية إذا كانت ضمن محفظة القروض المصرفية، وعلى أساس تاريخ التداول إذا كانت ضمن محفظة الخزنة.

تُقاس استثمارات البنك في الأسهم – وهي استثمارات أسهم محتفظ بها ضمن محفظته المصرفية – بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بما في ذلك الاستثمارات في الشركات الزميلة. ويعتبر البنك هذه الأخيرة استثمارات في رأس المال المخاطر، وبالتالي لا يتطلب المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٢٨: لا تفرض الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة تطبيق طريقة الاستثمار في الأسهم في المحاسبة. ويُعد هذا حكماً مهنياً مبهماً. وتتضمن الأهداف المالية للبنك من هذه الاستثمارات في تحقيق عوائد من ارتفاع القيمة الرأسمالية، ومن إيرادات توزيعات الأرباح. ولا يضطلع البنك بدور نشط في إدارتها، ويقاس أداءها على أساس القيمة العادلة.

ويحدد أساس القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المدرجة في سوق نشط باستخدام سعر العرض المعلن في السوق بتاريخ قائمة المركز المالي. أما بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة أو المدرجة في سوق غير نشط فتُحدد قيمتها باستخدام تقنيات تقييم ملائمة لطبيعة السوق والقطاع لكل استثمار. وتشمل التقنيات الأساسية المستخدمة في التقييم صافي قيمة الأصول، والتقييم على أساس الأرباح، باستخدام مُضاعفات مستمدة من شركات مماثلة، والتدفقات النقدية المخصومة. كما تشمل التقنيات الداعمة استخدام مؤشرات تقييم القطاع وأسعار المعاملات الحديثة.

ويتم إثبات استثمارات البنك في الأسهم على أساس تاريخ التداول.

وعند الإثبات الأولي، يقيس البنك هذه الأصول بالقيمة العادلة. وتُحمل تكاليف المعاملة المتعلقة بالأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة على قائمة الدخل. وتُعرض هذه الأصول بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي، مع إثبات أي تغييرات في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل خلال الفترة التي تحدث فيها.

إلغاء إثبات الأصول المالية

يقوم البنك بإلغاء إثبات أحد الأصول المالية، أو جزء منه، عندما تنقضي الحقوق التعاقدية المتعلقة بذلك الأصل، أو عندما يتم تحويل الحقوق في التدفقات النقدية المستقبلية له إلى طرف ثالث، ومعه إما:

- (١) جميع المخاطر والمنافع الجوهرية المرتبطة به،
- (٢) أو المخاطر والمنافع الجوهرية، إلى جانب القدرة غير المشروطة على بيعه أو رهنه.

وعندما يتم تحويل المخاطر والمنافع الجوهرية، ولكن الطرف المتلقي لا يمتلك القدرة غير المشروطة على بيع أحد الأصول أو رهنه، يواصل البنك إثباته بقدر مشاركته المستمرة فيه. وعندما لا يكون إلغاء الإثبات أو محاسبية المشاركة المستمرة مناسباً، يواصل البنك إثباته بالكامل ويثبت أي مقابل مستلم كمطلوب مالي.

الالتزامات المالية

باستثناء الأدوات المالية المشتقة التي يجب قياسها بالقيمة العادلة، والالتزامات البنك تجاه صندوق المشاركة في رأس المال²¹، لا يقوم البنك بتصنيف أي التزامات مالية ضمن القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويُقاس جميع الالتزامات المالية بالتكلفة المسهولة، ما لم تكن جزءاً من علاقة تحوط بالقيمة العادلة مُعَيَّنة، وفي هذه الحالة تُعدّل التكلفة المسهولة لتعكس التغيرات في القيمة العادلة العائدة إلى المخاطر محل التحوط. ويتم إثبات الالتزامات عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

ويتم احتساب مصروفات الفائدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي وتُثبت ضمن بند "مصروفات الفائدة والمصروفات المماثلة" في قائمة الدخل، باستثناء تكلفة التمويل المخصصة لأصول التداول التابعة للخزنة، والتي تُثبت ضمن بند "صافي المكاسب من أنشطة الخزنة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

وعندما يحتوي الترام على مشتق مضمّن يختلف في طبيعته الاقتصادية عن الأداة الأصلية، يُفصل هذا المشتق المضمّن ويُقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ولا يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية فصل المشتقات المضمّنة في حالة الأصول المالية.

الالتزامات المحتملة

الالتزامات المحتملة هي التزامات محتملة ناشئة عن أحداث ماضية، لا يمكن تأكيد وجودها إلا بحدوث أحداث مستقبلية غير مؤكدة، أو التزامات حالية ناشئة عن أحداث ماضية لا يتم إثباتها لكون تدفق المنافع الاقتصادية لتسويتها غير مُرَجَّح، أو لعدم إمكانية قياس مبلغ الالتزام بشكل موثوق. ولا يتم إثبات الالتزامات المحتملة، وإنما يُفصح عنها ما لم يكن احتمال تدفق المنافع الاقتصادية لتسويتها ضئيلاً جداً.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

يستخدم البنك الأدوات المشتقة بشكل رئيسي للأغراض الخمسة التالية:

- 1) مبادلة غالبية إصدارات البنك من الأوراق المالية، باستثناء الأوراق التجارية، لتحويل عائدات الإصدار إلى العملة وهيكل أسعار الفائدة المستهدفين من البنك.
- 2) إدارة مخاطر صافي أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي الناشئة عن أصوله والالتزامات المالية، وكذلك بعض معاملاته المتوقعة.
- 3) توفير استراتيجيات خروج محتملة لاستثماراته في الأسهم غير المدرجة من خلال خيارات الشراء والبيع المتفاوض عليها.
- 4) إدارة متطلبات التمويل لحفظه القروض التابعة للبنك عبر مبادلات العملات.
- 5) إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي الناشئة عن مصروفات البنك، والتي يتم تكبد معظمها بالجنيه الإسترليني.

تقاس جميع الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم تكن جزءاً من علاقة تحوط التدفقات النقدية مؤهلة، وفي هذه الحالة يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن الاحتياطات، ويتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل في الفترة نفسها التي يتم فيها إثبات تأثيرات المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية المُتحوط لها. وأي عدم فعالية في التحوط يؤدي إلى بقاء الجزء المعني من التغيرات في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل.

وتُستمد القيم العادلة للأدوات المشتقة أساساً من نماذج التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تسعير الخيارات، وعروض أسعار الأطراف الثالثة. وتُعرض المشتقات كأصول عندما تكون قيمتها العادلة موجبة، وكالتزامات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة.

ويطبق البنك أساليب تقييم إضافية على محفظة المشتقات خارج البورصة²² لتعكس تعديلات مخاطر الائتمان وتكاليف التمويل التي يتوقع البنك بشكل معقول إدراجها ضمن سعر الخروج لهذه الأدوات.

وتماشياً مع ممارسات السوق، يطبق البنك أيضاً تعديلات تقييم على هذه المشتقات تُعزى إلى عوامل "الأقل تكلفة للتسليم"، والتي تعكس قيمة الشروط المتعلقة بتقديم الضمانات في ملاحق دعم الائتمان الخاصة بالبنك المرتبطة باتفاقيات جمعية المقايضات والمشتقات الدولية الرئيسية".

ويتم تفصيل تعديل التقييم الناتج عن هذه العوامل ضمن قسم "إدارة المخاطر" في التقرير في الصفحة ٤٣.

محاسبة التحوط

تم تصميم محاسبة التحوط لتحقيق الاتساق المحاسبي للأدوات المالية التي لم يكن ليُسمح بها بخلاف ذلك. توجد علاقة تحوط صالحة عندما يمكن تحديد علاقة محددة بين أداتين ماليتين أو أكثر بحيث يكون التغير في قيمة إحدى الأداتين (أداة التحوط) يرتبط ارتباطاً سلبياً مرتفعاً بالتغير في قيمة الأداة الأخرى (البند المُتحوط له).

ويطبق البنك المعالجة المحاسبية للتحوط وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على علاقات التحوط المحددة بصورة فردية. ويقوم البنك بتوثيق العلاقة بين أدوات التحوط والبند المُتحوط لها عند الإثبات الأولي للمعاملة. كما يوثق البنك أيضاً تقييمه، بصورة مستمرة، ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التحوط لها علاقة اقتصادية بالبند المُتحوط لها، بحيث تُعوض التغيرات في قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية.

وتُثبت المكاسب والخسائر المرتبطة بعلاقات التحوط هذه ضمن بند "تغيرات القيمة العادلة للتحوط غير المؤهلة وغير الفعالة". كما يُدرج ضمن هذا الجزء من قائمة الدخل المكاسب والخسائر العائدة إلى المشتقات التي يستخدمها البنك لإدارة مخاطر أسعار الفائدة على أساس كلي، ولكن التي لا يطبق عليها البنك محاسبة التحوط.

تحوطات القيمة العادلة

تُصمّم أنشطة التحوط لدى البنك أساساً لتخفيف من مخاطر أسعار الفائدة من خلال استخدام مبادلات لتحويل هيكل مخاطر أسعار الفائدة، سواء للأصول أو للالتزامات، إلى مخاطر أسعار فائدة متغيرة. وتُعرف مثل هذه التحوطات باسم "تحوطات القيمة العادلة". وتُدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعيّنة والمؤهلة كتحوطات للقيمة العادلة في قائمة الدخل، إلى جانب التغير المقابل في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المُتحوط له العائد إلى تلك المخاطر المحددة المُتحوط لها. وفي حال انتهاء علاقة التحوط قبل تاريخ استحقاق البند المُتحوط له، فإن أي تعديلات متراكمة في القيمة العادلة مطبّقة على البند المُتحوط له يتم استهلاكها في قائمة الدخل على مدى العمر

21 يرجى الرجوع إلى الصفحة ٩١ (الملاحظة ٣٢) لمزيد من التفاصيل حول "صندوق المشاركة في رأس المال".

22 المشتقات خارج البورصة هي تلك التي لا تُسوى من خلال طرف مقاسمة مركزي.

المتبقي للأداة.

ولكي تكون العلاقة مؤهلة لتطبيق محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يجب وجود علاقة اقتصادية يمكن إثباتها بين البند المُتحوط له وأداة التحوط، بحيث لا تكون مخاطر الائتمان عاملاً مهيماً في التغيرات المتوقعة في القيمة ضمن تلك العلاقة. وتتمثل العوامل الرئيسية المحركة لتغيرات التقييم في البنود المُتحوط لها ضمن علاقات التحوط هذه في المخاطر المُتحوط لها، وهي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي.²³ وتُعد مخاطر الائتمان عاملاً ضئيلاً الأهمية في التغيرات في تقييم البنود المُتحوط لها.

ويُعد فارق أساس العملة الأجنبية أحد الأسباب الرئيسية لعدم الفعالية في علاقات تحوط القيمة العادلة لدى البنك؛ وهو عامل تسعيري يُطبَّق على مبادلات العملات المتقاطعة المعينة كأدوات تحوط في العديد من علاقات التحوط لدى البنك. وتؤدي التغيرات في مخاطر فارق أساس العملة الأجنبية إلى عدم فعالية التحوط لأنها تُحدث تغيرات في قيمة أداة التحوط، أي مبادلة العملات المتقاطعة، لكنها لا تؤدي مباشرة إلى تغيرات في قيمة البند المُتحوط له. ويطلق البنك الخيار المتاح بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لفصل فارق أساس العملة الأجنبية للأداة المالية في علاقة التحوط، بحيث تُثبت التغيرات في قيمته ضمن "الدخل الشامل الآخر". وتُستهلك المبالغ المثبتة ضمن "الدخل الشامل الآخر" لاحقاً عبر قائمة الدخل على مدى العمر المتبقي لعلاقة التحوط ضمن بند "تغيرات القيمة العادلة للتحوطات غير المؤهلة وغير الفعالة".

وإن إثبات أي عدم فعالية متبقية ناشئة عن علاقات تحوط القيمة العادلة لدى البنك بعد فصل مخاطر فارق أساس العملة الأجنبية ضمن بند "تغيرات القيمة العادلة للتحوطات غير المؤهلة وغير الفعالة" في قائمة الدخل.

تحوطات التدفقات النقدية

ينخرط البنك عادةً في تحوطات التدفقات النقدية لغرضين رئيسيين: (١) تقليل مخاطر أسعار الصرف الأجنبي المرتبطة بكون غالبية نفقاته الإدارية تتم بالجنه الإسترليني، و(٢) تقليل تقلب إيرادات الفائدة المقومة باليورو. وينقلب حجم هذه التحوطات وتوقيتها بما يتماشى مع رؤية البنك بشأن التوقيتات المناسبة لتنفيذها. وتُثبت التغير في القيمة العادلة لهذه التحوطات ضمن الدخل الشامل الآخر إلى أن يتحقق الدخل أو المصروف المعني، وعندئذ تُعكس مكاسب أو خسائر التحوط ضمن بند قائمة الدخل المتعلق المُتحوط له للعام. وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، كان البنك قد تحوط لجزء من دخل الفائدة المقوم باليورو المتوقع، وكذلك تحوط للمصروفات الإدارية المقومة بالجنه الإسترليني المتوقعة لعام ٢٠٢٦.

ولمزيد من المعلومات بشأن المخاطر وسياسات إدارتها ذات الصلة، يُرجى الرجوع إلى قسم "إدارة المخاطر" الذي يبدأ في الصفحة ٣٢.

الضمانات المالية المُصدرة

تُثبت الضمانات المالية المُصدرة مبدئياً بالقيمة العادلة، مع إثبات أصل يمثل القيمة المخصصة لإيرادات رسوم الضمان، والتزام يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة. بعد الإثبات الأولي، يستمر إثبات أصل الضمان بالقيمة المخصصة لإيرادات الرسوم المستقبلية. ويُقاس التزام الضمان لاحقاً بالقيمة الأعلى بين القيمة المستهلكة عند الإثبات الأولي أو الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتُثبت الفروقات بين فك الخصم على الأصل وتغيرات الالتزام في قائمة الدخل. وتُثبت أصول والتزامات الضمان المالي ضمن بندي "أصول مالية أخرى" و"التزامات مالية أخرى".

انخفاض قيمة الأصول المالية

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة – الأصول العاملة (المرحلتان الأولى والثانية)

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تعتمد منهجية البنك على احتساب انخفاض القيمة على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتُحسب مخصصات انخفاض القيمة للأصول التي لم يتم تحديدها كأصول متدهورة اتتمائياً بشكل فردي على أساس المحفظة.

ويُطبَّق نموذج "ثلاثي المراحل" لانخفاض القيمة استناداً إلى التغيرات في الجودة الائتمانية منذ منح القروض²⁴، ويستند تحديد المرحلة إلى احتمال التخلف عن السداد للأصل المالي إضافةً إلى اعتبارات نوعية أخرى. وتُصنَّف القروض عند منحها ضمن المرحلة الأولى، وإذا حدث لاحقاً ارتفاع كبير في مخاطر الائتمان المرتبطة بالأصل، يُعاد تخصيصه إلى المرحلة الثانية. وبعد الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية مبدئياً، إذ تُحسب مخصصات أصول المرحلة الأولى على أساس الخسائر المتوقعة خلال فترة ١٢ شهراً، بينما تُحسب مخصصات أصول المرحلة الثانية على أساس الخسائر المتوقعة على مدى العمر. وعند تحديد أدلة موضوعية على تدني قيمة الائتمان، يُعاد تخصيص الأصل إلى المرحلة الثالثة كما هو موضح أدناه.

يعتمد نموذج المراحل على تقييم نسبي لمخاطر الائتمان؛ أي إن القرض الذي يتمتع بالخصائص نفسها قد يُدرج ضمن المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية، وذلك تبعاً لمستوى مخاطر الائتمان عند منح القرض. ونتيجة لذلك، قد يكون لدى البنك قروض مختلفة للطرف المقابل لنفسه مُدرجة في مراحل مختلفة من النموذج، وذلك بحسب مستوى مخاطر الائتمان الذي كان لكل قرض عند منحه.

وبالنسبة للأصول في المرحلتين الأولى والثانية، يُخصم انخفاض القيمة من فئات الأصول في قائمة المركز المالي ويُحسَّل على قائمة الدخل. كما يُجري البنك تحويلات إضافية ضمن احتياطياته، مع الاحتفاظ باحتياطي منفصل لخسائر القروض لاستكمال المبلغ التراكمي للمخصصات المكونة من خلال قائمة دخل البنك للأصول في المرحلة الأولى. وتعادل المبالغ المحتفظ بها ضمن احتياطي خسائر القروض الفرق بين الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتملة على أساس العمر الكامل والخسائر الائتمانية المتوقعة المحتملة على مدى أفق ١٢ شهراً للأصول المحتفظ بها في المرحلة الأولى.

أما الأصول التي جرى تعديلها فتستمر عملية تقييمها لأغراض تحديد المرحلة بالرجوع إلى احتمال التخلف عن السداد منذ بداية منح الأصل، ما لم تكن التدفقات النقدية المعدلة بدرجة كافية بحيث يكون الأصل الأصلي قد أُلغى وتسجيله وتم إثبات أصل جديد يحل محله مع احتمال تخلف عن السداد جديد عند نشأته.

تقييم المراحل

لتحديد ما إذا كان قد حدث ارتفاع كبير في مخاطر الائتمان منذ منح القرض، وبالتالي ما إذا كان يلزم الانتقال إلى المرحلة الثانية، يتم استخدام مزيج من مقاييس المخاطر الكمية والنوعية. وتُنقل جميع القروض التي شهدت انخفاضاً بمقدار ثلاث درجات على الأقل في احتمال التخلف عن السداد وفق مقياس التصنيف الداخلي للبنك منذ منحها (أو انخفاضاً بمقدار درجتين في حالة القروض التي مُنحت مع مستوى أعلى من مخاطر الائتمان)، وكذلك جميع القروض التي تأخرت مدفوعاتها التعاقدية لمدة تتراوح بين ٣١ و٨٩ يوماً شاملة، وجميع القروض المدرجة على "قائمة المراقبة"²⁵، إلى المرحلة الثانية.

23 لا تُدرج مخاطر أسعار الصرف الأجنبي من خلال علاقات محاسبة التحوط، وإنما من خلال موازنة مصادر التمويل عبر قائمة المركز المالي (كما هو موضح في قسم "مخاطر السوق" الذي يبدأ في الصفحة ٤٦) ويحتفظ البنك بقدر ضئيل من مخاطر أسعار الصرف الأجنبي المتبقية فيما يتعلق بالبنود المُتحوط لها.

24 لغرض احتساب انخفاض القيمة، يُقصد بالمبلغ التاريخ للدول للأصل (أي تاريخ التوقيع في حالة قروض البنك بالتكلفة المستهلكة)، وليس تاريخ الإثبات الأولي للأصل في قائمة المركز المالي للبنك.

25 يُدرج المشروع ضمن "قائمة المراقبة" عندما يحدد مسؤول المخاطر وجود مستوى مرتفع من المخاطر يتطلب لفت انتباه الإدارة و"فريق المعالجة المؤسسية"، لاحتمال عدم قدرة المشروع على خدمة الدين وما قد يترتب على ذلك من تكبد البنك خسارة مالية.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة – الأصول المتعثرة (المرحلة الثالثة)

عند وجود أدلة موضوعية على أن أصل قرض محدد قد أصبح متدهورًا ائتمانيًا، تُثبت أي مخصصات انخفاض قيمة محددة لازمة في قائمة الدخل، ويُصنف الأصل ضمن المرحلة الثالثة، بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. وتشمل البيانات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود أدلة قابلة للملاحظة على تدهور الأصل ائتمانيًا ما يلي:

- التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية من أصل الدين أو الفائدة
- الصعوبات في التدفقات النقدية التي يواجهها المقترض
- الإخلال بشروط القرض أو تعديلاته
- بدء إجراءات الإفلاس
- تدهور المركز التنافسي للمقترض.

وُقاس انخفاض القيمة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، مخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. وتُخفض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص مقابل، وتُثبت مبلغ الخسارة في قائمة الدخل. وبعد الإثبات الأولي بانخفاض القيمة، تشمل التعديلات اللاحقة أولاً، الاستمرار في إثبات إيرادات الفائدة باستخدام منهجية سعر الفائدة الفعلي وبالسرور الأصلي على القرض، استنادًا إلى صافي القيمة الدفترية المتبقية؛ وثانيًا، أي تعديلات مطلوبة نتيجة إعادة تقييم انخفاض القيمة الأولي.

ولا يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً إلا من خلال السداد أو عند الشطب. وعندما يُعتبر القرض غير قابل للتحويل، يتم شطب أصل الدين مقابل مخصص انخفاض القيمة المرتبط به. ولا يتم شطب هذه القروض إلا بعد استكمال جميع الإجراءات اللازمة وتحديد مبلغ الخسارة.

وقد يُعاد التفاوض بشأن القروض والتسهيلات استجابةً لتغير سلمي في ظروف المقترض. وفي حال تم تعديل القرض الأصلي بشكل جوهري، فيلغى إثباته ويُستبدل بقرض جديد. وفي حال تم الإبقاء على القرض الأصلي، تُثبت أي تغيرات في القيمة الحالية ناتجة عن التعديل كتسوية على القيمة الدفترية للأصل، مع إثبات المكاسب أو الخسائر المرتبطة به بالتعديل في قائمة الدخل.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يُقيّم انخفاض قيمة الأصول المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالطريقة نفسها المتبعة للأصول المالية بالتكلفة المستهلكة. وتُثبت مكاسب وخسائر انخفاض القيمة المحتسبة ضمن قائمة الدخل في بند مخصصات انخفاض قيمة استثمارات القروض المصرفية. وعلى عكس الأدوات المقاسة بالتكلفة المستهلكة، لا يُثبت مخصص منفصل في قائمة المركز المالي، إذ تُشكل مكاسب وخسائر انخفاض القيمة جزءًا من القيمة العادلة الإجمالية لهذه الأصول.

الشطب

تُشطب الأصول المالية عندما يُقيّم البنك أنه لم يعد هناك أي توقع معقول لتحقيق مزيد من التحصيلات. ويستمر البنك في تطبيق إجراءات الإنفاذ والتحصيل حتى على الأصول المالية التي تم شطبها. وفي حال تحقق تحصيلات إضافية بعد شطب أصل مالي، تُفيد ضمن قائمة الدخل كعكس لخسائر انخفاض القيمة السابقة.

قائمة التدفقات النقدية

تُعد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة. ويشمل النقد وما في حكمه الأرصدة التي تقل فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر من تاريخ المعاملة، والمتاحة للاستخدام في إشعار قصير، والخاضعة لمخاطر ضئيلة لتغير القيمة.

العملات الأجنبية

تتمثل عملة إعداد عرض القوائم المالية للبنك في اليورو. وتعد العملة الوظيفية للبنك اليورو كذلك، وهي العملة التي تُحتفظ فيها عوائد أنشطته التشغيلية، والتي، وفقًا لإستراتيجيات إدارة المخاطر الخاصة به، تمثل بأفضل صورة التأثيرات الاقتصادية للمعاملات والأحداث والظروف الأساسية للبنك.

وتُترجم المعاملات بالعملات الأجنبية إلى اليورو ميدنيًا باستخدام أسعار الصرف الأجنبية السائدة في تواريخ المعاملات. وتُدرج مكاسب وخسائر أسعار الصرف الأجنبي الناتجة عن تسوية هذه المعاملات، وكذلك عن ترجمة الأصول والالتزامات النقدية المقومة بعملات أجنبية بسعر الصرف في نهاية العام، ضمن قائمة الدخل، باستثناء الحالات التي تُؤجل فيها ضمن الاحتياطي كتحولات نقدية مؤهلة.

الائتمانات في رأس المال

يقوم رأس مال البنك باليورو وينقسم إلى أسهم مدفوعة وأسهم قابلة للاستدعاء وتُثبت الأسهم المدفوعة في قائمة المركز المالي ضمن "حقوق ملكية الأعضاء"، وتُعد الأسهم المدفوعة أدوات قابلة للاسترداد، وبالتالي فهي أدوات مركبة تحتوي على مكون دين ومكون حقوق ملكية. وقد اتخذ البنك حكمًا مهنيًا مهمًا باختياره تقييم القيمة الحالية للمبلغ القابل للاسترداد، وهو مكون الدين، وذلك من خلال تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. وفي تاريخ الإصدار وفي تواريخ التقرير اللاحقة، لم يكن هناك احتمال يُذكر أن يمارس الأعضاء حقهم في طلب إعادة شراء أسهمهم من البنك في المستقبل المنظور، وذلك لأن شروط هذا الخيار ليست مجدية ماليًا، ولأن البنك يحظى بدعم قوي جدًا من المساهمين المهمتهم، وهو دعم لا يستند أساسًا إلى العوائد المالية المرتبطة بعضويتهم في البنك. وعليه، فإن مبلغ الاسترداد المستقبلي المرتبط بهذا الخيار لم يكن له قيمة حقيقية عند الإصدار أو في تواريخ التقرير اللاحقة، وبالتالي لم يُثبت أي التزام منفصل يمثل هذا الخيار. وحتى تاريخه، لم يمارس أي عضو هذا الخيار أو يُقدم إشعارًا بنيتته ممارسته.

تُثبت الائتمانات الجديدة في الأسهم المدفوعة في تاريخ سريان الاكتتاب. وفي عام ٢٠٢٣، وافق مجلس المحافظين على الزيادة العامة الثالثة في رأس مال البنك، وهي زيادة في رأس المال المصرح به من الأسهم المدفوعة الجديدة. ويتعين على الأعضاء الراغبين في الاكتتاب في هذه الزيادة تقديم صك الاكتتاب مرفقًا باقرار يفيد بأنه قد تم اتخاذ جميع الخطوات التشريعية والداخلية اللازمة لتمكين الاكتتاب. وقد أصبحت الاكتتابات التي استوفت هذه المعايير نافذة من ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤. وتُثبت المبالغ مستحقة القبض من رأس المال المدفوع الناتجة عن الاكتتابات في هذه الزيادة ميدنيًا بالقيمة العادلة، والتي تعادل المبلغ الاسمي المستحق من الأعضاء المكتتبين، ثم تُفأس لاحقًا بالتكلفة المستهلكة. وتُعد هذه المبالغ أصولًا مالية غير مُدرة للفائدة، وتُعرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي.

ولا تُثبت الأسهم القابلة للاستدعاء في قائمة المركز المالي ما لم يمارس البنك حقه في طلب سداد قيمة هذه الأسهم.

تحويلات صافي الدخل

تُعالج تحويلات صافي الدخل التي يوافق عليها مجلس المحافظين، في تاريخ الموافقة، على أنها معاملات مع أصحاب حقوق الملكية، وتُثبت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

الأصول غير الملموسة

تُثبت التكاليف المرتبطة بصيانة برامج الحاسوب كمصروفات عند تكبدها. أما التكاليف المرتبطة مباشرة بمنتجات برمجية محددة وفريدة يسيطر عليها البنك، ويُتوقع أن تولد منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد على عام واحد، فتُثبت كأصول غير ملموسة. وتشمل التكاليف المباشرة تكاليف موظفي فريق تطوير البرمجيات.

أما النفقات التي تعزز أداء برامج الحاسوب أو تمدد قدراتها إلى ما يتجاوز مواصفاتها الأصلية، فُتسجل كتحسينات رأسمالية وتُضاف إلى التكلفة الأصلية للبرنامج. وتُستهلك تكاليف تطوير برامج الحاسوب المسجلة كأصول غير ملموسة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى عمر تقديري يتراوح بين ثلاث إلى عشرة سنوات.

محاسبة عقود الإيجار

تُعالج عقود الإيجار قصيرة الأجل (مدتها ١٢ شهرًا أو أقل)، وكذلك عقود الإيجار منخفضة القيمة للأصول (التي تقل قيمتها عن ٥ آلاف جنيه إسترليني (٥,٧٣١ يورو))، كمصروفات إدارية عامة، وتُسجل في قائمة الدخل على أساس القسط الثابت طوال مدة العقد.

أما عقود إيجار مقرات البنك فلا تستوفي شروط هذه المعالجة المبسطة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦. وبدلاً من ذلك، عند بداية عقد الإيجار يسجل البنك التزام عقد الإيجار وأصل "حق الاستخدام" في قائمة المركز المالي.

ويُقاس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك. وخلال مدة العقد، يُفك خصم مدفوعات الإيجار المستقبلية وتُثبت في قائمة الدخل كمصروف فوائد. ويمثل أصل "حق الاستخدام" القيمة التي تعود على البنك من حقه في استخدام الأصل المستأجر طوال مدة العقد. وتُستهلك هذا الأصل باستخدام طريقة القسط الثابت طوال مدة العقد. وبالتالي، يُثبت إجمالي تكلفة عقد الإيجار من خلال مزيج من مصروفات الفوائد والاستهلاك طوال مدة العقد.

وبموجب شروط عقد إيجار المقر الرئيسي للبنك، يلتزم البنك بإعادة المقر إلى حالته الأصلية عند انتهاء مدة الإيجار.

الممتلكات والمعدات

تُعرض الممتلكات والمعدات بالتكلفة مطروحًا منها مجمع الإهلاك. وتُحتسب الإهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لشطب تكلفة كل أصل إلى قيمته المتبقية على مدى عمره الإنتاجي المقدر كما يلي:

الممتلكات (التحسينات على عقود الإيجار التي نقل مدة سرانها المتبقية عن ٥٠ عامًا)	مدة الإيجار المتبقية
أصول حق الاستخدام (عقود الإيجار)	مدة الإيجار المتبقية
معدات المكاتب	من ثلاث إلى عشر سنوات
أصول أخرى (عربات السكك الحديدية)	٢٠ عامًا

الفوائد والرسوم والعمولات وتوزيعات الأرباح

تُثبت دخل الفوائد ومصروفاتها باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، وهو السعر الذي يخصم بدقة المدفوعات أو المقبوضات المستقبلية المُقدَّرة إلى القيمة الدفترية الإجمالية للأداة المالية. وتتطلب هذه الطريقة، بالإضافة إلى سعر الفائدة التعاقدي المرتبط بالأداة المالية، الإثبات أيضًا بالرسوم والتكاليف المباشرة المرتبطة بإنشاء الأداة المالية كجزء من دخل أو مصروف الفوائد على مدى عمر الأداة. ويرد مزيد من التفاصيل أدناه.

- القروض المصرفية: يمثل هذا البند دخل الفوائد من القروض المصرفية. وتُثبت الفائدة على القروض المتدهورة انتمائًا من خلال فك الخصم المستخدم في احتساب القيمة الدفترية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
- سندات الدين ذات الدخل الثابت وغيرها: يمثل هذا البند دخل الفوائد من استثمارات الخزنة، باستثناء تلك المقاسة بالقيمة العادلة حيث تُثبت الفائدة ضمن "صافي المكاسب من أنشطة الخزنة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". وعند تطبيق محاسبة التحوط على استثمار أساسي – عادةً باستخدام مبادلة لتحويل سعر الفائدة الثابت إلى سعر فائدة متغير – يُدرج صافي الفائدة الناتج عن المبادلة ضمن بند دخل الفوائد.
- مصروفات الفوائد والتكاليف المماثلة: يمثل هذا البند مصروفات الفوائد على جميع الأموال المقترضة. وتتم غالبية اقتراضات البنك من خلال إصدار سندات، والتي غالبًا ما تقترن بمبادلة مطابقة واحد لواحد لتحويل العائدات إلى العملة وهيكل سعر الفائدة المتغير الذي يسعى إليه البنك. وتُطبق محاسبة التحوط على هذه العلاقات، ويُدرج صافي الفائدة الناتج عن المبادلة المرتبطة ضمن مصروفات الفوائد.
- صافي دخل/ (مصروفات) الفوائد على المشتقات: بالإضافة إلى المبادلات التي تكون الفائدة فيها مرتبطة باستثمارات أو اقتراضات محددة، يستخدم البنك أيضًا مجموعة من المشتقات لإدارة المخاطر الناتجة عن عدم التوافق في أسعار الفائدة بين جانبي الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي. ويُعرض صافي الفوائد المرتبطة بهذه المشتقات بشكل منفصل، إذ لا يمكن ربطه بأصول أو التزامات محددة معروضة في مواضع أخرى ضمن "صافي دخل الفوائد". ويعني هذا الافتقار إلى "المطابقة" المحددة أيضًا أنه لا تُطبَّق محاسبة التحوط فيما يتعلق بالمخاطر التي يتم التحوط لها باستخدام هذه المشتقات.

الرسوم: تُثبت الرسوم المكتسبة مقابل الخدمات المقدمة على مدى فترة زمنية، بما في ذلك رسوم التعهد بالقروض، كدخل مع تقديم الخدمات والوفاء بالتزامات الأداء. أما الرسوم والعمولات المتعلقة بخدمات أخرى فتُثبت في قائمة الدخل عند نشوء الحق في المقابل أو الدفع نتيجة أداء الخدمات. وتُستهلك رسوم الإصدار وعلاوات أو خصومات الاسترداد على مدى فترة استحقاق الاقتراضات ذات الصلة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

وتُثبت توزيعات الأرباح المرتبطة باستثمارات الأسهم عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات، وعندما يكون من المرجح تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك، ويمكن قياس المبلغ بشكل موثوق.

خطط تقاعد الموظفين

يوفر البنك لموظفيه مزايا تقاعد من خلال نظامي مساهمة ومزايا محددتين. ويحتفظ البنك بجميع المساهمات في هذين النظامين، وكذلك بجميع الأصول والإيرادات الأخرى المحتفظ بها لأغراضهما، بشكل منفصل عن سائر أصوله.

في إطار نظام المساهمة المحددة، يساهم كلٌّ من البنك والموظفين بمبلغ محدد لتوفير مبلغ مقطوع عند التقاعد، وتُحفل هذه المساهمات على قائمة الدخل وتحوّل إلى أمناء حفظ النظام المستقلين.

أما نظام المزايا المحددة فيتم تمويله بالكامل من البنك، وتُحدد المزايا فيه استنادًا إلى سنوات الخدمة ونسبة من الراتب الأساسي الإجمالي النهائي كما هو محدد في النظام. وتُحدّد مساهمات البنك في نظام المزايا المحددة من قبل لجنة خطة التقاعد، وذلك بناءً على مشورة الخبراء الاكتواريين للبنك، وتحوّل هذه المساهمات إلى أمناء حفظ النظام المستقلين.

وتمثل تكلفة نظام المزايا المحددة التي تُحفل على قائمة الدخل تكلفة الخدمة، وصافي دخل/تكلفة الفائدة وأي فروقات ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف على صافي أصول أو التزامات النظام. أما إعادة القياس الناتجة عن الافتراضات الاكتوارية، بما في ذلك الفرق بين صافي الفائدة المتوقع والفعلي، فتُثبت ضمن "الدخل الشامل الأخر". ويمثل صافي أصل أو التزام المزايا المحددة المُثبت في قائمة المركز المالي الفرق بين القيمة العادلة لأصول النظام، والتزامات نظام المزايا المحددة كما يتم تحديدها باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة.

الضرائب

وفقًا للمادة ٥٣ من الاتفاقية، وضمن نطاق أنشطته الرسمية، يتمتع البنك وكذلك أصوله وممتلكاته وإيراداته، بالإعفاء من جميع الضرائب المباشرة. كما تُعفى الضرائب والرسوم المفروضة على السلع أو الخدمات أو تُرد، باستثناء الأجزاء من هذه الضرائب أو الرسوم التي تمثل مقابل خدمات المرافق العامة.

الأموال التي يديرها البنك

يدير البنك عددًا من الصناديق نيابةً عن المانحين؛ ويرد وصف تفصيلي لها في الملاحظة ٣١ (تبدأ في الصفحة ٨٨) والملاحظة ٣٢ (تبدأ في الصفحة ٩٠). وباستثناء صندوق المساهمين الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، فإن البنك لا يسيطر على هذه الصناديق، إذ يُديرها بصفته وكيلًا نيابةً عن المانحين ولصالحهم، كما أنه لا يتعرض بدرجة كبيرة لتقلبات العوائد الناتجة عن إدارة هذه الصناديق. وعليه، لا يتم توحيد هذه الصناديق ضمن القوائم المالية للبنك.

أما صندوق المساهمين الخاص بالبنك فهو خاضع لسيطرة البنك، وبالتالي تم تويده ضمن القوائم المالية للبنك. ولزيد من المعلومات حول توحيد صندوق المساهمين الخاص، الرجوع إلى الملاحظة ٢ في الصفحة ٦٣.

ج. التقديرات المحاسبية الجوهرية والأحكام المهنية المهمة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من البنك إجراء تقديرات تؤثر في القيم المعلنة للأصول والالتزامات في تاريخ القوائم المالية، وكذلك في المبالغ المعلنة في قائمة الدخل خلال فترة التقرير. وتستند التقديرات إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف القائمة.

وتستند هذه التقديرات بدرجة كبيرة إلى عدد من المتغيرات التي تعكس البيئة الاقتصادية والأسواق المالية في الاقتصادات التي يستثمر فيها البنك، إلا أنها لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بمخاطر السوق مثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي. وفيما يلي عرضاً للتقديرات المحاسبية الجوهرية للبنك.

القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة

يتم تحديد القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة لدى البنك باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات. وتعتمد هذه النماذج على أسعار السوق الأساسية للعمليات وأسعار الفائدة وتقلبات الخيارات. وعندما لا تتوافر بيانات سوقية لجميع عناصر تقييم أداة مشتقة، يُستخدم الاستقراء والاستيفاء للبيانات المتاحة. وعند استخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للملاحظة، يتم تضمين تحليل الحساسية ضمن قسم "المستوى ٣ - تحليل الحساسية" في الصفحة ٦١ ضمن قسم "إدارة المخاطر" في التقرير.

القيمة العادلة للقروض المصرفية

تُحدد القيم العادلة للقروض المصرفية باستخدام مزيج من تقييمات أطراف ثالثة، وتقييمات على مستوى المنشأة ككل استناداً إلى المضاعفات، ونماذج التدفقات النقدية المخصومة. وتتضمن هذه النماذج بيانات سوقية ذات صلة بأسعار الفائدة، وفروق الائتمان الخاصة بالمقترض، وأسعار الأسهم الأساسية، وتدفقات توزيعات الأرباح. وعندما لا تتوافر بيانات سوقية ذات صلة، يُستخدم الاستقراء والاستيفاء للبيانات المتاحة. وعند استخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للملاحظة، يتم تضمين تحليل الحساسية ضمن قسم "المستوى ٣ - تحليل الحساسية" في الصفحة ٦١ ضمن قسم "إدارة المخاطر" في التقرير. وعلى الرغم من أن هذه الفئة، نظراً لصغر حجمها نسبياً، لا تنطوي على مخاطر كبيرة لحدوث تغييرات جوهرية في التقديرات خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، إلا أنها تظل مجالاً ينطوي على درجة أعلى من عدم اليقين في التقدير.

القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم

تُعرض طريقة البنك في تحديد القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم ضمن بند "الأصول المالية" في قسم "السياسات المحاسبية" من التقرير، كما يُقدم تحليل لمحفظة استثمارات الأسهم في الملاحظة ١٩ بالصفحة ٧٧. وعندما تستند تقييمات استثمارات البنك في الأسهم إلى مدخلات سوقية جوهرية غير قابلة للملاحظة، يتم تضمين معلومات إضافية عن تحليل الحساسية ضمن قسم "المستوى ٣ - تحليل الحساسية" في الصفحة ٦١ ضمن قسم "إدارة المخاطر" في التقرير.

التزام المزايا المحددة لتقاعد الموظفين

يقوم خبراء اكتواريون مستقلون بحساب التزام المزايا المحددة على الأقل كل ثلاث سنوات باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. أما في السنوات الوسيطة، فيتم تقدير التزام المزايا المحددة باستخدام تقنيات تقريبية للتحديث الاكتواري تأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الإضافية، والتدفقات النقدية الفعلية، والالتزامات الاكتواري الأساسية. وتُحدد القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة من خلال خصم التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية (المرتبطة بالخدمة المتراكمة حتى تاريخ قائمة المركز المالي) باستخدام عوائد سندات شركات عالية الجودة. ويُعد تحديد هذا المعدل افتراضاً جوهرياً ضمن هذا التقدير المحاسبي. ويستخدم البنك نظام تصنيف معيارياً معتمداً من طرف ثالث لتحديد مجموعة السندات المستخدمة في هذا التقدير. ويُعد تقييم التزام المزايا المتقاعد أحد التقديرات المحاسبية الجوهرية؛ وقد تم عرض تحليلات الحساسية المتعلقة بهذا التقدير في الملاحظة ٣٠ (تبدأ في الصفحة ٨٦).

انخفاض قيمة استثمارات القروض

تُعرض منهجية البنك في تحديد مستوى انخفاض قيمة استثمارات القروض ضمن قسم "السياسات المحاسبية والأحكام المهنية" (تبدأ في الصفحة ١٨ من التقرير)، كما تُشرح بمزيد من التفصيل ضمن بند "مخاطر الائتمان" في قسم "إدارة المخاطر" (يبدأ في الصفحة ٣٢ من التقرير).

ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة باحتمالات التخلف عن السداد، حيث تُعرّف الخسائر الائتمانية بأنها القيمة الحالية لجميع حالات نقص التدفقات النقدية. ويُحتسب مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من قروض المرحلتين الأولى والثانية من خلال تطبيق معدل المخصص على التعرض المتوقع عند التخلف عن السداد، ثم خصم المخصص الناتج باستخدام سعر الفائدة الفعلي للقروض. ويُحتسب معدل المخصص من خلال ضرب معدل احتمال التخلف عن السداد في معدل الخسارة عند التخلف عن السداد المطبق على القرض. ويُعد تحديد كل من احتمال التخلف عن السداد والخسارة عند التخلف عن السداد والتعرض عند التخلف عن السداد من الافتراضات الرئيسية في هذا التقدير، ويجري شرحها بمزيد من التفصيل أدناه.

ومنذ عام ٢٠٢٢، وبالإضافة إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتملة وفق النماذج للقروض في المرحلتين الأولى والثانية، أدرج البنك أيضاً تعديلاً لاحقاً على النموذج، أدى إلى زيادة مخصص انخفاض قيمة استثمارات القروض المقاسة بالتكلفة المستهلكة في أوكرانيا بمقدار ٣٦٣ مليون يورو في نهاية العام (٢٠٢٤: ٤٠٠ مليون يورو). ويهدف هذا التعديل إلى مراعاة حالات عدم اليقين المرتبطة بالحرب في أوكرانيا، حيث إن مدخلات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لا تعكس بصورة كافية تأثير التدهور وتوقعاته في المحافظ المتأثرة. ويستند هذا التعديل إلى سيناريوهات، يتمحور السيناريو الرئيسي فيها حول افتراض استمرار الحرب لفترة طويلة (٢٠٢٥: ٢٠٢٥)؛ ووزن ترجيحي ٥٥ في المائة؛ ٢٠٢٤: ٢٠٢٥)؛ ووزن ترجيحي ٥٥ في المائة، مع سيناريوهات أخرى تشمل التصعيد (٢٠٢٥: ٢٠٢٤)؛ ووزن ترجيحي ٤٠ في المائة؛ ٢٠٢٤: ٢٠٢٤)؛ ووزن ترجيحي ٣٠ في المائة، ووقف الأعمال القتالية (٢٠٢٥: ٢٠٢٤)؛ ووزن ترجيحي ٥ في المائة؛ ١٥٠: ٢٠٢٤)؛ وفي عام ٢٠٢٥ جرى تعديل الأوزان الترجيحية للسيناريوهات استناداً إلى أحدث تقييم أجراه البنك للوضع في أوكرانيا. وتُعد افتراضات الخسائر في مختلف السيناريوهات تقديرات تنطوي على درجة عالية من الحكم التقديري، نظراً لمحدودية توافر البيانات الموثوقة وعدم اليقين بشأن النتائج المحتملة. وفيما يلي موجز لهذه الافتراضات:

- يفترض سيناريو استمرار الحرب لفترة طويلة خسائر تستند إلى القطاع الاقتصادي، حيث تتراوح معدلات المخصصات بين ٣١ و ١٠٠ في المائة (٢٠٢٤: ٢٩ و ١٠٠ في المائة).
- ويفترض سيناريو وقف الأعمال القتالية أنه قد تم تحديد جميع الخسائر، مع عدم توقع أي تدهور إضافي.
- أما سيناريو التصعيد فينقسم إلى سيناريوهين فرعيين باحتمالات متساوية:

١. يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار بشروط تؤدي إلى أوكرانيا مستقلة، لكنها أصغر حجمًا وأضعف. ويطبق هذا السيناريو الفرعي افتراضات خسائر تستند إلى القطاع الاقتصادي، حيث تتراوح معدلات المخصصات بين ٣١ و ١٠٠ في المائة.
٢. أما السيناريو الفرعي الآخر فيفترض توقف أوكرانيا عن كونها دولة مستقلة، حيث يطبق هذا السيناريو الفرعي افتراض خسائر بنسبة ١٠٠ في المائة على جميع الأصول الموجودة في أوكرانيا. وفي عام ٢٠٢٤، كان سيناريو التصعيد يفترض خسائر بنسبة ١٠٠ في المائة على جميع الأصول الموجودة في أوكرانيا.

معدلات احتمال التخلف عن السداد في نقطة زمنية

لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من أصول المرحلتين الأولى والثانية، يتم ربط احتمال تخلف عن السداد بكل درجة تصنيف التخلف عن السداد باستخدام بيانات سابقة. ويستخدم البنك معدلات احتمال التخلف عن السداد في نقطة زمنية ذات نظرة مستقبلية لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويتم اشتقاق هذه المعدلات من معدلات احتمال التخلف عن السداد على مدى الدورة الاقتصادية بعد تعديلها لتعكس الظروف الاقتصادية الكلية المتوقعة.

وتعتبر معدلات احتمال التخلف عن السداد على مدى الدورة الاقتصادية عن احتمال التخلف عن السداد بناءً على اتجاهات المخاطر الائتمانية طويلة الأجل، ويتم اشتقاقها باستخدام مؤشرات خارجية للدرجات الاستثمارية وتجربة التخلف عن السداد الداخلية للدرجات دون الاستثمارية. ثم يتم تعديل هذه المعدلات بناءً على تحليل تجربة التخلف عن السداد التاريخية للبنك في ضوء البيئة الاقتصادية الكلية السائدة وقت حدوث التخلف عن السداد.

وتُعرض معدلات احتمال التخلف عن السداد على مدى الدورة الاقتصادية التراكمية المستخدمة في عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ حسب درجة التصنيف الداخلي أدناه:

المؤسسات المالية						
درجة تصنيف احتمال التخلف						
عن السداد						
لعام ٢٠٢٥ ²⁶						
أفق	أفق	أفق	أفق	أفق	التصنيف الخارجي المكافئ	
٥ سنوات	٤ سنوات	٣ سنوات	سنتين	سنة واحدة		
٪٠,١٠	٪٠,٠٧	٪٠,٠٤	٪٠,٠١	٪٠,٠٠	AAA	١,٠
٪٠,١١	٪٠,٠٨	٪٠,٠٥	٪٠,٠٢	٪٠,٠١	AA	٢,٠
٪٠,١٤	٪٠,١٠	٪٠,٠٧	٪٠,٠٤	٪٠,٠١	A	٣,٠
٪٠,٤١	٪٠,٢٩	٪٠,١٨	٪٠,١١	٪٠,٠٤	BBB	٤,٠
٪١,٥٠	٪١,٠٧	٪٠,٧١	٪٠,٤٤	٪٠,٢٢	BB	٥,٠
٪٢,٠١	٪١,٤٨	٪٠,٩٢	٪٠,٥٩	٪٠,٣١	B	٦,٠
٪٦,٩٣	٪٦,٢٧	٪٤,١٨	٪٢,٦٩	٪١,٥٦	CCC	٧,٠

²⁶ يُشرح مقياس التصنيف الداخلي لاحتمال التخلف عن السداد لدى البنك بالتفصيل في الصفحة ٣٢ ضمن قسم "إدارة المخاطر".

قطاع الشركات						
تصنيف احتمال التخلف عن السداد لعام ٢٠٢٥						
أفق ٥ سنوات	أفق ٤ سنوات	أفق ٣ سنوات	أفق سنتين	أفق سنة واحدة	التصنيف الخارجي للمكافئ	درجة تصنيف احتمال التخلف عن السداد
%٠,٤٤	%٠,٣١	%٠,١٦	%٠,٠٤	%٠,٠١	AAA	١,٠
%٠,٤٨	%٠,٣٤	%٠,١٩	%٠,٠٧	%٠,٠٣	AA	٢,٠
%٠,٥٩	%٠,٤٤	%٠,٢٨	%٠,١٦	%٠,٠٦	A	٣,٠
%١,٧٣	%١,٢٥	%٠,٧٦	%٠,٤٧	%٠,١٨	BBB	٤,٠
%٦,٣٤	%٤,٥٢	%٣,٠٠	%١,٨٨	%٠,٩٣	BB	٥,٠
%٨,٥٤	%٦,٢٨	%٣,٨٩	%٢,٥٢	%١,٣٠	B	٦,٠
%٢٩,٣٩	%٢٦,٥٧	%١٧,٧٤	%١١,٤٠	%٦,٦٢	CCC	٧,٠

البنية التحتية المستدامة						
تصنيف احتمال التخلف عن السداد لعام ٢٠٢٥						
أفق ٥ سنوات	أفق ٤ سنوات	أفق ٣ سنوات	أفق سنتين	أفق سنة واحدة	التصنيف الخارجي للمكافئ	درجة تصنيف احتمال التخلف عن السداد
%٠,٣٠	%٠,٢١	%٠,١١	%٠,٠٣	%٠,٠١	AAA	١,٠
%٠,٣٣	%٠,٢٣	%٠,١٣	%٠,٠٥	%٠,٠٢	AA	٢,٠
%٠,٤٠	%٠,٣٠	%٠,١٩	%٠,١١	%٠,٠٤	A	٣,٠
%١,١٨	%٠,٨٥	%٠,٥٢	%٠,٣٢	%٠,١٢	BBB	٤,٠
%٤,٣٢	%٣,٠٨	%٢,٠٤	%١,٢٨	%٠,٦٣	BB	٥,٠
%٥,٨٢	%٤,٢٨	%٢,٦٥	%١,٧١	%٠,٨٨	B	٦,٠
%٢٩,٠٢	%١٨,١٠	%١٢,٠٨	%٧,٧٦	%٤,٥١	CCC	٧,٠

المؤسسات المالية						
تصنيف احتمال التخلف عن السداد لعام ٢٠٢٤						
أفق ٥ سنوات	أفق ٤ سنوات	أفق ٣ سنوات	أفق سنتين	أفق سنة واحدة	التصنيف الخارجي للمكافئ	درجة تصنيف احتمال التخلف عن السداد
%٠,١٣	%٠,٠٩	%٠,٠٥	%٠,٠١	%٠,٠٠	AAA	١,٠
%٠,١٤	%٠,١٠	%٠,٠٦	%٠,٠٢	%٠,٠١	AA	٢,٠
%٠,١٨	%٠,١٣	%٠,٠٩	%٠,٠٥	%٠,٠٢	A	٣,٠
%٠,٥٣	%٠,٣٨	%٠,٢٣	%٠,١٤	%٠,٠٥	BBB	٤,٠
%١,٨٤	%١,٣١	%٠,٨٧	%٠,٥٥	%٠,٢٧	BB	٥,٠
%٢,٤٩	%١,٧٦	%١,٢١	%٠,٧٨	%٠,٤١	B	٦,٠
%٩,٥٣	%٨,٥٩	%٥,٦٨	%٣,٤٢	%١,٩٨	CCC	٧,٠

قطاع الشركات						
تصنيف احتمال التخلف عن السداد لعام ٢٠٢٤						
أفق ٥ سنوات	أفق ٤ سنوات	أفق ٣ سنوات	أفق سنتين	أفق سنة واحدة	التصنيف الخارجي للمكافئ	درجة تصنيف احتمال التخلف عن السداد
%٠,٤٤	%٠,٣١	%٠,١٨	%٠,٠٤	%٠,٠١	AAA	١,٠
%٠,٤٩	%٠,٣٤	%٠,٢١	%٠,٠٧	%٠,٠٣	AA	٢,٠
%٠,٦٠	%٠,٤٦	%٠,٢٩	%٠,١٨	%٠,٠٧	A	٣,٠
%١,٨١	%١,٣٠	%٠,٧٩	%٠,٤٩	%٠,١٨	BBB	٤,٠
%٦,٢٧	%٤,٤٧	%٢,٩٧	%١,٨٦	%٠,٩٢	BB	٥,٠
%٨,٤٨	%٦,٠٠	%٤,١٣	%٢,٦٤	%١,٣٩	B	٦,٠
%٣٢,٤٣	%٢٩,٢٢	%١٩,٣٢	%١١,٦٢	%٦,٧٢	CCC	٧,٠

البنية التحتية المستدامة						
درجة تصنيف احتمال التخلف عن السداد لعام ٢٠٢٤						
أفق ٥ سنوات	أفق ٤ سنوات	أفق ٣ سنوات	أفق سنتين	أفق سنة واحدة	التصنيف الخارجي للمكافئ	درجة تصنيف احتمال التخلف عن السداد
%٠,٣٠	%٠,٢١	%٠,١٢	%٠,٠٣	%٠,٠١	AAA	١,٠
%٠,٣٣	%٠,٢٣	%٠,١٤	%٠,٠٥	%٠,٠٢	AA	٢,٠
%٠,٤١	%٠,٣١	%٠,٢٠	%٠,١٢	%٠,٠٥	A	٣,٠
%١,٢٣	%٠,٨٨	%٠,٥٦	%٠,٣٣	%٠,١٢	BBB	٤,٠
%٤,٢٦	%٣,٠٤	%٢,٠٢	%١,٢٦	%٠,٦٣	BB	٥,٠
%٥,٧٦	%٤,٠٧	%٢,٨١	%١,٧٩	%٠,٩٥	B	٦,٠
%٢٢,٠٣	%١٩,٨٥	%١٣,١٣	%٧,٨٩	%٤,٥٧	CCC	٧,٠

قام البنك بتطبيق معلومات السيناريوهات الاقتصادية الكلية ذات النظرة المستقبلية في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك من خلال تفكيك معدلات احتمال التخلف عن السداد على مدى الدورة الاقتصادية إلى معدلات احتمال تخلف عن السداد قابلة للتطبيق خلال فترات النمو الاقتصادي الكلي وفترات الركود، وبذلك يتم أخذ سيناريوهين اقتصاديين كليين مستقبليين متميزين لكل بلد في الاعتبار. ويتم اشتقاق احتمالات النمو والركود من توقعات الناتج المحلي الإجمالي، المستمدة من صندوق النقد الدولي، باستخدام التوزيع الطبيعي لتوقعات الناتج المحلي الإجمالي مع انحراف معياري يعادل متوسط خطأ التنبؤ التاريخي للبلد. وقد بلغ المتوسط المرجح لاحتمال النمو لمدة سنة واحدة ٨٦ في المائة في نهاية عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٨٦: ٢٠) في المائة²⁷. وبالنظر إلى المناطق التي يعمل فيها البنك، يوجد نقص نسبي في البيانات الاقتصادية الكلية والمالية المتاحة. ومن بين هذه البيانات، جرى تقييم نمو الناتج المحلي الإجمالي على أنه الأكثر ارتباطاً بشكل واضح بتجربة الخسائر التاريخية، ولذلك يُعد نمو الناتج المحلي الإجمالي المتغير الوحيد المستخدم في تحديد معدلات احتمال التخلف عن السداد في نقطة زمنية. وتُعد الاحتمالات المستقبلية الخاصة بكل بلد للنمو الاقتصادي الكلي والركود، باستخدام أفق للناتج المحلي الإجمالي مدته ثلاث سنوات، من العوامل الرئيسية المحددة لمعدلات احتمال التخلف عن السداد في نقطة زمنية، وبالتالي من العوامل الرئيسية المحددة لمستوى انخفاض القيمة الذي يثبتته البنك.

معدلات الخسارة عند التخلف عن السداد

يُستند معدل الخسارة عند التخلف عن السداد إلى كل تسهيل على حدة، بما يبيّن مقدار الخسارة التي يتوقع البنك تكبدها في كل تسهيل في حال تخلف المقرض عن السداد. وتُستمد معدلات القروض غير السيادية الممتازة والقروض الثانوية من خبرة البنك في حالات التخلف عن السداد والاسترداد، بينما تتماشى معدلات السندات المغطاة مع التوجهات الصادرة عن الهيئة المصرفية الأوروبية.

وفي حال حدوث تخلف عن سداد سيادي، يرى البنك أن مدفوعاته يُرجّح أن تظل دون انقطاع، مستفيداً من وضعه كدائن مفضل. وتنعكس هذه الخصائص في معدل الخسارة عند التخلف عن السداد المخصص للتعرضات السيادية. وتُحدّد فئات مختلفة من معدلات الخسارة عند التخلف عن السداد استناداً إلى قدرة الدولة على منح صفة الدائن المفضل، وذلك أساساً من خلال مراجعة نسبة ديون الدائنين المفضلين إلى إجمالي الدين العام، إضافة إلى مستوى الفعالية المؤسسية وجودة الحوكمة. كما تُعدّل معدلات الاسترداد للتعرضات دون السيادية بما يتماشى مع معدلات الاسترداد المرتبطة بالدول السيادية المعنية.

وفي عام ٢٠٢٥ حدّث البنك منهجيته لتطبيق معدلات الخسارة عند التخلف عن السداد على التعرضات السيادية ودون السيادية على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالتعرضات السيادية، واصل البنك استخدام فئات معدلات الخسارة عند التخلف عن السداد (دول الاتحاد الأوروبي، والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول صاحبة صفة دائن مفضل محدودة)، وحافظ على معدل خسارة عند التخلف عن السداد قدره ١٠ في المائة (٢٠٢٤: ١٠: ٢٠) في المائة) المخصص للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويُحتسب هذا الآن استناداً إلى نتائج تحليل قاعدة بيانات مخاطر الأسواق الناشئة العالمية²⁸، التي تُستخدم كذلك كنقطة مرجعية. كما تدعم هذه النقطة المرجعية إحصاءات معدلات الاسترداد الصادرة عن قاعدة بيانات الائتمان العالمية.
- ولعكس انخفاض معدلات الخسارة عند التخلف عن السداد في دول الاتحاد الأوروبي وارتفاعها في الدول الأضعف، كما تم استخدام إحصاءات قاعدة بيانات مخاطر الأسواق الناشئة العالمية:
 - لدول الاتحاد الأوروبي، حُدّدت نسبة الخسارة عند التخلف عن السداد عند الحد الأدنى البالغ ٥ في المائة (٢٠٢٤: ٥: ٢٠) في المائة.
 - أما بالنسبة للدول الأضعف، فُحدّدت الخسارة عند التخلف عن السداد عند ١٥ في المائة (٢٠٢٤: ٢٠: ٢٠) في المائة.
- أما بالنسبة للتعرضات دون السيادية، فتكون معدلات الخسارة عند التخلف عن السداد أعلى بمقدار ٥ نقاط مئوية مقارنة بمعدلات الخسارة عند التخلف عن السداد السيادية المقابلة، وذلك استناداً إلى تحليل إحصاءات الاسترداد في قاعدة بيانات مخاطر الأسواق الناشئة العالمية (٢٠٢٤: فرق قدره ١٠ نقاط مئوية).

وقد أسفر هذا التغيير، في تاريخ اعتماده في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥، عن انخفاض في الخسائر الائتمانية المتوقعة بمقدار ١٦ مليون يورو.

وباستثناء التعديلات اللاحقة على النموذج، فإن معدلات الخسارة عند التخلف عن السداد التي يعتمدها البنك لا تتغير بشكل كبير تبعاً للظروف الاقتصادية أو السيناريوهات المختلفة، وهو ما يعكس طول فترات الاسترداد نسبياً لدى البنك، فضلاً عما أظهرته خبرته من عدم وجود ارتباط بين مستوى المبالغ المستردة والمعلومات الاقتصادية والمالية الكلية. وبناءً على ذلك، يُعتبر أن معدلات الخسارة عند التخلف عن السداد هذه تعكس بصورة كافية جميع المعلومات المستقبلية المتاحة في تاريخ هذا التقرير.

٢٧ يتسم هذا المؤشر بالحساسية تجاه التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي المتوقع، وقد أُدرجت إحصاءات كمية عن هذه الحساسية في الصفحة ٣٠.
٢٨ www.gemskdatabase.org

وقد أُسيّدت معدلات الخسارة عند التخلف عن السداد إلى التسهيلات في عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ على النحو المبين في الجداول أدناه.

٢٠٢٥	أولوية السداد – القطاع	معدل الخسارة عند التخلف عن السداد	٢٠٢٥ سيادي	معدل الخسارة عند التخلف عن سيادي	دون السيادي
استثمارات الأسهم	١٠٠٪	دول الاتحاد الأوروبي	٥٪	١٠٪	١٠٪
قرض ممتاز - مؤسسات مالية	٣٦٪	دول خارج الاتحاد الأوروبي	١٠٪	١٥٪	١٥٪
قرض ممتاز - مؤسسات	٣٨٪	صفة دائن مفضل محدودة ²⁹	١٥٪	٢٠٪	٢٠٪
قرض ممتاز - مؤسسات دون سيادية	٢٩٪				
قرض ثانوي	٤٤٪				
سندات مغطاة	١١,٢٥٪				

٢٠٢٤	أولوية السداد – القطاع	معدل الخسارة عند التخلف عن السداد	٢٠٢٤ سيادي	معدل الخسارة عند التخلف عن سيادي	دون السيادي
استثمارات الأسهم	١٠٠٪	دول الاتحاد الأوروبي	٥٪	١٥٪	١٥٪
قرض ممتاز - مؤسسات مالية	٣٦٪	دول خارج الاتحاد الأوروبي	١٠٪	٢٠٪	٢٠٪
قرض ممتاز - مؤسسات	٣٧٪	صفة دائن مفضل محدودة ³⁰	٢٠٪	٣٠٪	٣٠٪
قرض ممتاز - مؤسسات دون سيادية	٢٨٪				
قرض ثانوي	٤٦٪				
سندات مغطاة	١١,٢٥٪				

الضامنون

عندما تكون قروض البنك مضمونة بشكل غير مشروط عند منحها، سواء كلياً أو جزئياً، يُحتسب الضمان كجزء لا يتجزأ من القرض. وفي هذه الحالة، للجزء من القرض المغطى بالضمان، إذا كان تصنيف احتمال التخلف عن السداد أو معدل الخسارة عند التخلف عن السداد للضامن أفضل من التصنيف المقابل للمقرض، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الأفضل بين تصنيفات المقرض والضامن. أما عملية تحديد المرحلة، فتظل قائمة على احتمال التخلف عن السداد للمقرض.³¹

التعرض عند التخلف عن السداد

يمثل التعرض عند التخلف عن السداد الرصيد المستحق عند نقطة التخلف عن السداد. وتتم نمذجة التعرض عند التخلف عن السداد على مستوى كل قرض على حدة، مع الأخذ في الاعتبار جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية المتوقعة، بما في ذلك عمليات الصرف، والإلغاء، والسداد المبكر، والفوائد. ويجمع نموذج التعرض عند التخلف عن السداد الخاص بالبنك بين التدفقات النقدية الفعلية والتعاقدية، كما يقوم بنمذجة عمليات الصرف والسداد المستقبلية استناداً إلى خبرة البنك في هذا الشأن.

29 تطبق هذه الفئة على الدول التي قرر البنك أن صفة الدائن المفضل فيها ذات قيمة محدودة، إما بسبب فلة المستثمرين من القطاع الخاص الذين يمكن أن يتمتع البنك بأفضلية عليهم، أو بسبب ضعف فعالية الحوكمة في تلك الدولة بتقدير البنك.

30 تطبق هذه الفئة على الدول التي قرر البنك أن صفة الدائن المفضل فيها ذات قيمة محدودة، إما بسبب فلة المستثمرين من القطاع الخاص الذين يمكن أن يتمتع البنك بأفضلية عليهم، أو بسبب ضعف فعالية الحوكمة في تلك الدولة بتقدير البنك.

31 مزيد من المعلومات حول تحديد تصنيفات احتمال التخلف عن السداد، انظر الصفحة ٣٣ في قسم "إدارة المخاطر".

تحليل الحساسية³²

وفيما يلي توضيح لمدى حساسية مخصصات المحفظة تجاه المتغيرات الرئيسية المستخدمة في تحديد مستوى انخفاض القيمة.

التغيير في المخصص	التغيير في المخصص	المخصص المعاد احتسابه	التغيير في المخصص	التغيير في المخصص	المخصص المعاد احتسابه
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥
%	مليون يورو	مليون يورو	%	مليون يورو	مليون يورو
-	-	٢٥١	-	-	٢٢١
معاملات المخاطر المعدلة					
مخصص المحفظة غير المعدل (المرحلتان الأولى والثانية)					
تحديد المراحل³³					
جميع القروض في المرحلة الأولى					
٤٣%	(١٠٨)	١٤٣	٤٦%	(١٠٢)	١١٩
جميع القروض في المرحلة الثانية					
١٤٥%	٣٦٤	٦١٥	١٥٨%	٣٤٩	٥٧٠
تصنيفات احتمالات التخلف عن السداد³⁴					
جميع القروض التي تم ترقيتها تصنيفها بدرجة واحدة					
٢٤%	(٦١)	١٩٠	٢٨%	(٦١)	١٦٠
جميع القروض التي تم تخفيض تصنيفها بدرجة واحدة					
٤٦%	١١٦	٣٦٧	٣٨%	٨٣	٣٠٤
جميع القروض التي تم ترقيتها تصنيفها بثلاث درجات					
٦٢%	(١٥٥)	٩٦	٦١%	(١٣٤)	٨٧
جميع القروض التي تم تخفيض تصنيفها بثلاث درجات					
٣٢٢%	٨٠٨	١,٠٥٩	٣٢٥%	٧١٩	٩٣٩
الناتج المحلي الإجمالي المتوقع³⁵					
زيادة الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنسبة ١٪					
٦%	(١٥)	٢٣٦	٨%	(١٧)	٢٠٤
انخفاض الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنسبة ١٪					
٨%	١٩	٢٧٠	١٠%	٢١	٢٤٢
زيادة الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنسبة ٥٪					
٢٠%	(٤٩)	٢٠٢	٢٤%	(٥٤)	١٦٧
انخفاض الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنسبة ٥٪					
٥٥%	١٣٨	٣٨٩	٧٠%	١٥٤	٣٧٥
الخسارة عند التخلف عن السداد					
انخفاض جميع القروض بنسبة ١٠٪					
٣٦%	(٨٩)	١٦٢	٣٦%	(٨٠)	١٤١
ارتفاع جميع القروض بنسبة ١٠٪					
٣٩%	٩٩	٣٥٠	٣٩%	٨٦	٣٠٦
التعرض عند التخلف عن السداد					
إلغاء جميع التعهدات غير المسحوبة					
٢٧%	(٦٨)	١٨٣	٢٩%	(٦٣)	١٥٨
سحب جميع التعهدات غير المسحوبة خلال شهر واحد					
٢٣%	٥٨	٣٠٩	٢٣%	٥٠	٢٧١

فيما يتعلق بمخصصات المرحلة الثالثة، فإن زيادة أو انخفاض بمقدار ١٠ نقاط مئوية في مستوى تغطية المخصص الإجمالي الحالي سيؤدي إلى تأثير قدره ±٢٨٨ مليون يورو (٢٠٢٤:٢١٩ مليون يورو).

وفيما يتعلق بالتعديل اللاحق على النموذج الناتج عن الحرب في أوكرانيا، فقد تم نمذجة سيناريوهات بديلة معقولة ومحتملة للنتائج. ويُعد توزيع الأوزان بين السيناريوهات الثلاثة المتوقعة أهم افتراض في هذا التقدير. إن زيادة الوزن النسبي لسيناريو إجهاد مع التركيز على حدوث تدهور كبير في المحافظ المتأثرة (زيادة قدرها ١٠ نقاط مئوية لسيناريو التصعيد، مع خفض بنسبة ٥ نقاط مئوية في وزن سيناريو وقف الأعمال القتالية وخفض قدره ٥ نقاط مئوية في وزن سيناريو استمرار الحرب لفترة طويلة) كان سيؤدي إلى زيادة التعديل اللاحق للنموذج بمقدار ٥٢ مليون يورو (٢٠٢٤:٩٣ مليون يورو)، في حين أن زيادة التركيز على سيناريو استمرار الحرب لفترة أطول، ولكن بحدّة أقل (زيادة قدرها ١٠ نقاط مئوية لهذا السيناريو، مع خفض مقابل في وزن سيناريو التصعيد) كان سيؤدي إلى خفضه بمقدار ٤١ مليون يورو (٢٠٢٤:٧٠ مليون يورو).

قروض المرحلة الثالثة في أوكرانيا

بالنسبة لقروض المرحلة الثالثة في أوكرانيا التي لا تتوافر بشأنها سيناريوهات خروج معقولة، ولا توجد أدلة أو معلومات واضحة عن الوضع الحالي أو المستقبل للانشط، فقد طبق البنك، كاستثناء من منهجه القياسي لاحتساب انخفاض القيمة للقروض المتعثرة،³⁶ منهج الانخفاض الجماعي في القيمة. وقد طُبقت نسب ثابتة للخسائر الائتمانية المتوقعة تبعاً لقطاع النشاط والموقع الجغرافي للأصول ومستوى الأضرار المعروف الذي لحق بها. وتُعد هذه النسب الثابتة للخسائر الائتمانية المتوقعة افتراضاً جوهرياً. وتتراوح نسب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة باستخدام هذه المنهجية بين ٢٥ في المائة و ١٠٠ في المائة. ويتم مراجعة كل من المنهجية والنسب بصورة منتظمة. وبلغ المخصص للقروض الأوكرانية في المرحلة الثالثة المحتفظ بها بالتكلفة المستهلكة ٣٥٣ مليون يورو (٢٠٢٤:٣٤٥ مليون يورو) في نهاية العام. وكان من شأن زيادة أو انخفاض بمقدار ١٠ نقاط مئوية في نسب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة ضمن منهج الانخفاض الجماعي في القيمة، استناداً إلى مستوى المخصص، باستثناء ضمانات المانحين الواردة التي لا تصدّر عن كيانات سيادية أوكرانية، أن يؤدي إلى تأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة قدره +٢٠ مليون يورو أو -١١٦ مليون يورو على التوالي.

الأحكام المهنية المهمة

في سياق تطبيق البنك لسياساته المحاسبية، فإنه يجري عدداً من الأحكام الجوهريّة. وقد أوضحت عن الأحكام التي اتخذها البنك وكان لها تأثير جوهري في القوائم المالية إلى جانب السياسات المحاسبية ذات الصلة أعلاه. وبخلاف الأحكام المهنية المرتبطة بإعداد التقديرات المحاسبية، والتي يرد بيانها في قسم "التقديرات المحاسبية الجوهريّة" أعلاه، فقد اعتبر البنك أن الأحكام التالية عند تطبيق السياسات المحاسبية تُعد أحكاماً مهنيّة نظراً لما تنطوي عليه من تقدير قد يكون له تأثير جوهري في القوائم المالية:

- انخفاض قيمة الأصول المالية المحتفظ بها بالتكلفة المستهلكة - تحديد المراحل: يُعد تحديد ما يشكّل زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان (كما هو موضح في الصفحة ٢١)، وبالتالي الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، حكماً مهنيّاً مهمّاً نظراً لطابع التقديري في تقييم ما إذا كانت الزيادة تُعد "جوهريّة"، وللتأثير المحتمل لهذا القرار في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك. كما يُعد تعريف البنك للقروض المتعثرة (الوارد في قسم "القروض المتعثرة" في الصفحة ٣٤)، والذي يحكم الانتقال إلى المرحلة الثالثة، حكماً مهنيّاً مهمّاً أيضاً نظراً لما ينطوي عليه من قدر من التقدير.

32 افتراض هذا الإفصاح - اعترّف التعديل اللاحق على النموذج البالغ ٣٦٣ مليون يورو (٢٠٢٤:٤٠٠ مليون يورو) كلياً، مع تطبيق حساسية المتغيرات على مستوى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

33 يتم المخصص المحاسبية تجاه أي تحرك سلب في توزيع المراحل وترجع هذه الحساسية إلى طول أجال استحقاق الأصول الأساسية نسبياً، إضافة إلى أن ٨٧ في المائة من الأصول المعاملة تقع حالياً ضمن المرحلة الأولى.

34 تعديل تصنيفات احتمال التخلف عن السداد له تأثير مزدوج، إذ يؤدي تغيير التصنيف إلى تغيير معدل احتمال التخلف عن السداد المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وقد يؤدي أيضاً إلى تغيير مرحلة القرض، نظراً لأن خفض التصنيف منذ البداية قد يُفضي إلى إدراج الأصل ضمن المرحلة الثانية يتم مكن كل من التأثيرين هنا.

35 ترجع الحساسية المنخفضة نسبياً لتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع الظلمات التاريخية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات التي يستثمر فيها البنك، مما يؤدي إلى درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن توقعات الناتج المحلي الإجمالي. ويستلزم هذا التحليل لأي تأثيرات ناتجة عن انتقال بين المراحل قد تحدث بالتوازي مع هذه التغيرات في توقعات الناتج المحلي الإجمالي.

36 انظر الصفحة ٣٤ في قسم "إدارة المخاطر".

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يُعد قرار اعتبار استثمارات البنك في الأسهم لدى الشركات الزميلة استثمارات في رأس المال المخاطر وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨، وبالتالي تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على هذه الاستثمارات، حكمًا مهنيًا مهمًا يؤثر تأثيرًا جوهريًا في عرض هذه الاستثمارات في قائمة المركز المالي للبنك وقائمة الدخل. وعلى الرغم من أن أياً من هذه الاستثمارات لا يُعد ذا أهمية نسبية بمفرده، فإنها تُعد مجتمعة ذات أهمية نسبية.
- الاكتتابات في رأس المال: يُعد قرار تقييم القيمة الحالية للمبلغ القابل للاسترداد من الأسهم المدفوعة من خلال تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حكمًا مهنيًا قد يكون له تأثير جوهري في قيمة هذه الأدوات وفي التصنيف بين الالتزامات والاستثمارات في الأسهم.

وقد تم توضيح الأساس الذي استندت إليه هذه الأحكام المهنية المهمة في الإفصاحات ذات الصلة بالسياسات المحاسبية أعلاه. ولا توجد أحكام مهنية مهمة أخرى تتعلق بالسياسات المحاسبية كان لها تأثير جوهري في المبالغ المثبتة في القوائم المالية.

المخاطر المالية

في إطار أداء مهامه، يتعرض البنك لمخاطر مالية من خلال أنشطته المصرفية وأنشطة الخزنة، وتتمثل هذه المخاطر بشكل رئيسي في مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.

حوكمة المخاطر

يرتكز الإطار العام للبنك لتحديد المخاطر وإدارتها على وظائف رقابية مستقلة تشكل "خط الدفاع الثاني"³⁷، بما في ذلك إدارة المخاطر، ومكتب كبير مسؤولي الامتثال، وإدارة البيئة والاستدامة، والإدارة المالية، وغيرها من الوحدات ذات الصلة. يتحمل نائب الرئيس، كبير مسؤولي المخاطر، مسؤولية ضمان الإدارة المستقلة للمخاطر لأنشطة البنك، بما في ذلك التعرضات المصرفية والخزنة، فضلاً عن وجود عمليات وهياكل حوكمة مناسبة لتحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك وقياسها ومراقبتها وتخفيفها بشكل مستقل، ويقع ضمن اختصاص لجنة التدقيق والمخاطر التحقق من أعمال وظائف الرقابة، ومراجعة وضعها، وتقييم قدرتها على أداء مهامها بشكل مستقل.

تنظر "لجنة المخاطر" في المسائل المتعلقة بالمخاطر على مستوى البنك، وكذلك الإجراءات والسياسات ذات الصلة. ويرأس اللجنة نائب الرئيس، كبير مسؤولي المخاطر، وتكون مسؤولة أمام الرئيس. وتشرف اللجنة على جميع جوانب محافظ البنك المصرفية والخزنة عبر جميع القطاعات والدول، وتقدم المشورة بشأن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر والضوابط ذات الصلة، كما تعتمد مقترحات المنتجات الجديدة المقدمة من إدارة الشؤون المصرفية أو الخزنة. ويتكون أعضاء اللجنة من كبار المديرين من مختلف وحدات البنك، بما في ذلك ممثلين عن إدارة المخاطر، والإدارة المالية، والشؤون المصرفية، والتحول، ومكتب المستشار القانوني العام، ومكتب كبير مسؤولي الامتثال.

يتبع المدير التنفيذي لإدارة المخاطر لنائب الرئيس، كبير مسؤولي المخاطر، ويتولى قيادة الإدارة بشكل عام. وتوفر إدارة المخاطر تقييماً مستقلاً للمخاطر المرتبطة بالاستثمارات الفردية التي يقوم بها البنك، وتُجري مراجعة مستمرة للمحفظة لمراقبة مخاطر الائتمان، والسوق، والسيولة، وتحديد الإجراءات المناسبة لإدارتها. وتقوم الإدارة كذلك بتقييم المخاطر الناشئة عن الترابطات والتركيزات داخل المحفظة، وتقتراح سبل إدارتها، وتضمن وجود أنظمة وضوابط كافية لتحديد المخاطر التشغيلية وإدارتها على مستوى البنك. وتعمل كذلك على تطوير سياسات إدارة المخاطر وصيانتها لدعم أنشطة الشؤون المصرفية والخزنة، وتعزيز الوعي بالمخاطر في جميع أنحاء البنك.

وفي ممارسة مسؤولياتها، تسترشد إدارة المخاطر بمهمتها المتمثلة في:

- تقديم تأكيد لأصحاب المصلحة بأن اتخاذ قرارات المخاطر في البنك متوازن ويقع ضمن مستوى تقبل المخاطر، وأن عمليات الرقابة مصممة ومطبقة بصرامة.
- دعم استراتيجية أعمال البنك، بما في ذلك تعظيم تأثير التحول من خلال تقديم مشورة تتسم بالفعالية والكفاءة في إدارة المخاطر، وممارسة دور التحدي، والمساهمة في اتخاذ القرارات.

الأقسام غير المدققة

بعض الأقسام المتبقية من قسم "إدارة المخاطر" في هذا التقرير غير مدققة، وتشكل جزءاً من "المعلومات الأخرى" التي لا يشملها رأي المدقق المستقل. يتم تمييز هذه العناصر غير المدققة بلون أزرق داكن.

المخاطر الرئيسية في عام ٢٠٢٦

تمة مجموعة من المخاطر العالمية والإقليمية التي قد تؤثر على جودة محفظة البنك وقدرته على تنفيذ مهامه في حال تحققها. وتتولى الإدارة مراقبة هذه المخاطر عن كثب.

- تظل الحرب على أوكرانيا الخطر الأكثر جوهرية على جودة محفظة البنك وعملياته. كما هو مبين في مواضيع أخرى من هذا التقرير، فإن سيناريوهات التصعيد المختلفة تنطوي على مخاطر تكبد خسائر ائتمانية إضافية كبيرة. ورغم هذه المخاطر، يُطبق البنك أساليب حصيفة وفعالة للتخفيف من المخاطر وإدارتها، بما يضمن الحفاظ على قدرة تشغيلية كافية، وضمان قوة أوضاعه الرأسمالية والسيولة لديه في ظل السيناريوهات السلبية.
- قد يؤدي تزايد التجزؤ الجيوسياسي العالمي وضعف الأطر متعددة الأطراف إلى الضغط على تدفقات التجارة وثقة المستثمرين، وتقويض العلاقات بين الاقتصادات الرئيسية في المناطق التي يعمل فيها البنك وشركائه الثنائيين ومتعددي الأطراف.
- قد يتعكس استمرار أو تصاعد حدة التوترات الإقليمية بشكل أكبر في الشرق الأوسط أو أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء على أسواق الطاقة، ومسارات الإمداد العالمية، وتدفقات رأس المال. وقد يتفاقم هذا التأثير في الدول ذات القدرات المؤسسية الأضعف أو هوامش السياسات المحدودة أو الحيز المالي المحدود.
- قد تؤدي التحولات في تقبل المخاطر العالمية، والتي قد تتعكس في ارتفاع عوائد الأصول الأمريكية، إلى تشديد شروط التمويل الخارجي للاقتصادات الناشئة. وقد تكون التأثيرات أكثر وضوحاً في الدول ذات أسواق رأس المال المحلية الضعيفة، أو التي تعاني من اختلالات اقتصادية قائمة، أو مستويات مرتفعة من الدين المقوم بالعملات الأجنبية.
- على الرغم من وجود حالة من عدم اليقين بشأن ضغوط التضخم في عام ٢٠٢٦، فقد تستمر ضغوط الأسعار في الدول ذات أطر السياسات الأضعف، أو نقص العمالة، أو التعرض المرتفع لأسعار السلع العالمية. كما أن التباين الكبير في مستويات الرسوم الجمركية الأمريكية في المناطق التي يعمل فيها البنك يزيد من تعقيد الأفاق المستقبلية.

ويتم أخذ جميع المخاطر المذكورة أعلاه في الاعتبار عند تقدير انخفاض قيمة الأصول لدى البنك، من خلال تأثيرها على مستويات الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة المستخدمة في حساب معدلات احتمال التخلف عن السداد في تقضية زمنية³⁸.

أ. مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي الخسارة المحتملة في المحفظة التي قد تنشأ إما عن تخلف الطرف المقابل عن السداد أو عن تدهور جدارته الائتمانية. كما يتعرض البنك لمخاطر التركيز، والتي تنشأ عندما تكون نسبة مرتفعة من المحفظة معرضة لمفترض واحد و/أو لتعرضات قد تتدهور في الوقت نفسه نتيجة ارتباطها بحدث معين. ومن أمثلة ذلك التعرض لمفترضين في نفس البلد أو القطاع، إلا أن هذه التركيزات قد تشمل أيضاً مجموعات أو شرائح ضمن محافظ البلدان أو القطاعات.

37 تُعد إدارة الشؤون المصرفية خط الدفاع الأول في تحديد وإدارة المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية للاستثمار في الدين وفي الأسهم، بينما تُعد إدارة الخزنة خط الدفاع الأول في تحديد وإدارة المخاطر المتعلقة بتعرضات الخزنة.
38 للمزيد من المعلومات، انظر "معدلات احتمال التخلف عن السداد الخلقية" في الصفحتين ٣٠ و٣١.

يتعرض البنك لمخاطر الائتمان في كل من أنشطته المصرفية وأنشطة الخزنة، إذ قد يتخلف الأطراف المقابلون عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية، أو قد تصبح قيمة استثمارات البنك متدهورة ائتمانيًا. ويُقاس الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان من الأدوات المالية في قائمة المركز المالي، شاملاً الالتزامات غير المسجوبة المتعلقة بالقروض والضمانات (انظر الملاحظة ٢٨ في الصفحة ٨٤).

وترد تفاصيل الضمانات وغيرها من وسائل تخفيف المخاطر ضمن الأقسام الخاصة بالأنشطة المصرفية والخزنة أدناه.

مخاطر الائتمان في محفظة الأنشطة المصرفية: الإدارة

المشاريع الفردية

يوافق مجلس الإدارة على المبادئ التي تقوم عليها عملية الائتمان الخاصة باعتمادات التعرضات المصرفية وإدارتها ومراجعتها. وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة هذه المبادئ بشكل دوري، وترفع نتائج مراجعتها إلى المجلس.

تستعرض لجنة العمليات جميع مشاريع الأنشطة المصرفية (سواء كانت معاملات استثمار في الدين أو في الأسهم) قبل عرضها على المجلس لاعتمادها. ويرأس اللجنة النائب الأول للرئيس ورئيس مجموعة خدمات العملاء، وتضم في عضويتها كبار المديرين في البنك، بما في ذلك نائب الرئيس، كبير مسؤولي المخاطر، والمدير التنفيذي لإدارة المخاطر. وتُعرض بعض أطر المشاريع الصغيرة على لجنة استثمار الشركات الصغيرة أو على الإدارة العليا بموجب إطار تفويض صلاحيات يخضع لإشراف لجنة العمليات. وقد صُممت عملية اعتماد المشاريع لضمان الامتثال لمعايير البنك المتعلقة بالممارسات المصرفية السليمة، وتأثير التحول، والإضافية.³⁹ وتعمل هذه العملية ضمن الصلاحيات المفوضة من المجلس، من خلال الرئيس، لاعتماد المشاريع ضمن إطار العمليات المعتمدة من المجلس. كما تتولى لجنة العمليات مسؤولية اعتماد التعديلات الجوهرية على العمليات القائمة.

تعمل لجنة الاستثمار في الأسهم كلجنة حوكمة لمحفظة الاستثمارات في الأسهم، وترفع تقاريرها إلى لجنة العمليات. وتُمثل إدارة المخاطر في كلٍّ من لجنة الاستثمار في الأسهم ولجنة استثمار الشركات الصغيرة.

وتُجري إدارة المخاطر مراجعات لجميع التعرضات ضمن محفظة الأنشطة المصرفية. وفي كل مراجعة، تُقيّم إدارة المخاطر ما إذا طرأ أي تغيير على ملف مخاطر التعرض، وتوصي بإجراءات للحد من المخاطر، وتعيد تأكيد أو تعديل تصنيف المخاطر. كما تقوم بمراجعة القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم والقروض المحتفظ بها بالقيمة العادلة.

المراجعة على مستوى المحفظة

تُعد إدارة المخاطر تقارير عن تطورات المحفظة على أساس ربع سنوي وترفعها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. ويتضمن التقرير ملخصًا للعوامل الرئيسية التي تؤثر على المحفظة، ويقدم تحليلًا وتعليقًا على الاتجاهات داخل المحفظة ومختلف المحافظ الفرعية. كما يشمل التقرير متابعة الالتزام بحدود مخاطر المحفظة.

وللتعرف على المخاطر الناشئة وتمكين اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها، تُجري إدارة المخاطر أيضًا اختبارات ضغط منتظمة على مستوى البنك (من الأعلى إلى الأسفل) وعلى المستوى الإقليمي (من الأسفل إلى الأعلى). إضافة إلى مراجعات شاملة لمحافظ الاستثمار. ويدرك البنك أن أي إجراءات للحد من المخاطر ناتجة عن هذه العمليات تظل مقيدة بالنطاق الجغرافي المحدود الذي يعمل فيه البنك.

وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للقروض القائمة في أوكرانيا، تقوم إدارة المخاطر بمراجعة التعديل اللاحق للنموذج ونهج الانخفاض الجماعي في القيمة على أساس ربع سنوي، ويتم اعتمادها من قبل لجنة المخاطر.

التصنيفات الداخلية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

تصنيفات احتمال التخلف عن السداد

يقوم البنك بإسناد تصنيفات مخاطر داخلية لجميع الأطراف المقابلة، بما في ذلك المقترضين، والشركات المُستثمر فيها، والضامنين، وأطراف خيارات البيع، والجهات السيادية ضمن محفظة الأنشطة المصرفية والخزنة. وتعكس تصنيفات المخاطر القوة المالية للطرف المقابل، مع مراعاة أي دعم ضمني، مثل الدعم المقدم من مساهم رئيسي. ويأخذ التصنيف السيادي في الاعتبار التصنيفات الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. وفي مشاريع المخاطر السيادية، يكون التصنيف الإجمالي مساويًا للتصنيف السيادي. أما بالنسبة للعمليات غير السيادية، فعادةً ما تُقيد تصنيفات احتمال التخلف عن السداد بالتصنيف السيادي، إلا في الحالات التي يكون للبنك فيها حق الرجوع إلى ضامن من خارج الدولة، قد يكون تصنيفه أفضل من التصنيف السيادي المحلي.

يوضح الجدول أدناه مقياس التصنيف الداخلي لاحتمال التخلف عن السداد لدى البنك، يتراوح من ١,٠ (أدنى مستوى للمخاطر) إلى ٨,٠ (قروض متعثرَة)، وكيف يقابل التصنيفات الخارجية لوكالة ستاندرد أند بورز. وتشير الإشارات إلى تصنيفات المخاطر في هذا التقرير إلى تصنيفات احتمال التخلف عن السداد، ما لم يُذكر خلاف ذلك.⁴⁰

39 للمزيد من المعلومات حول مفهومي تأثير التحول والإضافية، يمكن زيارة: www.ebrd.com/our-values.html

40 تُعرض احتمالات التخلف عن السداد على مدى الدورة الاقتصادية الرتيبة بهذه التصنيفات في قسم "التقديرات المحاسبية الجوهرية والأحكام الهئية المهمة" في الصفحتين ٣٠ و٣١.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	فئات تصنيف المخاطر لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	تصنيفات المخاطر للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	التصنيف الخارجي المكافئ	اسم الفئة	الفئة العامة
١	١,٠	AAA	ممتاز		
٢	١,٧ ٢,٠	AA+ AA	قوي جدًا		
٣	٢,٥/٢,٣ ٢,٧ ٣,٠ ٣,٣	AA- A+ A A-	قوي		الدرجة الاستثمارية
٤	٣,٧ ٤,٠ ٤,٣	BBB+ BBB BBB-	جيد		
٥	٤,٧ ٥,٠ ٥,٣	BB+ BB BB-	مقبول		نطاق المخاطر ٥
٦	٥,٧ ٦,٠ ٦,٣	B+ B B-	ضعيف		نطاق المخاطر ٦
٧	٦,٧ ٧,٠ ٧,٣	CCC+ CCC CCC-/CC/C	عناية خاصة		نطاق المخاطر ٧
٨	٨,٠	D	متعثر		القروض المتعثرة/الأصول المتدهورة انتمازيًا

الخسارة عند التخلف عن السداد

يُحدد البنك نسب الخسارة عند التخلف عن السداد ضمن نطاق يتراوح بين ٥ و ١٠٠ في المائة، وذلك استنادًا إلى أقدمية الأداة التي استثمر فيها البنك، ولزيد من التفاصيل حول معدلات الخسارة عند التخلف عن السداد، يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٨ ضمن قسم "التقديرات المحاسبية الجوهرية والأحكام المهنية المهمة".

القروض المتعثرة

تعريف القروض المتعثرة

يُصنف الأصل على أنه متعثر عندما يُعتبر العميل في حالة تخلف عن السداد ويتم نقله إلى المرحلة الثالثة. ولأغراض إعداد التقارير المالية، يُعرف البنك التخلف عن السداد بأنه الحالة التي يكون فيها المقرض متأخرًا عن السداد لأي دائن ذي أهمية جوهرية لمدة ٩٠ يومًا أو أكثر، أو عندما ترى إدارة المخاطر أن الطرف المقابل غير مرجح أن يسدد التزاماته الائتمانية بالكامل دون لجوء البنك إلى إجراءات مثل تسهيل الضمانات، إن وجدت. ويتم هذا التقييم استنادًا فقط إلى الوضع المالي للعميل وقبل أخذ تأثير أي ضمانات في الاعتبار.⁴¹

منهجية احتساب الانخفاض في القيمة

يتم تكوين مخصص محدد لجميع القروض المتعثرة (قروض المرحلة الثالثة) المقاسة بالتكلفة المستهلكة. ويمثل هذا المخصص مبلغ الخسارة المتوقعة، استنادًا إلى عدة سيناريوهات مرجحة الاحتمال، وهو الفرق بين الرصيد القائم المستحق من العميل وقيمة الاسترداد المتوقعة. وتساوي قيمة الاسترداد المتوقعة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقررة، مخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل للقرض. أما بالنسبة للقروض المتعثرة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو من خلال الدخل الشامل الأخر، فإن القيمة العادلة للقرض تعادل قيمة الاسترداد المتوقعة المحسوبة بهذه الطريقة.

وكاستثناء من هذا النهج، بالنسبة للقروض المتعثرة القائمة في أوكرانيا التي لا تتوافر بشأنها سيناريوهات خروج معقولة ولا توجد أدلة أو معلومات واضحة عن الوضع الحالي أو المستقبلي للنشاط، فقد طُبق البنك نهج الانخفاض الجماعي في القيمة. لمزيد من المعلومات حول هذا النهج، يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٣٠ ضمن قسم "التقديرات المحاسبية الجوهرية والأحكام المهنية المهمة".

مخصصات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية

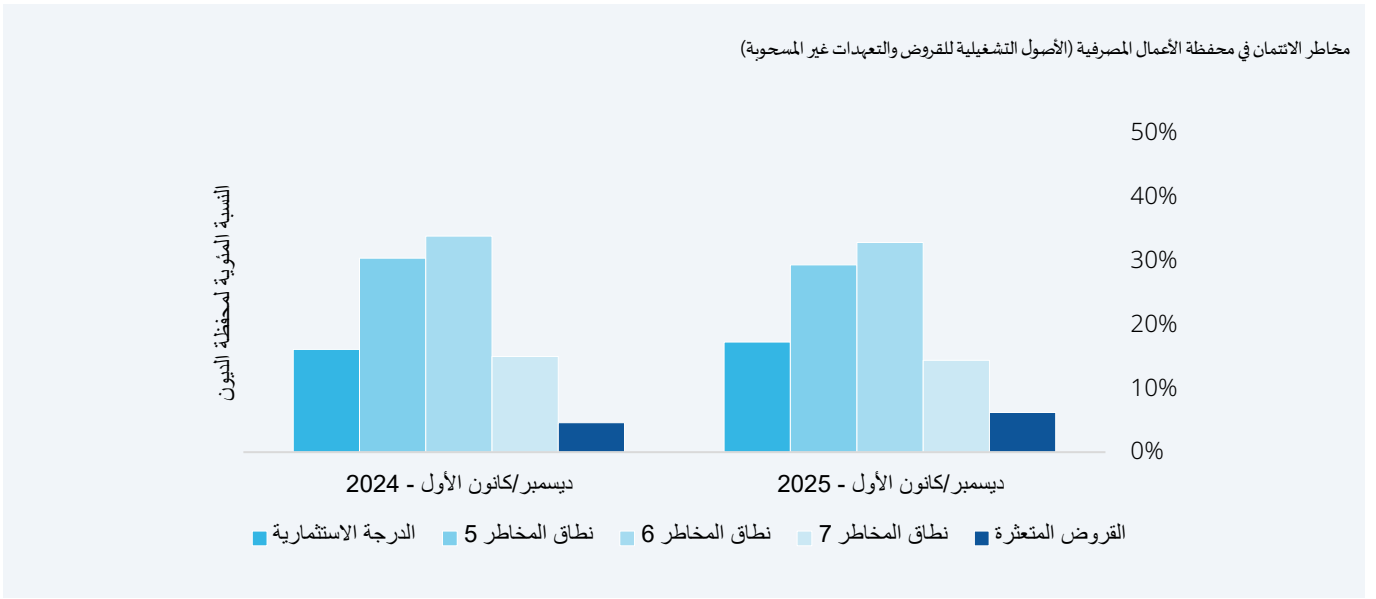
في محفظة الأصول العاملة المقاسة بالتكلفة المستهلكة، يُحتفظ بمخصصات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتستند هذه المبالغ إلى معدلات احتمال التخلف عن السداد المرتبطة بالتصنيف الممنوح لكل طرف مقابل وقطاع التعرض، ومعاملات الخسارة عند التخلف عن السداد التي تعكس أقدمية الأداة، إضافةً إلى سعر الفائدة الفعلي للقرض وقيمة التعرض عند التخلف عن السداد.

41 لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى الصفحتين ٢٤ و ٢٥ ضمن قسم "السياسات المحاسبية والأحكام المهنية".

مخاطر الائتمان في محفظة الأنشطة المصرفية: ٢٠٢٥

ارتفع إجمالي تعرض القروض المصرفية (الأصول التشغيلية بما في ذلك تعديلات القيمة العادلة ولكن قبل المخصصات) خلال العام من ٣٧,٤ مليار يورو في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤ إلى ٣٧,٨ مليار يورو في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥. كما ارتفع إجمالي محفظة القروض المصرفية الموقعة والضمانات من ٥٥,٥ مليار يورو في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤ إلى ٥٧,٣ مليار يورو في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥.

تحسّن متوسط الملف الائتماني لمحفظة الديون بشكل طفيف في عام ٢٠٢٥، حيث تحسّن متوسط التصنيف المرجح لاحتمالية التخلف عن السداد إلى ٥,٥٥ (٥,٥٧:٢٠٢٤). وانخفض تركيز القروض ضمن نطاق المخاطر (أي تلك ذات تصنيفات المخاطر بين ٦,٧ و٧,٣) من ١٥,٠ في المائة إلى ١٤,٤ في المائة، بينما بلغ المستوى المطلق ٨,٣ مليار يورو (٨,٣:٢٠٢٤ مليار يورو).



ارتفعت القروض المتعثرة⁴² في عام ٢٠٢٥ لتبلغ ٣,٢ مليار يورو، أي ما يعادل ٨,٤ في المائة من الأصول التشغيلية للقروض في نهاية العام (٢,٣:٢٠٢٤ مليار يورو أو ٦,٣ في المائة). وبلغ صافي الشطب ٥٨ مليون يورو في عام ٢٠٢٥ (١٨٤:٢٠٢٤ مليون يورو). وانخفضت نسبة تغطية مخصصات المرحلة الثالثة من ٤٧ في المائة في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠٢٥. باستثناء التعرضات المرتبطة بأوكرانيا، استقرت نسبة القروض المتعثرة عند ٣,١ في المائة، وهي نفس النسبة المسجلة في عام ٢٠٢٤. وكان ٢٥ في المائة فقط من إجمالي القروض المتعثرة متأخر السداد حتى ديسمبر ٢٠٢٥ (٤٠:٢٠٢٤ في المائة).

انخفضت القروض المتعثرة المعاد هيكلتها بشكل طفيف لتبلغ ٢٦٦ مليون يورو، أي ما يعادل ٠,٧ في المائة من الأصول التشغيلية للقروض في نهاية عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٦٦ مليون يورو أو ٠,٧ في المائة). وتم تحديد قروض متعثرة معاد هيكلتها بقيمة ٧٨ مليون يورو خلال عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٧٢ مليون يورو)، دون تسجيل أي مكاسب أو خسائر نتيجة لهذه التعديلات (٢٠٢٤: صفر) وقد قابل ذلك إلغاء تصنيف قروض متعثرة معاد هيكلتها سابقة بقيمة ٤ ملايين يورو.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	التغير في القروض المتعثرة ⁴⁴
٢,٧٣٦	٢,٣٣٢	الرصيد الافتتاحي
(٨٣٦)	(٥٤٣)	إعادة سداد القرض
(١٨٨)	(٥٩)	الشطب (باستثناء المبالغ المستردة)
٣٨٧	١,١٥٣	الأصول المتدهورة ائتمانيًا الجديدة
٢٨٣	٤٣٠	عمليات الصرف ⁴⁵
(١٠٠)	(٦٠)	الأصول التي لم تعد متدهورة ائتمانيًا
٥٠	(٧٠)	التغيرات الأخرى
٢,٣٣٢	٣,١٨٣	الرصيد الختامي
١,٢٧٠	٢,١١٢	القروض المتعثرة الأوكرانية

٤٢ تشمل القروض المتعثرة ٢,٨ مليار يورو من القروض للتدهور ائتمانيًا المقاسة بالكلفة المسبلة (٢,١:٢٠٢٤ مليار يورو)، وقروضًا بالقيمة العادلة من خلال البيع أو الخصارة بتكلفة أصلية قدرها ١٦٩ مليون يورو (١٠٦:٢٠٢٤ مليون يورو)، و ٢٢٠ مليون يورو من القروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١٣٦:٢٠٢٤ مليون يورو).

٤٣ تمثل نسبة تغطية مخصصات المرحلة الثالثة نسبة مخصصات المرحلة الثالثة إلى الأصول التشغيلية للقروض وترد تسوية حركة مخصصات المرحلة الثالثة خلال العام في الملاحظة ١١ في الصفحة ٧٢.

٤٤ تشمل قروضًا مقاسة بالقيمة العادلة لا ترتبط بأي مخصصات محددة.

٤٥ تُناقش الحالات التي قد يقوم فيها البنك بالصرف لعمل متعثر في الصفحة ٣٧.

استثمارات القروض المقاسة بالتكلفة المستهلكة

لغرض احتساب الانخفاض في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تُصنّف القروض المقاسة بالتكلفة المستهلكة إلى ثلاث مراحل⁴⁶.

- المرحلة الأولى: تُصنّف القروض ضمن المرحلة الأولى عند منحها. وفي هذه المرحلة، يُحتسب الانخفاض في القيمة على أساس المحفظة، ويعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لهذه الأصول خلال فترة ١٢ شهراً.
- المرحلة الثانية: تُدرج في هذه المرحلة القروض التي شهدت زيادة جوهرية ف مخاطر الائتمان منذ منحها، لكنها لا تزال قروضاً عاملة. وفي هذه المرحلة، يُحتسب الانخفاض في القيمة على أساس المحفظة، ويعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الكامل لهذه الأصول.
- المرحلة الثالثة: تُدرج في هذه المرحلة القروض التي توجد أدلة محددة على تدهورها ائتمانياً. وفي هذه المرحلة، تُحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس فردي لكل أصل.

يُعرض أدناه تحليل لاستثمارات القروض المصرفية ومخصصات الانخفاض في القيمة المرتبطة بها لكل فئة من فئات تصنيف المخاطر الداخلية لدى البنك:

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
٢٠٢٥

فئة تصنيف المخاطر	القيمة الدفترية للقروض بالتكلفة المستهلكة			الانخفاض في القيمة			الإجمالي بعد خصم الانخفاض في القيمة	
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الانخفاض في القيمة	الإجمالي بعد خصم
	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
٣: قوي	٥٨٤	-	-	-	-	-	٥٨٤	-
٤: جيد	٣,٢٤٨	٣٦	-	(٢)	-	-	٣,٢٨٢	٠,١
٥: مقبول	٨,٧١٦	٢٤٦	-	(١٥)	(١)	-	٨,٩٤٦	٠,٢
٦: ضعيف	١٣,٢٨٦	١,٤١٨	-	(٣٩)	(١٢)	-	١٤,٦٥٣	٠,٣
٧: عناية خاصة	٣,٥٤٥	٢,٣٩٧	-	(٢١)	(٤٧٣)	-	٥,٤٤٨	٨,٣
٨: متعثر ⁴⁷	-	-	-	-	-	-	١,٨٢٢	٣٤,٧
	٢٩,٣٧٩	٤,٠٩٧	٢,٧٩٢	(٧٧)	(٤٨٦)	(٩٧٠)	٣٤,٧٣٥	

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
٢٠٢٤

فئة تصنيف المخاطر	القيمة الدفترية للقروض بالتكلفة المستهلكة			الانخفاض في القيمة			الإجمالي بعد خصم الانخفاض في القيمة	
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الانخفاض في القيمة	الإجمالي بعد خصم
	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
٢: قوي جداً	٢٠	-	-	-	-	-	٢٠	-
٣: قوي	١,٣٠٣	٢٧٨	-	-	-	-	١,٥٨١	-
٤: جيد	٥,٠٨١	٤١٥	-	(٤)	(١)	-	٥,٤٩١	٠,١
٥: مقبول	١١,٣١٠	٨٤٠	-	(١٩)	(٣٨)	-	١٢,٠٩٣	٠,٥
٦: ضعيف	١٠,٤٧٠	٣٧١	-	(٣٧)	(١١)	-	١٠,٧٩٣	٠,٤
٧: عناية خاصة	١,٥١٠	١,٩٣٩	-	(٨٩)	(٤٣٢)	-	٢,٩٢٨	١٥,١
٨: متعثر	-	-	-	-	-	-	١,١٢١	٤٦,٤
	٢٩,٦٩٤	٣,٨٤٣	٢,٠٩٠	(١٤٩)	(٤٨٢)	(٩٦٩)	٣٤,٠٢٧	

في نهاية عام ٢٠٢٥، بلغ رصيد القروض المتأخرة عن السداد ولكن غير المتدهورة ائتمانياً ٤ ملايين يورو (١١٥:٢٠٢٤ مليون يورو). ومن بين هذه القروض المتأخرة، لم يكن أي منها متأخراً لمدة ٣٠ يوماً أو أقل (٩:٢٠٢٤ مليون يورو)، في حين بلغ رصيد القروض المتأخرة لأكثر من ٣٠ يوماً وأقل من ٩٠ يوماً ٤ ملايين يورو (١٠٦:٢٠٢٤ مليون يورو).

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، كانت لدى البنك ترتيبات ضمان بقيمة ٩ مليارات يورو تغطي جزءاً من أصول القروض التشغيلية (٨,٥:٢٠٢٤ مليار يورو). وعلى الرغم من أن هذه الضمانات تكون عموماً غير سائلة وترتبط قيمتها ارتباطاً وثيقاً بأداء أصول القروض التشغيلية ذات الصلة، فإنها تمنح البنك حقوقاً وقدرة تفاوضية تساعد في الحد من المخاطر الائتمانية الإجمالية. وكجزء من عمليات الإقراض الممتازة المضمونة بضمانات مالية، احتفظ البنك بضمانات بقيمة ١٩٢ مليون يورو في نهاية عام ٢٠٢٥ (١٧٩:٢٠٢٤ مليون يورو). كما استفاد البنك من الضمانات وترتيبات تقاسم المخاطر (انظر الصفحة ٢٩ في قسم "التقديرات المحاسبية الجوهرية والأحكام المهنية المهمة")، المقدمة من الصناديق الخاصة وصناديق التعاون غير الموحدة (انظر الملاحظة ٣١ بشأن "الأطراف ذات العلاقة" في الصفحة ٨٨)، والتي وفرت تعزيزاً ائتمانياً بنحو ٦١٣ مليون يورو في نهاية العام (٨١٢:٢٠٢٤ مليون يورو)، بما في ذلك دعم أنشطة البنك في أوكرانيا.

46 مزيد من المعلومات حول تقييم المراحل، يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٠ ضمن قسم "السياسات المحاسبية والأحكام المهنية".
47 تعتمد هذه النسبة للقروض المتدهورة ائتمانياً المقاسة بالتكلفة المستهلكة على القيمة الدفترية في فائمة المركز اللبي وليس على الأصول التشغيلية. بلغ إجمالي القروض المتعثر، بما في ذلك القروض المقاسة بالقيمة العادلة، ٨,٤ في المائة من الأصول التشغيلية (٦,٣:٢٠٢٤ في المائة).

القروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

فيما يلي تحليل لقروض البنك المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لكل فئة من فئات تصنيف المخاطر الداخلية ذات الصلة.

القيمة العادلة ٢٠٢٤				القيمة العادلة ٢٠٢٥				فئة تصنيف المخاطر
الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
١٢٣	-	-	١٢٣	١٠٥	-	-	١٠٥	٣: قوي
٢٨٦	-	-	٢٨٦	١٧٣	-	-	١٧٣	٤: جيد
١٤٢	-	١	١٤١	١٤٥	-	-	١٤٥	٥: مقبول
٤٥	-	-	٤٥	٣٠	-	-	٣٠	٦: ضعيف
٩٢	-	٩٢	-	-	-	-	-	٧: عناية خاصة
١٠٢	١٠٢	-	-	١٧٠	١٧٠	-	-	٨: متعثر
٧٩٠	١٠٢	٩٣	٥٩٥	٦٢٣	١٧٠	-	٤٥٣	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

القروض بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

فيما يلي تحليل لقروض البنك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لكل فئة من فئات تصنيف المخاطر الداخلية ذات الصلة.

القيمة العادلة ٢٠٢٤		القيمة العادلة ٢٠٢٥		فئة تصنيف المخاطر
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
٥٩	-	-	-	٤: جيد
٢٢٣	٣١٥	-	-	٥: مقبول
٣٧١	٣٠٩	-	-	٦: ضعيف
٢٥١	٢١٧	-	-	٧: عناية خاصة
٤١	٥٢	-	-	٨: متعثر
٩٤٥	٨٩٣	-	-	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

التزامات القروض غير المسحوبة والضمانات

فيما يلي تحليل للتعهدات بالقروض غير المسحوبة والضمانات لدى البنك لكل فئة من فئات تصنيف المخاطر الداخلية ذات الصلة.

الضمانات ٢٠٢٥				التعهدات غير المسحوبة ٢٠٢٥				فئة تصنيف المخاطر
الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	الإجمالي	المرحلة الثالثة ⁴⁸	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
٣٤٩	-	-	٣٤٩	٤٤٥	-	-	٥٥	٤: جيد
١,٥٨٩	-	-	١,٥٨٩	٤,١٠٣	-	-	-	٥: مقبول
٩٣١	-	٢١	٩١٠	٥,٩١٩	٣٠	-	١٥٢	٦: ضعيف
١,٨٣٠	-	٩٤٨	٨٨٢	٣,٩٧٤	٤	-	١,٩٠٥	٧: عناية خاصة
٢٩	٨	-	٢١	٣٧٨	-	٣٧٨	-	٨: متعثر
٤,٧٢٨	٨	٩٦٩	٣,٧٥١	١٤,٨١٩	٣٤	٣٧٨	٢,١١٢	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
الضمانات ٢٠٢٤				التعهدات غير المسحوبة ٢٠٢٤				فئة تصنيف المخاطر
الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
-	-	-	-	٢	-	-	-	٢: قوي جداً
-	-	-	-	١١٠	-	-	٣	٣: قوي
١٥٦	-	-	١٥٦	١,٢١٣	-	-	١٠٤	٤: جيد
١,٥٤٠	-	-	١,٥٤٠	٤,٨٤٩	-	-	٩	٥: مقبول
٨٩٣	-	١	٨٩٢	٤,٧٧٥	٥٣	-	٣٤	٦: ضعيف
١,٣٦٩	-	٦٨١	٦٨٨	٣,٠٦٤	١٥	٧٧	٢,١١٥	٧: عناية خاصة
١٤	١٤	-	-	١٤٤	-	١٤٤	-	٨: متعثر
٣,٩٧٢	١٤	٦٨٢	٣,٢٧٦	١٤,١٥٧	٦٨	٢٢١	٢,٢٦٥	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

عادةً ما يضع البنك شروطاً مسبقة يتعين استيفاؤها قبل إجراء أي عمليات صرف إضافية ضمن معاملاته التمويلية بالدين. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمشاريع التي يكون فيها تصنيف مخاطر المقترض ٨، وبالتالي تُصنّف ضمن المرحلة الثالثة، فمن غير المرجح سحب التعهدات ما لم تتوافر ضمانات إضافية تُشير إلى تحسن جودة الائتمان، أو تدابير إضافية لتخفيف المخاطر مثل ضمان من طرف ثالث.

٤٨ يعرض هذا الجدول التصنيف الإجمالي للمخاطر للتعهدات غير المسحوبة، بما في ذلك الضمانات، وبما أن تحديد المرحلة يتم استناداً فقط إلى مخاطر المقترض، فقد يتضمن هذا الجدول تعهدات في المرحلة الثالثة ذات تصنيفات مخاطر غير ٨. لمزيد من التفاصيل حول تقييم المراحل، يرجى الرجوع إلى الصفحتين ٢٤ و ٢٥.
٤٩ تمثل التعهدات غير المسحوبة المتعلقة بقروض سيتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وبالتالي لا تخضع لتطبيق نموذج مراحل انخفاض القيمة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

مخاطر الائتمان في محافظة الأنشطة المصرفية: التركيز

التركيز حسب الدولة

يوضح الجدول التالي توزيع أبرز تعرضات مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية بحسب قيمها الدفترية حسب الدول. ويتمتع البنك عمومًا بدرجة جيدة من التنوع حسب الدول. وتتمثل أكبر حالات التركيز في تركيا وبولندا وأوكرانيا ومصر، حيث تمثل هذه الدول نسب ١٤,٢ و ٩,٩ و ٨,٥ و ٨,٠ في المائة من القروض المسحوبة على التوالي (كما هو موضح أدناه)، و ١٢,٨ و ٧,٩ و ١١,٥ و ٨,٢ في المائة من إجمالي قروض وضمانات البنك، بما في ذلك القروض غير المسحوبة والضمانات، على التوالي. ومع ذلك، فإن طبيعة التركيز الإقليمي في نموذج أعمال البنك تعني أن بعض مجموعات الدول التي يعمل فيها البنك تكون مرتبطة بدرجة عالية فيما بينها.

الدولة:	التعهدات بالقروض غير المسحوبة والضمانات		التعهدات بالقروض غير المسحوبة والضمانات		الإجمالي ٢٠٢٥	الإجمالي ٢٠٢٤
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤		
	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
ألبانيا	٥٧٣	٥٤٢	١,١٨٦	١,١٢١	٦١٣	٥٧٩
أرمينيا	٤٩٩	٢٢٢	٨٦٦	٥٨١	٣٦٧	٣٥٩
أذربيجان	٧٠١	٧٨٤	٩١٢	١,٠٨١	٢١١	٢٩٧
بيلاروسيا	١٨٣	٢١٤	١٨٦	٢١٤	٣	-
بنين	-	-	٣٠	-	٣٠	-
البوسنة والهرسك	٧١٧	٧٩٩	١,٢٥٩	١,٣٢٣	٥٤٢	٥٢٤
بلغاريا	٢٧٧	٤٢٣	٦١٢	٧١٨	٣٣٥	٢٩٥
كرواتيا	٧٥٣	٨٥٨	١,٠٠١	١,١٢٩	٢٤٨	٢٧١
قبرص	٦١	٦٦	٧٤	٧٩	١٣	١٣
التشيك	٤٥٩	٥٠٢	٤٧٣	٥٢٧	١٤	٢٥
مصر	٣,٠٢٩	٣,٢١٣	٤,٧١٠	٤,٨٦٠	١,٦٨١	١,٦٤٧
إستونيا	١٤٩	٢٤٧	٤٣٨	٣٥٦	١٤٩	١٠٩
جورجيا	١,٠٠٥	١,٠٣٢	١,٣٤٣	١,٤٣١	٣٣٨	٣٩٩
اليونان	١,٣٣٣	١,٥١٣	١,٤٠٣	١,٧٤٧	٧٠	٢٣٤
المجر	٣٦١	٥٢٠	٣٧٠	٥٢٣	٩	٣
الأردن	٦٥٥	٧٠٢	٨٨٥	٩٧٧	٢٣٠	٢٧٥
كازاخستان	١,٧٠٨	١,٩٠٧	٢,٥٩٣	٢,٨٣٢	٨٨٥	٩٢٥
كوسوفو	٢٣٣	١٩١	٤٣٦	٣٩٩	٢٣٦	٢٠٨
جمهورية قيرغيزستان	١٠٠	٨٦	٣٨٥	٢٥٤	٢٨٥	١٦٨
لاتفيا	٢٣٦	٢٥٨	٢٩٦	٢٥٩	٦٠	١
لبنان	٣٢	٤٣	٥٣	٥١	٢١	٨
ليتوانيا	٥٠٧	٤١٢	٦٣٦	٤٨٩	١٢٩	٧٧
مولدوفا	٤٧٨	٦١٧	١,٢٥٥	١,١٣٥	٧٧٧	٥١٨
منغوليا	٧٩٤	٨٠٦	١,٠٥٠	١,١٠١	٢٥٦	٢٩٥
الجبل الأسود	٢١٤	١٨٠	٥٢٣	٤١٠	٣٠٩	٢٣٠
المغرب	٢,٠٨٥	١,٧٤٦	٢,٥٥٧	٢,٠٢٦	٤٧٢	٢٨٠
مقدونيا الشمالية	٤٦٣	٥٤٠	١,٢٧٥	١,٢٢٧	٨١٢	٦٨٧
بولندا	٣,٧٤٦	٣,٥٣٧	٤,٥٤٧	٤,٣٧٤	٨٠١	٨٣٧
رومانيا	٢,٣٢٥	٢,٢١١	٣,١٤٩	٢,٧٠١	٨٢٤	٤٩٠
صربيا	٢,١٦٧	٢,٠٧٢	٣,١٨٢	٣,٠١٣	١,٠١٥	٩٤١
جمهورية سلوفاكيا	٥٤٨	٦١١	٥٥٢	٦١٥	٤	٤
سلوفينيا	٢٨٩	٢٧٠	٢٩٩	٣٠٤	١٠	٣٤
طاجيكستان	٣٢٥	٣٦٦	٤٩٢	٥٢٠	١٦٧	١٥٤
تونس	٥٠١	٤٩٠	١,٢٦٤	١,١٠٥	٧٦٣	٦١٥
تركيا	٥,٣٦٩	٥,٣٨٢	٧,٣٣٠	٧,٢١١	١,٩٦١	١,٨٢٩
تركمنستان	٢	٨	١٤	١٣	١٢	٥
أوكرانيا	٣,٢٢٨	٢,٦٩٥	٦,٥٨٧	٥,٧٦٣	٣,٣٥٩	٣,٠٦٨
أوزبكستان	١,٥٣٩	١,٢٩٧	٣,٠٧٥	٣,٠٢٢	١,٥٣٦	١,٧٢٥
	٣٧,٧٨٤	٣٧,٣٦٢	٥٧,٣٣١	٥٥,٤٩١	١٩,٥٤٧	١٨,١٢٩

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

التركيز حسب القطاع

يوضح الجدول التالي توزيع أبرز تعرضات الائتمان في الأنشطة المصرفية بحسب قيمها الدفترية وفقاً للقطاع الصناعي للمشروع. وتتمتع المحفظة عموماً بدرجة جيدة من التنوع، ولا تُسجل مستويات ملحوظة من التركيز القطاعي إلا في الائتمان الممنوح للمؤسسات الإيداعية (البنوك)، وقطاعي الطاقة والنقل.

الإجمالي ٢٠٢٤	التعهدات بالقروض غير المسحوبة والضمانات ٢٠٢٤	القروض ٢٠٢٤	الإجمالي ٢٠٢٥	التعهدات بالقروض غير المسحوبة والضمانات ٢٠٢٥	القروض ٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
١٢,٤٠٢	٣,٥٣٦	٨,٨٦٦	١٣,٣٦٣	٤,٣٠١	٩,٠٦٢	الائتمان الممنوح للمؤسسات الإيداعية (البنوك)
١١,٨٠٨	٣,٧٢٧	٨,٠٨١	١٢,٢٠٢	٣,٨٣٦	٨,٣٦٦	الطاقة
٣,٢٢٠	٦٨٥	٢,٥٣٥	٢,٩٥٩	٦٢٤	٢,٣٣٥	الأغذية والأعمال الزراعية
٢٩	-	٢٩	١٠٦	٨٠	٢٦	التأمين، وصناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار المشتركة
٦٥٧	١٤٦	٥١١	٧٣٨	١٣٩	٥٩٩	التمويل التجاري
٤,١٩٥	٣٦٩	٣,٨٢٦	٤,٠٧٤	٥١٤	٣,٥٦٠	التصنيع والخدمات
٨,٠٥٧	٤,٤٩٨	٣,٥٥٩	٨,٣٣٧	٤,٧٧٢	٣,٥٦٥	البنية التحتية البلدية والبيئية
١,٩٨٤	٣٦٨	١,٦١٦	٢,٢٢٨	٤٢٧	١,٨٠١	الموارد الطبيعية
٥٨٠	١٢٥	٤٥٥	٥٧٢	١٢٠	٤٥٢	الائتمان غير الإيداعي (غير المصرفي)
١,٦٦٠	٢٨٩	١,٣٧١	١,٩٣٩	٣٣٣	١,٦٠٦	العقارات
١,٣١٦	٢٧٣	١,٠٤٣	١,٤١٢	٣٠٦	١,١٠٦	الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا
٩,٥٨٣	٤,١١٣	٥,٤٧٠	٩,٤٠١	٤,٠٩٥	٥,٣٠٦	النقل
٣٨,١٥٥	٩,٤٥٤	٢٨,٧٠١	٣٩,٥٣٩	١٠,٢٠٩	٢٩,٣٣٠	غير السيادية
١٧,٣٣٦	٨,٦٧٥	٨,٦٦١	١٧,٧٩٢	٩,٣٣٨	٨,٤٥٤	السيادية
٥٥,٤٩١	١٨,١٢٩	٣٧,٣٦٢	٥٧,٣٣١	١٩,٥٤٧	٣٧,٧٨٤	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

التركيز حسب الطرف المقابل

يحدد البنك حدوداً قصوى لتعرضات الأطراف المقابلة غير السيادية ضمن أنشطته المصرفية، سواء على أساس اسمي أو قائم على المخاطر. وبلغ الحد الأقصى للتعرض (بعد تحويل المخاطر) لمجموعة اقتصادية واحدة غير سيادية ٨٤٣ مليون يورو في نهاية عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٨٣٤ مليون يورو). كما بلغ الحد الأقصى للتعرض (بعد تحويل المخاطر) لجهة سيادية واحدة ١,٩٠٩ ملايين يورو في نهاية عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١,١٥٣ مليون يورو).

مخاطر الائتمان في أنشطة الخزنة: الإدارة

يعتمد مجلس الإدارة المعايير الرئيسية للمخاطر المتعلقة بالتمويل، وإدارة النقد، وإدارة الأصول والالتزامات، ومستوى تقبل مخاطر السيولة، ويتم تحديدها ضمن وثيقة "تفويض الخزنة وسياسة السيولة". وتُعد هذه الوثيقة الأداة التي يفوض بموجبها مجلس الإدارة نائب الرئيس، المدير المالي بإدارة تعرضات الخزنة، ونائب الرئيس، كبير مسؤولي المخاطر بتحديد هذه التعرضات وقياسها ومراقبتها والتخفيف منها. وتغطي الوثيقة جميع جوانب أنشطة الخزنة التي تنشأ عنها مخاطر مالية، فضلاً عن دور إدارة المخاطر في تحديد تلك المخاطر وقياسها وإدارتها والتخفيف منها. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد نائب الرئيس، كبير مسؤولي المخاطر، "إجراءات تفويض الخزنة والسيولة" لتنظيم الجوانب التشغيلية لتحمل مخاطر الخزنة وعمليات إدارة المخاطر المرتبطة بها.

يتم عادةً تصنيف الأطراف المقابلة المؤهلة لأنشطة الخزنة والاستثمارات داخلياً ضمن نطاق يتراوح بين ١.٠ و ٤.٠ (وهو ما يعادل تقريباً تصنيفات (AAA) إلى (BBB) وفقاً للوكالة ستاندر أند بورز)، وذلك باستثناء الأطراف المقابلة المعتمدة لأنشطة العملة المحلية في الاقتصادات التي يستثمر فيها البنك. وتدعم هذه الأنشطة مبادرات البنك لتوفير التمويل بالعملية المحلية لعملاء الأنشطة المصرفية وتطوير أسواق رأس المال المحلية. وفي الحالات التي تتدهور فيها الجدارة الائتمانية لمُصدر أو طرف مقابل إلى مستويات أدنى معايير الأهلية للتعرضات القائمة، تقوم إدارة المخاطر والخزنة بالتوصية بالإجراءات اللازمة لاعتمادها من نائب الرئيس، كبير مسؤولي المخاطر، ونائب الرئيس، المدير المالي.

تنص "إجراءات تفويض الخزنة والسيولة" على الحد الأدنى للتصنيف الائتماني الداخلي والحد الأقصى للأجل بحسب نوع الطرف المقابل المؤهل، كما تُحدد الحد الأقصى للتعرض الائتماني لكل فئة تصنيف وقد تكون الحدود الائتمانية الفعلية و/أو الأجل المعتمدة لكل طرف مقابل، كما تحدها إدارة المخاطر، أقل أو أقصر من الحدود القصوى المنصوص عليها في الوثيقة، وذلك بناءً على الاتجاه المتوقع للجدارة الائتمانية على المدى المتوسط أو اعتبارات قطاعية. وتطبق هذه الحدود على مختلف منتجات الخزنة المؤهلة للأطراف المقابلة المعتمدة، مع قياس التعرضات على أساس مُعدّل وفقاً للمخاطر. كما تتولى إدارة المخاطر مراقبة جميع حدود الائتمان للأطراف المقابلة والاستثمارات الفردية ومراجعتها مرة واحدة على الأقل سنوياً.

تعتمد منهجية البنك لقياس التعرض لمخاطر الائتمان في أنشطة الخزنة على استخدام تقنية محاكاة "مونت كارلو"، والتي تنتج، بدرجة عالية من الثقة، تقديرات للحد الأقصى للتعرض عند نقاط زمنية مستقبلية لكل طرف مقابل. ويشمل ذلك جميع أنواع المعاملات، ويتم القياس حتى تاريخ استحقاق أطول معاملة قائمة مع كل طرف مقابل. ويتم احتساب هذه التعرضات المستقبلية المحتملة ومقارنتها يومياً بالحدود الائتمانية المعتمدة، مع تصعيد أي تجاوزات إلى مستوى الصلاحية المختص لاعتمادها. وعلاوة على ذلك، تخضع المخاطر الائتمانية الإجمالية التي يتحملها البنك في معاملاته في الخزنة لحد أقصى لقياس القيمة المعرضة للمخاطر عند التخلف عن السداد⁵⁰ يعادل ١٠ في المائة من رأس المال المتاح للبنك.⁵¹ وبالإضافة إلى مقياس قيمة المخاطر عند التخلف عن السداد لمخاطر الائتمان في الخزنة، يتم تقييم المخاطر الائتمانية والسوقية مجتمعة من خلال رأس المال الاقتصادي، الذي يجب ألا يتجاوز في أي وقت ١٥ في المائة من رأس المال المتاح. ويُحسب رأس المال الاقتصادي باعتباره مجموع نموذج قيمة المخاطر عند التخلف عن السداد لمخاطر الائتمان ونموذج القيمة المعرضة للمخاطر لمخاطر السوق.⁵²

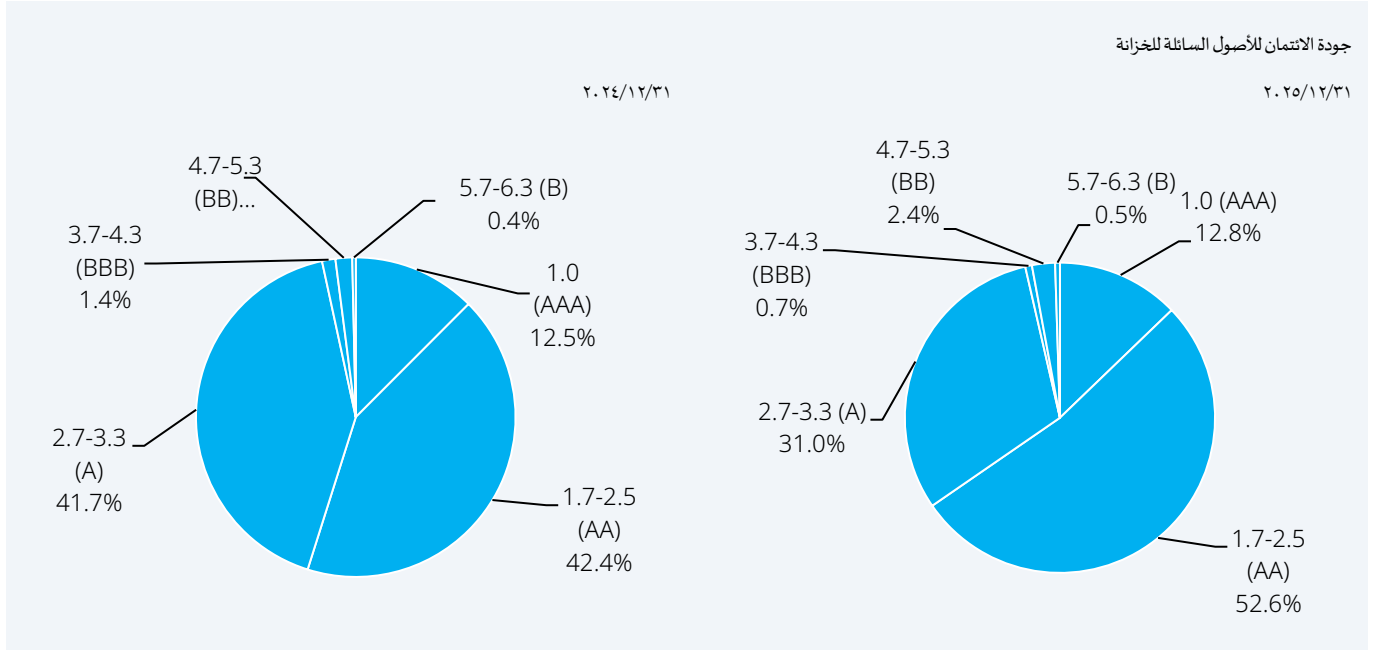
تُسهّم أساليب تخفيف المخاطر (مثل الضمانات) وأدوات نقل المخاطر في خفض التعرض الائتماني المحتسب. فعلى سبيل المثال، تُسهّم ملاحق دعم الائتمان الصادرة بموجب اتفاقيات جمعية المقايضات والمشتقات الدولية المرتبطة بأنشطة المشتقات خارج البورصة في خفض التعرض المستقبلي المحتمل وقيمة المخاطر عند التخلف عن السداد، بما يتماشى مع توقعات تقديم الضمانات.

50 يتم احتسابها عند مستوى ثقة ٩٩.٩٩ في المائة وعلى أفق زمني مدته عام واحد.
51 يُقصد برأس المال المتاح إجمالي حقوق الأعضاء مطروحاً منه المبالغ المخصصة لصناديق التعاون جنوب وشرق المتوسط، لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الصفحة ٨٣ (الإيضاح ٢٧).
52 تتم معايرة كلا النموذجين عند مستوى ثقة ٩٩.٩٩ في المائة وعلى أفق زمني مدته عام واحد.

مخاطر الائتمان في أنشطة الخزانة: الأصول السائلة للخزانة

بلغت القيمة الدفترية للأصول السائلة للخزانة ٣٩,٥ مليار يورو في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٣٥,٦:٢٠٢٤ مليار يورو)، منها ٣٠,٧ مليار يورو أصول متداولة تُستحق خلال الاثني عشر شهرًا التالية (٢٤:٢٠٢٤) مليار يورو.⁵³

تم مراجعة التصنيفات الداخلية للأطراف المقابلة والتعرضات السيادية ضمن أنشطة الخزانة مرة واحدة على الأقل سنويًا، ويتم تعديلها عند الاقتضاء. وبوجه عام، ظل متوسط احتمال التخلف عن السداد المرجح بالقيمة الدفترية للأصول السائلة للخزانة، مستقرًا إلى حد كبير عند ٢,٣٥ في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٢,٣٩:٢٠٢٤).



53 تتكون الأصول السائلة للخزانة من إيداعات لدى المؤسسات الائتمانية وسلف مقدمة إليها، إضافة إلى سندات دين

إيداعات لدى المؤسسات الائتمانية وسلف مقدمة إليها

فيما يلي تحليل إيداعات البنك لدى المؤسسات الائتمانية والسلف المقدمة إليها ، وفقاً لكل فئة من فئات تصنيف المخاطر الداخلية ذات الصلة بالبنك.

٢٠٢٤	٢٠٢٥		فئة تصنيف المخاطر
مليون يورو	مليون يورو		
-	٣٢٢		١. ممتاز
٩,٨٤٩	١٤,٤٨٧		٢. قوي جداً
١٤,٥٧١	١١,٨١٠		٣. قوي
-	٣٦٦		٤. جيد
٣١٧	٦٨٠		٥. مقبول
٥٦	٢١		٦. ضعيف
٢٤,٧٩٣	٢٧,٦٨٦		في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ ، لم تكن هناك أي إيداعات لدى المؤسسات الائتمانية أو سلف مقدمة إليها متأخرة السداد أو منتهورة ائتمانياً (٢٠٢٤: صفر)؛ وكانت جميعها ضمن المرحلة الأولى لأفراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ، ولم يكن هناك خسائر ائتمانية متوقعة ذات أهمية نسبية.

سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

فيما يلي تحليل سندات الدين التي يحتفظ بها البنك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لكل فئة من فئات تصنيف المخاطر الداخلية ذات الصلة بالبنك.

٢٠٢٤	٢٠٢٥		فئة تصنيف المخاطر
مليون يورو	مليون يورو		
٣٧٥	١,٤٣٧		١. قوي جداً
١٤٥	٤٥		٢. قوي
٤٨٣	٢٧٨		٣. جيد
٢٨٤	٢٧١		٤. مقبول
٧٠	١٦٤		٥. ضعيف
١,٣٥٧	٢,١٩٥		في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

لم تكن هناك أي سندات دين بالقيمة العادلة متأخرة السداد في عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: صفر)

سندات الدين بالتكلفة المستهلكة

فيما يلي تحليل سندات الدين بالتكلفة المستهلكة لكل فئة من فئات تصنيف المخاطر الداخلية ذات الصلة بالبنك.

٢٠٢٤	٢٠٢٥		فئة تصنيف المخاطر
مليون يورو	مليون يورو		
٤,٤٤٦	٤,٧٠٠		١. ممتاز
٤,٨٨١	٥,٣٧٧		٢. قوي جداً
١٥٣	٢٦٣		٣. قوي
٩,٤٨٠	١٠,٣٤٠		في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

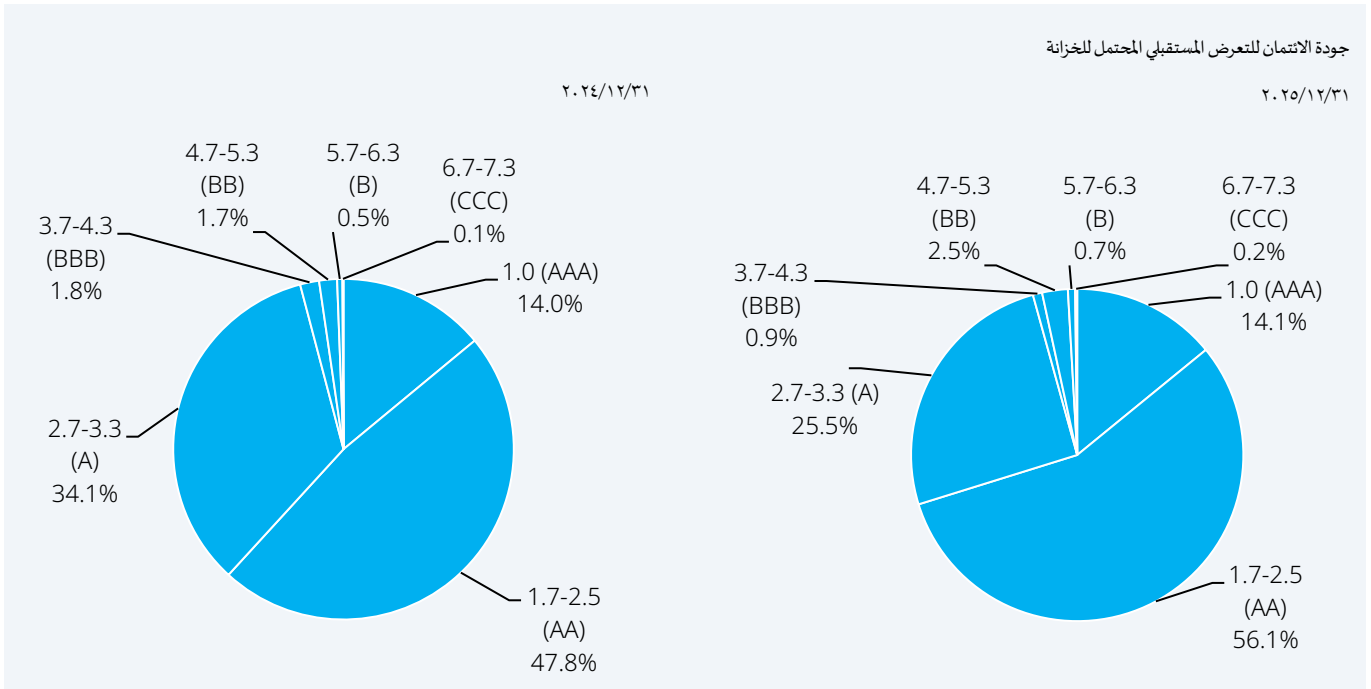
لم تكن هناك أي سندات دين بالتكلفة المستهلكة متأخرة السداد في عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: صفر)؛ وكانت جميعها ضمن المرحلة الأولى لأفراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ، ولم يكن هناك خسائر ائتمانية متوقعة ذات أهمية نسبية.

تعرض مخاطر الائتمان في أنشطة الخزينة

بالإضافة إلى الأصول السائلة للخزينة، تشمل محفظة الخزينة منتجات أخرى مثل مقايضات خارج البورصة والعقود الأجلة. وتُظهر حسابات التعرض المستقبلي المحتمل حجم التعرض المتوقع على مدى عمر المعاملة، وهو أمر ذو أهمية خاصة لمعاملات تمويل الأوراق المالية ومشتقات التحوط خارج البورصة ضمن محفظة الخزينة. ويأخذ حساب التعرض المستقبلي المحتمل في الاعتبار خفض التعرضات للأطراف المقابلة من خلال أدوات تخفيف المخاطر القياسية، مثل الضمانات، مما يمكن إدارة المخاطر من تكوين صورة شاملة للتعرض لجميع منتجات الخزينة (بما في ذلك الأصول السائلة) مقابل الحد المخصص لكل طرف مقابل، وعلى أساس يومي. علاوة على ذلك، واستنادًا إلى محاكاة حالات تخلف الأطراف المقابلة عن السداد، تقيس قيمة المخاطر عند التخلف عن السداد الحد الأقصى للخسارة الإجمالية التي يمكن أن تتكبدها الخزينة، بدرجة ثقة عالية تبلغ 99.99٪، وعلى أفق زمني مدته عام واحد.

وبلغ التعرض المستقبلي المحتمل للخزينة 36,3 مليار يورو في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (32,2:20.24 مليار يورو)، بينما بلغت قيمة المخاطر عند التخلف عن السداد 1,06 مليار يورو في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (1,4:20.24 مليار يورو).

وشكلت نسبة ضئيلة جدًا من تعرضات الخزينة مستويات أقل من الدرجة الاستثمارية 54 حيث بلغ حوالي 2,9٪ في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (20.24:2,1 في المائة). ويُعزى ذلك إلى مجموعة محدودة من الأصول المقومة بالعملة المحلية والمحتفظ بها لدى أطراف مقابلة في الاقتصادات التي يعمل فيها البنك.



قبل احتساب المخصصات، لم تكن هناك أي أصول مندهورة ائتمانيًا ضمن محفظة الخزينة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (20.24: صفر)

المشتقات

يستخدم البنك المشتقات لأغراض متعددة ضمن كل من محفظته المصرفية وأنشطة الخزينة. ففي إطار محفظة الأسهم ضمن الأنشطة المصرفية، يتم التفاوض على عقود الخيارات بشكل ثنائي مع أطراف ثالثة لتوفير مسارات خروج محتملة للبنك من العديد من استثماراته في الأسهم غير المدرجة. كما يُبرم البنك عددًا محدودًا من مقايضات أسعار الفائدة أو العملات مع عملاء القروض أو المقرضين المشاركين لمساعدتهم في إدارة مخاطرتهم السوقية، ويتم التحوط لهذه المعاملات بالكامل. أما ضمن أنشطة الخزينة، فيتركز استخدام المشتقات المتداولة في البورصة وخارجها بشكل أساسي على التحوط من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي الناشئة عن أنشطة البنك على مستوى المؤسسة، وكذلك على توفير العملات المحلية لتمويل القروض المصرفية. كما يتم اتخاذ مراكز تعكس توقعات السوق من خلال المشتقات كجزء من أنشطة الخزينة (ضمن حدود مخاطر السوق الصارمة الموضحة في الصفحة 48)، بينما تُحوّل المعاملات التي يمولها البنك نفسه في أسواق رأس المال عادةً إلى ديون بسعر فائدة متغير باستخدام المشتقات.

وتُدمج المخاطر الناشئة عن أدوات المشتقات مع تلك الناشئة عن جميع الأدوات الأخرى التي تعتمد على نفس عوامل المخاطر الأساسية، وتخضع لحدود المخاطر السوقية والائتمانية الشاملة، بالإضافة إلى اختبارات الضغط.

يوضح الجدول أدناه القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المشتقة للبنك في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤.

الإجمالي	الأصول	الإجمالي	الأصول
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
مشتقات المحفظة غير المصنفة كأدوات تحوط			
منتجات العملات الأجنبية خارج البورصة			
٧.٨	٨٣٥	٤٦٦	٥٤٧
(١٢٧)		(٨١)	
٥.٢	٥٣٠	(٧٠)	٥٤
(٢٨)		(١٢٤)	
١,٢١٠	١,٣٦٥	٣٩٦	٦٠١
(١٥٥)		(٢٠٥)	
منتجات أسعار الفائدة خارج البورصة			
٢٨٤	١,١٠٨	١٧٢	٧٧٩
(٨٢٤)		(٦٠٧)	
(١٠)	-	(٥)	-
(١٠)		(٥)	
مشتقات المصرفية			
٨٣	١٣٩	(٣)	٩٦
(٥٦)		(٩٩)	
١,٥٦٧	٢,٦١٢	٥٦٠	١,٤٧٦
(١,٠٤٥)		(٩١٦)	
القيمة العادلة لمشتقات الأسهم المحتفظ بها فيما يتعلق بمحفظة الأنشطة المصرفية			
إجمالي مشتقات المحفظة غير المصنفة كأدوات تحوط والمشتقات المصرفية			
المشتقات المحتفظ بها للتحوط			
المشتقات المصنفة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة			
٥٠.٨	٦٣٣	(٤١٨)	٧١٧
(١,١٤١)		(١,١٣٥)	
(٧٧٨)	٩٥٣	٨٢٧	١,٧٨٧
(١,٧٣١)		(٩٦٠)	
٩٨٢	١,١٤٧	٨٤٧	١,٠٢٧
(١٦٥)		(١٨٠)	
(٣٠.٤)	٢,٧٣٣	١,٢٥٦	٣,٥٣١
(٣,٠٢٧)		(٢,٢٧٥)	
المشتقات المصنفة كأدوات تحوط التدفقات النقدية			
معاملات العملات الأجلة			
-	-	٢	٢
-	-	-	-
٣٦٢	٣٦٤	٢٠.٤	٢٢٠
(٢)		(١٦)	
٥٨	٣,٠٩٧	١,٤٦٢	٣,٧٥٣
(٣,٠٣٩)		(٢,٢٩١)	
١,٦٢٥	٥,٧٠٩	٢,٠٢٢	٥,٢٢٩
(٤,٠٨٤)		(٣,٢٠٧)	
إجمالي المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط			
إجمالي المشتقات في ٣١ ديسمبر/كانون الأول			

فيما يلي تحليل للأصول المالية المشتقة لدى البنك بحسب فئات تصنيف المخاطر الداخلية.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	فئة تصنيف المخاطر
مليون يورو	مليون يورو	
١,١٤٧	١,٠٢٧	١. ممتاز
٥٥٤	٢,١٩٨	٢. قوي جدًا
٣,٨٠٠	١,٨٦٨	٣. قوي
٥١	٤٤	٤. جيد
٥٦	٢٩	٥. مقبول
٨٤	٥٢	٦. ضعيف
١٧	١٠	٧. عناية خاصة
-	١	٨. متعثر
٥,٧٠٩	٥,٢٢٩	

لم تكن هناك أي أصول مالية مشتقة متأخرة السداد في عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: صفر)

تتضمن القيمة العادلة للمشتقات زيادة صافية في التقييم بقيمة ٦٢ مليون يورو تُعزى إلى تعديلات على مستوى محفظة الأطراف المقابلة تعكس عوامل مخاطر الائتمان وتكاليف التمويل التي يمكن أن تؤثر بشكل معقول في تسعير المشتقات ضمن معاملة تتم بشروط السوق (٢٠٢٤: زيادة قدرها ٤٤ مليون يورو).

كما تتضمن قيمة المشتقات تأثيرًا سلبياً صافياً على البنك قدره ١٧ مليون يورو يُعزى إلى تعديلات "أرخص سند قابل للتسليم" (٢٠٢٤: ١٩٠ مليون يورو)، والتي تعكس قيمة الشروط والأحكام المتعلقة بتقديم الضمانات ضمن اتفاقيات "ملحق دعم الائتمان" الخاصة بالبنك.

ولإدارة مخاطر الائتمان في معاملات المشتقات خارج البورصة،⁵⁶ تتمثل سياسة البنك في اعتماد كل طرف مقابل مسبقاً على أساس فردي، ومراجعة جدارته الائتمانية وأهليته بانتظام. وتُدرج حدود المشتقات ضمن الحدود الائتمانية الإجمالية للأطراف المقابلة، وعادةً ما تُنفذ معاملات المشتقات خارج البورصة فقط مع الأطراف المقابلة الأعلى جدارة ائتمانية، والمصنفة عند مستوى يعادل داخلياً (BBB) فأعلى. ومع ذلك، يحتفظ البنك بمحفظة صغيرة من معاملات المشتقات مع أطراف مقابلة مصنفة عند مستوى (BBB)، يتم إبرامها أساساً لدعم محافظ الأنشطة المصرفية بالعملة المحلية. وتخضع هذه التعرضات لإجراءات معززة لتقييم الجدارة الائتمانية والموافقة والمراقبة المستمرة. وبولي البنك كذلك اهتماماً خاصاً بتخفيف مخاطر الائتمان في المشتقات خارج البورصة من خلال التفاوض على وثائق قانونية مناسبة مع الأطراف المقابلة. وتُتوق معاملات المشتقات خارج البورصة بموجب اتفاقية رئيسية لجمعية المقايضات والمشتقات الدولية، مصحوبة بملحق دعم ائتماني. وكجزء من هذه العملية، يحصل البنك على آراء قانونية لتأكيد قابلية تنفيذ ترتيبات المقاصة والضمانات في الولايات القضائية المعنية، والتي تحدث ما إذا كانت طلبات الضمان تتم على أساس صافي أو إجمالي. وتنص هذه الترتيبات على تقديم الضمانات من قبل الطرف المقابل عندما يتجاوز تعرض البنك حدًا معيناً، والذي يكون عادةً دالةً في التصنيف الائتماني الخارجي للطرف المقابل.

55 عندما يحتوي التزام مالي مُقاس بالتكلفة المشهورة على مشتق مضمن يختلف في خصائصه الاقتصادية عن الأداة الأساسية، يتم فصل هذا المشتق وقياسه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وجميع هذه المشتقات التي قام البنك بفصلها مضممة ضمن "الديون المبنية بشهادات"، وتتصل هذه المشتقات المضممة في خيارات يحتفظ بها البنك أو حامل الدين نتيجة إيهام الأداة قبل استحقاتها التعاقدية

56 لا يشمل ذلك العيّنات المتفاوض عليها المرتبطة باستثمارات الأسهم

كما قام البنك بتوسيع نطاق تطبيق تقنيات تخفيف المخاطر من خلال توثيق أوسع نطاق ممكن من الأدوات المتعامل بها مع طرف مقابل معين ضمن اتفاقية رئيسية واحدة وملحق دعم ائتماني، ولا سيما معاملات الصرف الأجنبي. وبالمثل، يولي البنك أهمية لتخفيف المخاطر في اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسي وأنواع المعاملات ذات الصلة من خلال توثيقها بموجب اتفاقيات رئيسية.

الضمانات⁵⁷

يعمل البنك على تخفيف مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة من خلال الاحتفاظ بضمانات مقابل التعرضات الناشئة عن معاملات المشتقات.

ويقتصر احتساب تعرضات الأطراف المقابلة، لأغراض الضمانات، على الحالات التي يكون فيها للبنك صافي تعرض إيجابي تجاه الطرف المقابل. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ هذا التعرض ١,٤٨٥ مليون يورو (٢٠٢٤: ١,٣٢٤ مليون يورو). وفي مقابل ذلك، احتفظ البنك بضمانات بقيمة ١,٤٤٤ مليون يورو (٢٠٢٤: ١,٢٨٧ مليون يورو)، مما خفّض صافي التعرض الائتماني إلى ٤١ مليون يورو (٢٠٢٤: ٣٧ مليون يورو). تُدرج الضمانات النقدية في قائمة المركز المالي ضمن بند "إيداعات لدى المؤسسات الائتمانية وسلف مقدمة إليها"، مع إثبات التزام مقابل تجاه الطرف المقابل ضمن بند "الاقتراضات". أما الأوراق المالية المقدمة كضمان فلا تُدرج في قائمة المركز المالي.

وفي الحالات التي يقوم فيها البنك باقتراض أو شراء أوراق مالية مع التعمد بإعادة بيعها (اتفاقية إعادة شراء عكسية)، دون أن يكتسب مخاطر ومنافع الملكية، تُعامل هذه المعاملات على أنها قروض مضمونة بضمانات. ولا تُدرج هذه الأوراق المالية في قائمة المركز المالي، بل يتم الاحتفاظ بها كضمانات. وفي بعض الحالات، قد تتجاوز القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية، بمرور الوقت، سعر إعادة البيع المتفق عليه. وفي هذه الحالة، قد يُطلب من البنك تقديم ضمانات نقدية إضافية للطرف المقابل لمعادلة هذا الفرق.

يوضح الجدول أدناه القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها والتي يُسمح ببيعها أو إعادة رهنها في حال عدم حدوث تخلف عن السداد. وتشمل الضمانات المباعة أو المعاد رهنها الضمانات التي يتم إعادة إقرضها من خلال أنشطة إقرض السندات. وفي جميع الحالات، يلتزم البنك بإعادة أوراق مالية مماثلة.

الضمانات المقدمة	الضمانات المباعة أو المُعاد		الضمانات المقدمة		الضمانات المباعة أو المُعاد	
كضمان	رهنها	الضمانات المحتفظ بها	كضمان	رهنها	الضمانات المحتفظ بها	الضمانات المحتفظ بها كضمان
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	مليون يورو
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
-	-	٤٤٣	-	-	٥١٦	أدوات مالية مشتقة
-	٨٤٤	٨٤٤	-	٩٢٨	٩٢٨	أوراق مالية حكومية عالية الجودة الائتمانية
-	٨٤٤	١,٢٨٧	-	٩٢٨	١,٤٤٤	النقد
-	-	٥,٠٤٣	-	-	٥,١٣٨	معاملات إعادة الشراء العكسية
(١)	٥	٥	(٢)	٣	٣	الأوراق المالية
(١)	٥	٥,٠٤٨	(٢)	٣	٥,١٤١	النقد
(١)	٨٤٩	٦,٣٣٥	(٢)	٩٣١	٦,٥٨٥	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

تُدار تعرضات المشتقات لدى البنك على أساس الصافي والإجمالي لأغراض إدارة الضمانات. وفي الغالبية العظمى من الحالات، يُحدد التزام الطرف المقابل في معاملات المشتقات بتقديم الضمانات للبنك استنادًا إلى صافي المركز الإجمالي مع ذلك الطرف. وبالنسبة لعدد محدود من الأطراف المقابلة التي لا تكون فيها ترتيبات المقاصة والضمانات بموجب اتفاقية الجمعية الدولية للمقايضات والمشتقات قابلة للتنفيذ قانونيًا، يتم طلب الضمانات على أساس قائم. وفي هذه الحالات، تُقدم الضمانات مقابل مراكز مشتقات فردية بدلاً من تعرض محفظة صافي بعد المقاصة. وبشكل منفصل، يخضع جزء صغير من تعرضات البنك للمشتقات أيضًا لما يُعرف بـ "ترتيبات المقاصة بموجب الاتفاقية الرئيسية"، حيث يوجد حق قابل للتنفيذ قانونيًا في استلام أو دفع مبلغ صافي واحد لتسوية التدفقات النقدية التعاقدية، وليس مدفوعات الضمانات، الناشئة عن المشتقات المشمولة بهذه الترتيبات. ويعرض البنك جميع تعرضات المشتقات على أساس إجمالي في قائمة المركز المالي، بما في ذلك التعرضات غير الجوهرية الخاضعة لمثل هذه الترتيبات. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، كان لدى البنك أصول بقيمة ٣ ملايين يورو والتزامات بقيمة ١ مليون يورو خاضعة لـ "ترتيبات المقاصة بموجب الاتفاقية الرئيسية"، مقابلها احتُفظ بضمانات بقيمة ٢ مليون يورو (٢٠٢٤: أصول ٣ ملايين يورو، التزامات ١ مليون يورو، ضمانات ٢ مليون يورو).

57 للاطلاع على تفاصيل الضمانات المحتفظ بها مقابل تعرضات الفروض ضمن الأنشطة المصرفية، يُرجى الرجوع إلى قسم "استثمارات الفروض المقاسة بالتكلفة المسبقة" في الصفحة ٣٦.

مخاطر الائتمان في أنشطة الخزانة: التركيز

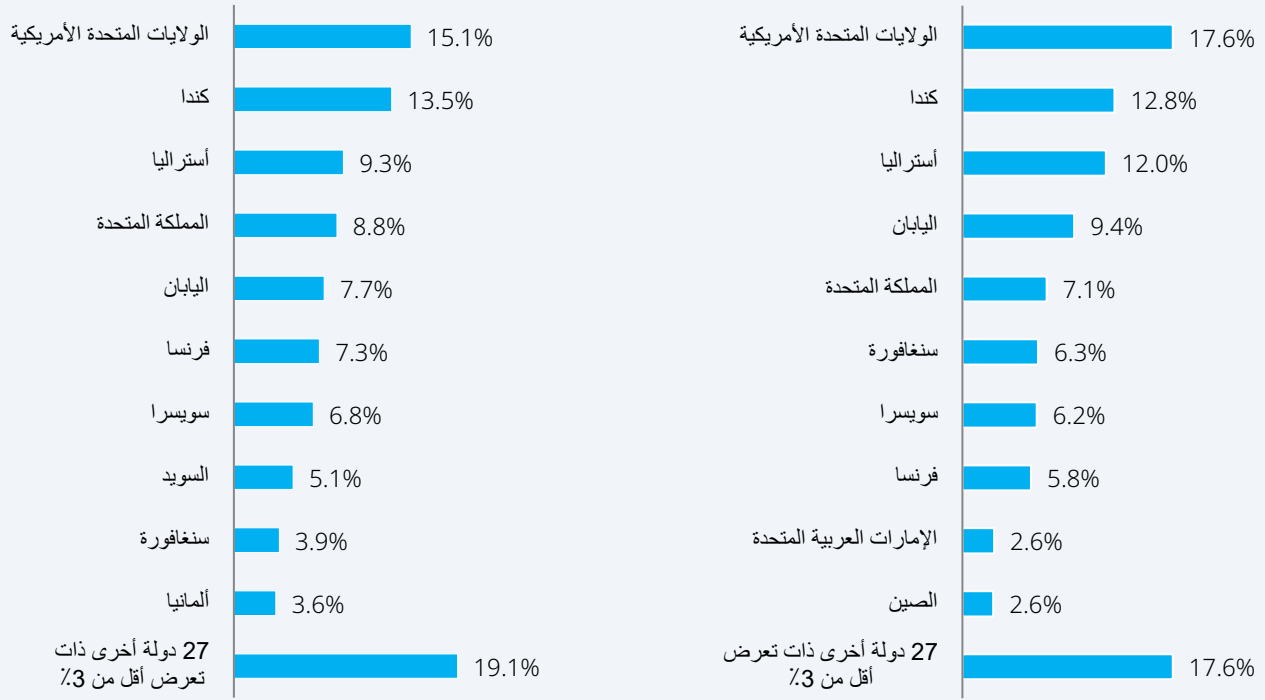
التركيز حسب الدولة

في نهاية عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤، كان تعرض مخاطر الائتمان في الخزانة موزعًا على الدول التالية:

تركيز أقصى تعرض للخزانة حسب الدولة/المنطقة

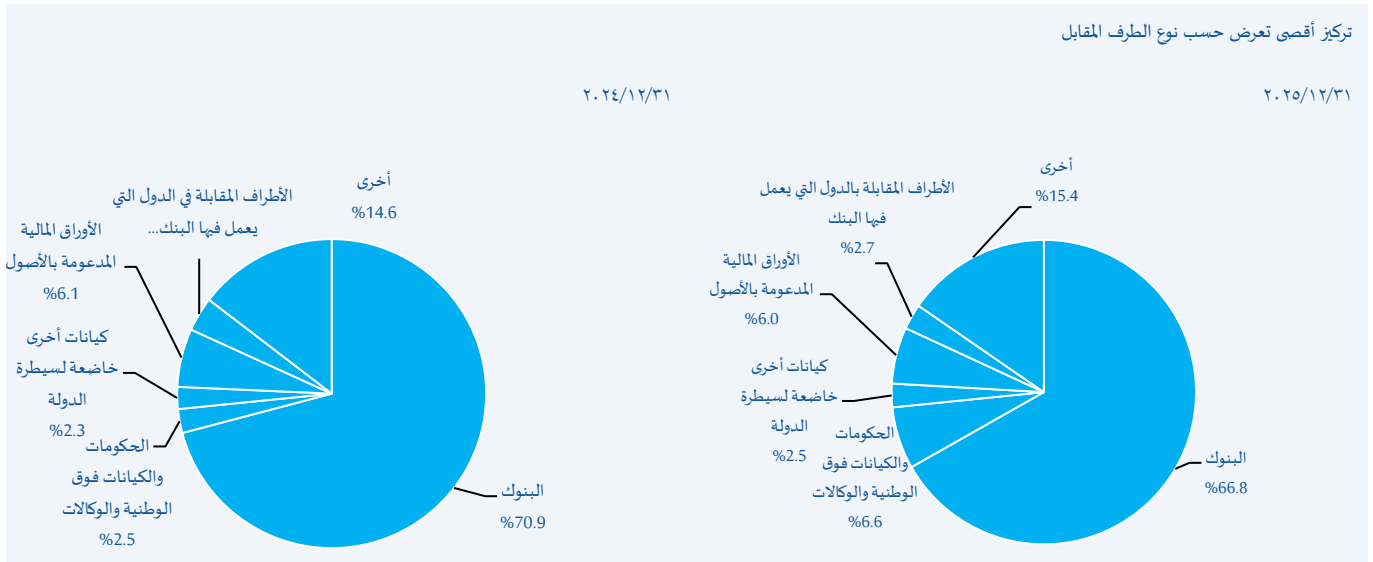
٢٠٢٤/١٢/٣١

٢٠٢٥/١٢/٣١



التركيز حسب نوع الطرف المقابل

لا يزال البنك معرضًا بدرجة كبيرة للبنوك ضمن محفظة الخزانة، حيث شكّلت ٦٦,٨٪ من أقصى تعرض للمحفظة (٢٠٢٤:٩،٠٠٠ في المائة). وارتفع التعرض المباشر للجهات السيادية⁵⁸ (الحكومات والكيانات فوق الوطنية والوكالات) إلى ٦,٦ في المائة (٢٠٢٤:٢,٥٠٪). في حين انخفض التعرض للأطراف المقابلة في الاقتصادات التي يعمل فيها البنك (البلدان التي يعمل فيها البنك) إلى ٢,٧ في المائة (٢٠٢٤:٣,٦٠ في المائة) وذلك على أساس التعرض المستقبلي المحتمل.



ب. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي الخسارة المحتملة التي قد تنشأ نتيجة تحركات سلبية في السوق. وتمثل المحركات الرئيسية لمخاطر السوق في: (١) مخاطر أسعار الفائدة؛ و(٢) مخاطر أسعار الصرف الأجنبي؛ و(٣) مخاطر الأسهم؛ و(٤) مخاطر أسعار السلع.

مخاطر السوق في محفظة الأنشطة المصرفية

تتمثل سياسة البنك في أن يتم تمويل محفظة القروض المصرفية على أساس مطابق من قبل الخزانة من حيث العملة، بحيث تقوم الخزانة بالتحوط من مخاطر أسعار الصرف الأجنبي للقروض الممنوحة بعملة غير اليورو. وبالمثل، تُدار مخاطر أسعار الفائدة التي قد تتعرض لها محفظة القروض المصرفية عادةً من خلال محفظة الخزانة. وعليه، يُفترض أن تكون مخاطر أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الفائدة المتبقية محدودة للغاية في محفظة القروض المصرفية.

وينشأ التعرض الرئيسي لمخاطر السوق في المحفظة المصرفية من تعرض استثمارات الأسهم لمخاطر أسعار الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الأسهم، وهما لا يتم احتسابهما ضمن مقياس الخسارة المتوقعة المشار إليها تحت عنوان "مخاطر السوق في محفظة الخزانة". وقد تم إدراج معلومات إضافية عن حساسية استثمارات البنك في الأسهم ضمن قسم "المستوى ٣ - تحليل الحساسية" في الصفحة ٦١ من هذا التقرير. ويتبع البنك منظومةً طويلة الأجل في استثمارات الأسهم، وبالتالي يتحمل التقلبات قصيرة الأجل في القيمة الناتجة عن مخاطر سعر الصرف ومخاطر أسعار الأسهم.

مخاطر أسعار الصرف الأجنبي

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف الأجنبي نتيجة استثماره في الأسهم ذات التعرضات لعملة غير اليورو. وبناءً عليه، قد تتأثر قيمة استثمارات الأسهم إيجابيًا أو سلبًا نتيجة تقلبات أسعار الصرف الأجنبي. يوضح الجدول أدناه العملات التي كان للبنك تعرض جوهري لها من خلال استثماراته في الأسهم في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥.⁵⁹ ويلخص تحليل الحساسية التأثير الإجمالي لتغير محتمل ومعقول في سعر الصرف⁶⁰ مقابل اليورو على القيمة العادلة للأسهم وعلى الربح أو الخسارة مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى.

58 لا يشمل ذلك التعرض غير المباشر، أي الحالات التي يحتفظ فيها البنك بأوراق مالية حكومية كضمانات.
59 يعكس الجدول عملة اقتصاد المخاطر المرتبطة بكل استثمار. واعتمادًا على نماذج أعمالها، قد تكون الاستثمارات الأساسية معرضة لمخاطر صرف إضافية يمكن أن تؤثر على قيمتها، إلا أن هذه المخاطر خارج نطاق هذا الإفصاح.
60 يستند إلى متوسط متحرك للتغير في سعر الصرف على مدى خمس سنوات.

استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

التأثير على صافي الربح	القيمة العادلة	متوسط التغير المتحرك	
مليون يورو	مليون يورو	في سعر الصرف على مدى ٥ سنوات	
		%	
-	١,٦٧٠	-	اليورو
٢٩	١,١٢١	٢,٦	الزولوتي البولندي
٣٣١	٧٨٢	٤٢,٣	الليرة التركية
٦	٦٧٤	٠,٩	الليو الروماني
-	٢٥٣	٠,٢	الليف البلغاري ⁶¹
٧٢	٢٤٥	٢٩,٢	الجننيه المصري
١١	٢٢٤	٤,٩	التينغى الكازاخي
٦	١٧١	٣,٥	الليو المولدوفي
١٩٠	١,٤٤٧	١٣,١	عملات أخرى غير اليورو
٦٤٥	٦,٥٨٧		في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥

التأثير على صافي الربح	القيمة العادلة	متوسط التغير المتحرك	
مليون يورو	مليون يورو	في سعر الصرف على مدى ٥ سنوات	
		%	
-	١,٤٦٥	-	اليورو
٤٤	١,١٢٩	٣,٩	الزولوتي البولندي
٤٢٦	٩٦٦	٤٤,١	الليرة التركية
٨	٦٣٣	١,٣	الليو الروماني
٢٤	٣٢٥	٧,٥	التينغى الكازاخي
٧٩	٢٤٨	٣١,٨	الجننيه المصري
-	١٨٢	٠,١	الليف البلغاري
١١	١٥٦	٧,٠	الفورنت المجري
٢٣٤	١,٤٣٥	١٦,٣	عملات أخرى غير اليورو
٨٢٦	٦,٥٣٩		في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤

يتكون متوسط حركة أسعار الصرف الأجنبي لفئة "عملات أخرى غير اليورو" من المتوسط المرجح لتغير أسعار الصرف الأجنبي المدرجة في نفس الجدول.

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في احتمال حدوث تغيرات غير مواتية في القيم العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيم الأسهم الفردية. وفيما يتعلق بمخاطر أسعار الأسهم، يتوقع البنك أن يكون للتأثير على صافي الربح، في المتوسط، ارتباط إيجابي مع حركة مؤشرات الأسهم، وذلك لكل من الاستثمارات في الأسهم المدرجة وغير المدرجة. يلخص الجدول أدناه ملخص التأثير المحتمل على صافي ربح البنك نتيجة التغيرات المعقولة الممكنة في مؤشرات الأسهم.⁶²

61 في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، حل اليورو محل الليف البلغاري بوصفه العملة الرسمية لبلغاريا.

62 يستند ذلك إلى متوسط التغير المتحرك لمدة خمس سنوات في مؤشرات الأسهم ذات الصلة يعكس الجدول عملة اقتصاد المخاطر المرتبطة بكل استثمار.

استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

التأثير على صافي الربح	متوسط التغير المتحرك في المؤشر المرجعي لمدة خمس سنوات	القيمة العادلة مليون يورو	مؤشر	بلد
مليون يورو	%	مليون يورو		
٢٧٨	٢٤,٨	١,١٢١	مؤشر WIG	بولندا
٤٧٦	٦,٠٨	٧٨٢	مؤشر BIST 100	تركيا
١٧٦	٢٦,١	٦٧٤	مؤشر BET	رومانيا
١١٣	٢٢,٣	٥٠٧	مؤشر ASE	اليونان
١٣٠	٣٢,٠	٤٠٦	مؤشر SBITOP	سلوفينيا
٣٩	١١,٧	٣٣٨	مؤشر VILSE	ليتوانيا
٦١	٢٤,٢	٢٥٣	مؤشر SOFIX	بلغاريا
٤٠	١٥,٨	٢٥٢	مؤشر RIGSE	لاتفيا
٦٨٣	٣٠,٣	٢,٢٥٤	المتوسط المرجح	إقليمية وأخرى
١,٩٩٦	٦,٥٨٧			في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥

التأثير على صافي الخسارة	متوسط التغير المتحرك في المؤشر المرجعي لمدة خمس سنوات	القيمة العادلة مليون يورو	مؤشر	بلد
مليون يورو	%	مليون يورو		
١٧٦	١٥,٦	١,١٢٩	مؤشر WIG	بولندا
٦١٦	٦٣,٧	٩٦٦	مؤشر BIST 100	تركيا
١٠٩	١٧,٢	٦٣٣	مؤشر BET	رومانيا
٧٣	١٥,٨	٤٥٩	مؤشر ASE	اليونان
٧٤	٢٢,٥	٣٣١	مؤشر SBITOP	سلوفينيا
٨١	٢٤,٨	٣٢٥	مؤشر KASE	كازاخستان
٧٢	٢٨,٩	٢٤٨	مؤشر EGX 30	مصر
٢٣	٩,٥	٢٤٧	مؤشر VILSE	ليتوانيا
٦٢١	٢٨,٢	٢,٢٠١	المتوسط المرجح	إقليمية وأخرى
١,٨٤٥	٦,٥٣٩			في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤

يتكون متوسط التغير في المؤشر المرجعي لفئة "إقليمية وأخرى" من المتوسط المرجح لتغير مؤشرات الأسواق المرجعية للدول المدرجة في نفس الجدول.

مخاطر السوق في محفظة الخزنة

مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي

تنشأ مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك من تحركات أسعار الفائدة وأسعار الصرف التي قد تؤثر على المراكز التي يتخذها البنك. وتُدار هذه المخاطر مركزياً وتُحفظ لها من قبل "وحدة إدارة المركز المالي" ضمن إدارة الخزنة، بهدف ضمان بقاء مخاطر السوق المتبقية ضمن حدود تقبل المخاطر المعتمدة لدى البنك. وعليه، فإن حساسية البنك تجاه هذه المخاطر تكون محدودة.

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في احتمال تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. ويُشير طول الفترة التي يكون خلالها سعر الفائدة ثابتاً على أداة مالية إلى مدى تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة. وتُدار مخاطر أسعار الفائدة من خلال التحوط لهيكل أسعار الفائدة للأصول والالتزامات باستخدام المشتقات المتداولة في البورصات والمشتقات خارج البورصة.

يقيس البنك تعرضه لمخاطر السوق ويراقب الالتزام بالحدود بشكل يومي من خلال مزج من الحدود التي يضعها مجلس الإدارة والإدارة. وترد هذه الحدود في وثيقة "تفويض الخزنة وسياسة السيولة" المعتمدة من مجلس الإدارة، وكذلك في "تفويض الخزنة وإجراءات السيولة" المعتمدة من لجنة المخاطر. ويقتضي الحد الذي يضعه مجلس الإدارة ألا تتجاوز مخاطر السوق الإجمالية، المقاسة باستخدام نموذج القيمة المعرضة للمخاطر معايير يشكل مناسب عند مستوى ثقة ٩٩,٩٩٪ وعلى أفق زمني مدته عام واحد، نسبة ١٠٪ من رأس المال المتاح في أي وقت. وعلى مستوى الإدارة، تستند الحدود الرئيسية لمخاطر السوق إلى مقياس الخسارة المتوقعة المحسب عند مستوى ثقة ٩٥٪ وعلى أفق تداول ليوم واحد. وتُعرف الخسارة المتوقعة بأنها متوسط الخسارة المحتملة التي تتجاوز حدًا معيناً (على سبيل المثال ٩٥٪) والتي قد تنشأ نتيجة تقلبات غير مواتية في أسعار الفائدة و/أو أسعار الصرف الأجنبي. ويبلغ إجمالي حد الخسارة المتوقعة الذي حددته الإدارة عند مستوى ثقة ٩٥٪ وعلى أفق تداول ليوم واحد ٦٠٠ مليون يورو.

ولتعزيز قابلية المقارنة بين المؤسسات، تعرض الأرقام الواردة في هذا التقرير المالي مقاييس قائمة على الخسارة المتوقعة بعد تحجيمها إلى أفق تداول مدته ١٠-أيام. وتعتبر منهجية مخاطر السوق سعر الفائدة الخالي من المخاطر ومنحنى المقايضة لمدة ثلاثة أشهر العاملين الرئيسيين لمخاطر أسعار الفائدة، بينما تُعد العوامل الأخرى عوامل مخاطر فروق الأساس⁶³. بلغ إجمالي الخسارة المتوقعة (عند مستوى ثقة ٩٥٪ وعلى أفق تداول لمدة ١٠ أيام) لمحفظة الخزنة لدى البنك، بما في ذلك مخاطر فروق الأساس، ١٧,٥ مليون يورو في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٣٤,٦:٢٠٢٤ مليون يورو)، بمتوسط سنوي قدره ٢٣,٩ مليون يورو (٥٤,٧:٢٠٢٤ مليون يورو). وتمثل مخاطر فروق الأساس بين العملات الناتجة عن التمويل الاصطناعي لاستثمارات القروض بالعملات المحلية لدى الخزنة عاملاً مهماً من محركات السوق. وبلغ التعرض لخيارات أسعار الفائدة ٠,٢ مليون يورو في نهاية العام (٠,٢:٢٠٢٤ مليون يورو)، بعد أن بلغ ذروته عند ١,٢ مليون يورو خلال العام (١,٢:٢٠٢٤ مليون يورو). وبلغت المساهمة المحددة لمخاطر أسعار الصرف الأجنبي في إجمالي الخسارة المتوقعة ٣,٩ مليون يورو في نهاية العام (٦,٣:٢٠٢٤ مليون يورو). بعد أن بلغت ذروتها عند ٨,٩ مليون يورو خلال العام (٧,٠:٢٠٢٤ مليون يورو).

إصلاحات المؤشرات المرجعية لأسعار الفائدة

اكتملت إصلاحات ليبور في ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤. عندما توقف نشر أسعار ليبور الاصطناعي بالدولار الأمريكي (لجائ شهر واحد وثلاثة أشهر وستة أشهر).

63 وتنشأ مخاطر فروق الأساس من فروق الخلال (على سبيل المثال بين ليبور لمدة ستة أشهر وثلاثة أشهر)، وفروق مقايضات المؤشر لليلة واحدة، وفروق عوائد السندات الحكومية والنسبة للعملات التي تم إيقاف سعر ليبور لمدة ثلاثة أشهر. يُعد سعر الفائدة الخالي من المخاطر الجديد العامل الرئيسي لمخاطر أسعار الفائدة (على سبيل المثال: العينة الإسترليني - SONIA، الفينك السويسري - SARON، الين الياباني - TONIA، الدولار الأمريكي - SOFR، الليرة التركية - OIS). أما بالنسبة لجميع العملات الأخرى، فيعتبر منحنى المقايضة لمدة ثلاثة أشهر العامل الرئيسي لمخاطر أسعار الفائدة، بينما تُعد العوامل الأخرى عوامل مخاطر فروق الأساس.

وقد نجح البنك في تحويل جميع المعاملات المرتبطة بإعدادات ليبور لكل من الجنيه الإسترليني والفرنك السويسري والين الياباني والدولار الأمريكي.

مخاطر تضخم العملة المحلية

يتعرض البنك أيضًا لمخاطر السوق بالعملة المحلية المرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك في كازاخستان، مما يعرض البنك لمخاطر النماذج نظرًا لعدم وجود سوق لتداول مخاطر التضخم في كازاخستان. قامت الخزنة بجمع تمويل بالتينغني الكازاخي من خلال إصدارات مرتبطة بالتضخم، نظرًا لعدم وجود سعر مرجعي محلي شفاف للإقراض والاقتراض في سوق التينغني الكازاخي وقت الإصدارات (٢٠١٩ و ٢٠٢٠). وتُخفف هذه المخاطر من خلال موازنة هذه الالتزامات جزئيًا مع عمليات إقراض مرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك في كازاخستان. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ التمويل الفائض المرتبط بمؤشر أسعار المستهلك الكازاخي ١٥٥ مليون يورو (٢٠٢٤: ٢٦٤ مليون يورو). وقد تم استثمار هذه الأموال بشكل رئيسي في سندات حكومية كازاخية قصيرة الأجل.

مخاطر أسعار الأسهم

في محفظة الخزنة، كان لدى البنك تعرض مباشر لمخاطر الأسهم بقيمة ٢١٤ مليون يورو في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ من خلال استثمارين في الأسهم ضمن للخزنة 64 (٢٠٢٤: ١٩١ مليون يورو). بالإضافة إلى ذلك، تحدث التعرضات غير المباشرة لمخاطر الأسهم على شكل منتجات هيكلية مرتبطة بالأسهم، والتي يتم التحوط لها على أساس متقابل، وبالتالي لا تنتج عنها أي تعرض مباشر.

ج. مخاطر السيولة

عملية إدارة مخاطر السيولة

صُممت سياسات السيولة لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لضمان أن يحافظ البنك على مستوى حصيف من السيولة، مع الأخذ في الاعتبار بيئة المخاطر التي يعمل ضمنها، ولدعم تصنيفه الائتماني AAA.

وتستند متطلبات السيولة متوسطة الأجل للبنك إلى تلبية القيود الثلاثة التالية باعتبارها الحد الأدنى المطلوب:

- يجب أن تمثل الأصول السائلة الصافية للخزنة على الأقل ٧٥٪ من متطلبات النقد الصافي المتوقعة للعامين المقبلين، دون اللجوء إلى الوصول إلى أسواق التمويل.
- يجب اعتبار سيولة البنك عاملاً إيجابياً قوياً عند تطبيق منهجيات وكالات التصنيف الائتماني، والتي تشمل تطبيق خصومات على الأصول السائلة للبنك، وتقييم مستوى الديون المستحقة خلال عام واحد، والنظر في التعهدات غير المسحوبة. ويوفر هذا تقييمًا خارجيًا لتغطية السيولة في ظل ظروف ضاغطة.
- ويجب أن يكون البنك قادرًا على الوفاء بالتزاماته لمدة ١٢ شهرًا على الأقل في سيناريو إجهاد حاد. هذا السيناريو الداخلي المُعد يجمع بين عدة أحداث قد تؤثر سلبيًا على مركز السيولة لدى البنك.

بالنسبة لنسبة تغطية متطلبات النقد الصافي أعلاه، تعتبر جميع الأصول المُدارة ضمن محفظة الخزنة أصولًا سائلة، بينما تمثل الأصول السائلة "الصافية" للخزنة إجمالي أصول الخزنة مطروحًا منها الديون قصيرة الأجل.⁶⁵

64 يرجى الرجوع إلى الملاحظة ٢٠ في القوائم المالية في الصفحة ٧٧.

65 لغرض هذه النسبة، يُعرّف الدين قصير الأجل بأنه دين ذو استحقاق ثابت أو اختياري لمدة عام أو أقل عند إثباته، أي أنه ليس دينًا كانت منته للتبعية عامًا أو أقل في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥.

يحافظ البنك على سيولة تفوق الحد الأدنى للسياسة لإتاحة المرونة في تنفيذ برنامج الاقتراض الخاص به. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، كانت مؤشرات السيولة متوسطة الأجل الرئيسية للبنك كما يلي:

- مثلت الأصول السائلة الصافية للخزانة ١٩٤ في المائة (٢٤:٢٠٢٤ في المائة) من متطلبات النقد الصافي للعاين المقبلين مقابل الحد الأدنى للتغطية البالغ ٧٥ في المائة.
- مثلت الأصول السائلة للخزانة (بعد تطبيق الخصومات لمحاكاة سيناريو إجهاد) ١٣٧ في المائة (٢٤:٢٠٢٤ في المائة) من خدمة الديون لعام واحد بالإضافة إلى ٥٠ في المائة من التعهدات غير المسحوبة، مقابل الحد الأدنى للتغطية البالغ ١٠٠ في المائة.

بلغ متوسط الأجل المرجح للأصول المدارة من قبل الخزانة ١,٢ سنة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٤:٢٠٢٤، ١,١ سنة).

وتتوافق سياسة السيولة قصيرة الأجل للبنك مع مبادئ نسبة تغطية السيولة ضمن حزمة إصلاح بازل ٣. وتشرط هذه السياسة أن تكون نسبة الأصول السائلة المستحقة والتدفقات النقدية الداخلة المجدولة إلى التدفقات النقدية الخارجة على مدى فترة ٣٠ يوماً و٩٠ يوماً أعلى من ١٠٠ في المائة. تم استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات هذه بموجب سياسة البنك بالكامل في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، كما تم تجاوزها باستمرار طوال العام.

بالإضافة إلى ما سبق، تقوم إدارة الخزانة بإدارة مركز السيولة لدى البنك بشكل نشط على أساس يومي.

ويتمتع البنك بسجل مثبت في الوصول إلى التمويل في أسواق رأس المال من خلال برنامج السندات متوسطة الأجل العالمية وتسهيلات الأوراق التجارية. في ٢٠٢٥، جمع البنك ١٩,٣ مليار يورو من الديون متوسطة إلى طويلة الأجل بمتوسط أجل استحقال قدره ٤,٢ أعوام (أي التاريخ الأسبق بين أول خيار استدعاء/بيع أو تاريخ الاستحقاق) (٢٠٢٤: ١٥,٠ مليار يورو و٤,٩ أعوام). وخلال عام ٢٠٢٥، تم تأكيد التصنيف الائتماني للبنك عند مستوى (AAA) مع نظرة مستقرة من قبل وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى.

يوضح الجدول أدناه تحليل آجال استحقاق للتدفقات النقدية غير المخصصة الناتجة عن الالتزامات المالية للبنك، وتُعرض التدفقات النقدية ضمن أقرب فترة استحقاق يمكن أن تُستحق فيها تعاقدًا. ونظرًا لأن الأرقام تمثل تدفقات نقدية غير مخصصة، فإنها لا تتطابق مع تلك الواردة في قائمة المركز المالي.

الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥	حتى شهر واحد شاملاً مليون يورو	أكثر من شهر واحد وحتى ٣ أشهر شاملاً مليون يورو	أكثر من ٣ أشهر وحتى عام واحد شاملاً مليون يورو	أكثر من عام وحتى ٣ أعوام شاملاً مليون يورو	أكثر من ٣ أعوام مليون يورو	الإجمالي مليون يورو
التدفقات النقدية غير المستحقة	(١,١٧٠)	(٧٧)	(١١٠)	(٤٩٣)	(١٢)	(١,٨٦٢)
المبالغ المستحقة للمؤسسات الائتمانية	(٣,٦٨١)	(٨٦٠)	(٦,٣٢٥)	(٤٨,٧٧٩)	(٢١)	(٨٠,٠٢١)
ديون ممثلة بشهادات	(٣٢٢)	(٨٩)	(٧٣)	(٧٦٦)	(٢٧٩)	(١,٢٧٩)
التزامات مالية أخرى	(٥,١٧٣)	(١,٠٢٦)	(٦,٥٠٨)	(٤٩,٥٥٧)	(٨٣,١٦٢)	
في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥						
التدفقات النقدية للمشتقات لأغراض المتاجرة	(١٢)	(٤٤)	(٦١٧)	(٤١٠)	(٣٥٩)	(١,٤٤٢)
مشتقات أسعار الفائدة المسواة صافياً	(٤٠٩)	(١,٠٣٢)	(٢,٤٨٢)	(١,٩٠٥)	(١,٢٤٨)	(٧,٠٧٦)
مشتقات أسعار الفائدة المسواة إجمالياً - تدفقات خارجة	٣٨٧	٩٩٧	٢,٤١٩	١,٨٨٠	١,٠٧٢	٦,٧٥٥
مشتقات أسعار الفائدة المسواة إجمالياً - تدفقات داخلية	(٢,٢١٨)	(٢,٥٠٦)	(١,٧٥٥)	(٩٤)	(٧٥)	(٦,٦٤٨)
مشتقات العملات الأجنبية - تدفقات خارجة	٢,١٨٣	٢,٤٤٢	١,٧٤٨	٩٣	٧٣	٦,٥٣٩
مشتقات العملات الأجنبية - تدفقات داخلية	(٦٩)	(١٤٣)	(٦٨٧)	(٤٣٦)	(٥٣٧)	(١,٨٧٢)
في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥						
التدفقات النقدية للمشتقات لأغراض التحوط	(٢٥)	(٢٢)	(٩٢)	(١٣٦)	(٢١٦)	(٤٩١)
مشتقات أسعار الفائدة المسواة صافياً	(٥٨٠)	(٩٧)	(٥٩٤)	(٢,٤١٤)	(٢,٨٩٩)	(٦,٥٨٤)
مشتقات أسعار الفائدة المسواة إجمالياً - تدفقات خارجة	٣٢٧	١١٦	٥٩٩	٢,٢٤٢	٢,٨٨٧	٦,١٧١
مشتقات أسعار الفائدة المسواة إجمالياً - تدفقات داخلية	(٢٧٨)	(٣)	(٨٧)	(٣٠٨)	(٢٢٨)	(٩٠٤)
في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥						
إجمالي الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥	(٥,٥٢٠)	(١,١٧٢)	(٧,٢٨٢)	(٢١,٦٤٢)	(٥٠,٣٢٢)	(٨٥,٩٣٨)
التعهدات غير المسحوبة	(٦,٤٩٧)	-	-	-	-	(٦,٤٩٧)
المؤسسات المالية	(١٥,٢٢٤)	-	-	-	-	(١٥,٢٢٤)
المؤسسات غير المالية	(٢١,٧٢١)	-	-	-	-	(٢١,٧٢١)
في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥						

الإجمالي	أكثر من عام وحتى ٣ أعوام شاملاً مليون يورو	أكثر من ٣ أشهر وحتى عام واحد شاملاً مليون يورو	أكثر من شهر واحد وحتى ٣ أشهر شاملاً مليون يورو	حتى شهر واحد شاملاً مليون يورو	الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤
(١,٤٦٧)	(٨٦)	(٧٧)	(٢٢)	(٩٤)	(١,١٨٨)
(٧٣,٨٢٧)	(٤٤,٢٢٦)	(١٥,٣٣٣)	(١٠,٤٣٠)	(٢,٦٥٤)	(١,١٨٤)
(١,٢١١)	(٧٤١)	(٣٣)	(٦٣)	(٢٦٩)	(١٠٤)
(٧٦,٥٠٥)	(٤٥,٠٥٣)	(١٥,٤٤٣)	(١٠,٥١٥)	(٣,٠١٧)	(٢,٤٧٦)
٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤					
(١,٠٣٠)	(٤٦٤)	(٢٩٣)	(١٧٠)	(٦٩)	(٣٤)
(٥,٥٧٢)	(١,٣٥٧)	(١,٧٠٣)	(١,٧٨٧)	(٣٢٧)	(٣٩٨)
٥,١٩١	١,١٠٨	١,٦٨٢	١,٧٦٣	٣٠١	٣٣٧
(١,٣٤٨)	(٢١٩)	(١٩٢)	(٣٠٢)	(٢٧٩)	(٣٥٦)
١,٣٣٤	٢١٦	١٨٨	٣٠١	٢٧٦	٣٥٣
(١,٤٢٥)	(٧١٦)	(٣١٨)	(١٩٥)	(٩٨)	(٩٨)
٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤					
(٤٠٠)	(٣٥)	(٦٧)	(٢١٦)	(٦٤)	(١٨)
(١٣,٥١٨)	(٦,٥٧٣)	(٣,٦٧٦)	(١,٩٢٣)	(٤٦٥)	(٨٨١)
١٢,٣٩٩	٦,٣٢١	٣,٢٣١	١,٦٢٠	٤١٥	٨١٢
(١,٥١٩)	(٢٨٧)	(٥١٢)	(٥١٩)	(١١٤)	(٨٧)
(٧٩,٤٤٩)	(٤٦,٠٥٦)	(١٦,٢٧٣)	(١١,٢٢٩)	(٣,٢٢٩)	(٢,٦٦١)
إجمالي الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤					
(٥,٢٠٣)	-	-	-	-	(٥,٢٠٣)
(١٤,٧٠٩)	-	-	-	-	(١٤,٧٠٩)
(١٩,٩١٢)	-	-	-	-	(١٩,٩١٢)
٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤					

د. المخاطر المتعلقة بالبيئة والاستدامة

يتبع البنك نهجاً لتقييم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية لمشاريعه وفقاً لسياسته البيئية والاجتماعية⁶⁶، التي يعتمدها مجلس الإدارة، ويتم تفويض تنفيذها للإدارة، وتعد "إدارة البيئة والاستدامة" الإدارة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة. وتحدد السياسة البيئية والاجتماعية إطار عمل البنك لتقييم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية لمشاريعه والحد منها من خلال ضمان هيكله المشاريع وفقاً للممارسات الدولية الجيدة⁶⁷ في المسائل البيئية والاجتماعية، وتحقيق نتائج مستدامة.

في ٢٠٢٤، وافق مجلس الإدارة على تحديث السياسة البيئية والاجتماعية، التي بدأ سريانها في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥. ويعزز التحديث التزام البنك بالاستدامة في المشاريع التي يمولها ويدخل إجراءات محسنة لتخفيف المخاطر البيئية والاجتماعية، مع المساعدة على ضمان تحقيق تأثير إيجابي مستدام في المناطق التي يعمل فيها. وتشمل التحديثات الرئيسية اعتماد نهج أكثر صرامة قائم على المخاطر لتقييم المشاريع، حيث تخضع المشاريع الأعلى مخاطر لتقييمات دقيقة لتحديد التأثيرات المحتملة وإدارتها مبكراً إلى جانب تعزيز المراقبة لضمان تلبية جميع المشاريع لمعايير الاستدامة وتحقيقها نتائج إيجابية؛ كما تشمل تعزيز متطلبات سلاسل الإمداد للبنك، بحيث يكون المقترضون مسؤولين عن ضمان امتثال الموردین للمعايير الدولية في ممارسات العمل، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة؛ مع إمكانية إجراء عمليات تدقيق للتحقق من الامتثال؛ وتماشياً مع الأولويات العالمية، تعزز السياسة حماية التنوع البيولوجي عبر إجراءات أكثر صرامة للحفاظ على المواطن الطبيعية والأنظمة البيئية، حيث تخضع المشاريع المؤثرة على التنوع البيولوجي لمراجعة دقيقة، بما في ذلك اتخاذ تدابير التخفيف الإلزامية عند الضرورة؛ كما تعزز السياسة التزام البنك بحقوق الإنسان والشمول الاجتماعي، مع تركيز أكبر على حماية الفئات الأكثر عرضة للتضرر عن غيرهم وتعزيز المساواة من منظور النوع الاجتماعي؛ وتهدف كذلك إلى ضمان توزيع منافع المشاريع الممولة من البنك بشكل عادل؛ وأخيراً، تعزز السياسة متطلبات وجود آليات شكوى شفافة وبسهولة الوصول إليها، لتمكين أصحاب المصلحة من التعبير عن مخاوفهم بشأن التأثيرات البيئية أو الاجتماعية بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب.

تتولى إدارة البيئة والاستدامة مسؤولية إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالاستثمارات، وتشمل مهامها تقييم المشاريع ومتابعتها، والانخراط في السياسات، وإعداد تقارير الاستدامة، وتطوير برامج التعاون الفني المتعلقة بالاستدامة. وتخضع جميع المشاريع لتقييم بيئي واجتماعي لمساعدة البنك في تحديد ما إذا كان ينبغي تمويل المشروع، وإذا كان الأمر كذلك، كيفية معالجة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية أثناء التخطيط والتنفيذ والتشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، تعد متابعة المشاريع وتأثيرها عنصرًا أساسيًا من نهج البنك تجاه الاستدامة، وهي أساسية لإثبات أن البنك يحقق أهدافه وفقاً لمهمته وسياساته واستراتيجياته. وتمكن هذه المتابعة البنك ليس فقط من تتبع أداء المشاريع الفردية، بل أيضاً تنفيذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة. ويطلب البنك من جميع العملاء تقديم تقارير سنوية عن أدائهم البيئي والاجتماعي وتنفيذ خطط العمل البيئية والاجتماعية، وعند الاقتضاء، خطط متابعة المشاريع الخضراء. يقوم أخصائيو البنك في الشؤون البيئية والاجتماعية و/أو مستشاروه بزيارات ميدانية لمتابعة المشاريع الأعلى مخاطر عند الحاجة، وتقديم المشورة للعملاء بشأن تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في خطط العمل البيئية والاجتماعية، والتي قد تتعلق بقضايا مثل الاستحواد على الأراضي، وإعادة التوطين القسري، والصحة والسلامة، والعمل، ومنع التلوث، وحماية التنوع البيولوجي، والتراث الثقافي، والمناخ.

منذ ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣، أصبحت جميع الاستثمارات والأنشطة الجديدة للبنك متوافقة مع أهداف التخفيف والتكيف لاتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. باستثناء بعض المشاريع المصنفة كمشاريع قائمة سابقة، وذلك على النحو المبين في تقرير مجلس معايير الاستدامة الدولية. ويوجد لدى البنك نهج للتوافق مع اتفاقية باريس وإطار عمل متين لتمويل أنشطته، بما في ذلك الأنشطة الداخلية، لدعم العمل المناخي، ومساعدة العملاء في التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

بعد توقيع البنك على بيان البنوك التنموية المتعددة الأطراف المشترك حول الطبيعة والإنسان والكوكب في ٢٠٢١، عزز البنك جهوده لحماية الطبيعة والتنوع البيولوجي. ويحدد "نهج البنك تجاه الطبيعة" 68 (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣) كيف يعزز البنك تقديم المزيد من الفوائد للطبيعة والمساهمة في وقف فقدان التنوع البيولوجي واستعادته بحلول ٢٠٣٠. كما يوضح النهج كيفية زيادة طموح البنك وإجراءاته عبر ثلاثة محاور رئيسية: "الحماية"، و"الاستثمار"، و"الإفصاح". وخلال مشاركته في مؤتمر COP30 في "بيلم" في ٢٠٢٥، أطلق البنك بالتعاون مع البنوك التنموية المتعددة الأطراف "المبادئ المشتركة لتتبع تمويل الطبيعة" و"دليل الممارس لاختيار مؤشرات النتائج"، وكلاهما يهدف إلى دعم تطوير منتجات مالية عالية الجودة وجذب المزيد من رأس المال الخاص لحماية الطبيعة.

لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مجموعة من الإفصاحات والمنشورات المتعلقة بالاستدامة المعلنة خارجيًا، وتشمل بشكل رئيسي:

- **تقرير مجلس معايير الاستدامة الدولية:** في عام ٢٠٢٥، أصبح البنك أول بنك تنمية متعدد الأطراف ينشر إفصاحات استدامة متوافقة بالكامل مع معايير "مجلس معايير الاستدامة الدولية". وقد خضع هذا التقرير لمراجعة خارجية من قبل مدقق حسابات البنك، الذي أصدر رأي تأكيد محدود غير متحفظ. وبالاستناد إلى الأسس التي أرساها "فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ"، يحل تقرير "مجلس معايير الاستدامة الدولية" الجديد محل تقرير فريق العمل الخاص بالبنك ويوسع نطاق الإفصاح المرتبط بالمناخ - كما يوفر مستوى أعلى من الشفافية بشأن حوكمة البنك واستراتيجيته وإدارة المخاطر ومؤشرات الأداء المتعلقة بالاستدامة. ويمثل تقرير "مجلس معايير الاستدامة الدولية" خطوة مهمة في مسيرة البنك نحو الاستدامة، وذلك من خلال تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمخاطر والفرص المالية المرتبطة بالمناخ.
- **تقرير المبادرة العالمية لإعداد التقارير:** إفصاحات الاستدامة: توفر عرضًا شاملاً لنهج البنك تجاه القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- **تقرير المستثمرين حول الاستدامة:** يقدم عرضًا لكيفية دمج التزامات البنك بالاستدامة في جميع أنشطته، من خلال الاستراتيجيات والسياسات والعمليات والحوكمة.
- **مبادئ الاستثمار المسؤول:** بعد الحصول على شهادة أيزو ١٤٠٠١ وإنشاء نظام إدارة بيئية بنجاح، قرر البنك التوقف عن إعداد تقارير مبادئ الاستثمار المسؤول في عام ٢٠٢٥.

كما يعمل البنك على رقمنة بياناته البيئية والاجتماعية، بما في ذلك إمكانية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. ومن شأن هذه الأدوات تحسين إدارة البيانات وإنتاج بيانات ذات مغزى لفرض المراقبة والإفصاح الداخلي والخارجي عن الاستدامة، بما يعزز عملية حوكمة البيانات بشكل عام.

مخاطر المناخ

استنادًا إلى الإنجاز المتمثل في تقرير "مجلس معايير الاستدامة الدولية"، يواصل البنك التزامه بتعزيز جودة إفصاحاته، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز أطر اختبارات الضغط وتطوير منهجيات تقييم المخاطر المناخية المادية.

وتُعد مخاطر المناخ من أبرز المخاطر المالية المحتملة ذات التأثير الجوهري والتي يأخذها البنك في الاعتبار، إذ لا تزال تُعتبر عاملاً شاملاً يؤثر في مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. وقد تم دمجها ضمن إطار إدارة المخاطر القائم لدى البنك. فعلى سبيل المثال، دُمجت الاعتبارات المناخية في تحليل مخاطر الائتمان واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث ينعكس تأثيرها على الأداء المستقبلي للعملاء في تصنيفات احتمالية التخلف عن السداد عند الاقتضاء. ولا يتم حاليًا تعديل افتراضات الخسارة عند التخلف عن السداد لتعكس مخاطر المناخ، نظرًا لعدم توفر أدلة كافية على وجود تأثير جوهري. وبالمثل، تُؤخذ مخاطر المناخ في الاعتبار ضمن تقييمات القيمة العادلة عندما تتوفر مدخلات سوقية قابلة للملاحظة. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، وبناءً على البيانات والتحليلات المتاحة، تم تقييم التأثير المالي لمخاطر المناخ على البنك على أنه غير جوهري.

وفي المستقبل، سيواصل البنك تحسين نهجه بما يتماشى مع أفضل الممارسات المتطورة. وتشمل الأولويات الرئيسية تعزيز قدرات اختبارات الضغط، وتعميق بيانات المخاطر المادية والتحليل المالي، وتعزيز عمليات المراقبة كعناصر أساسية في إدارة مخاطر المناخ.

هـ. المخاطر التشغيلية

يُعرف البنك المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة المالية والتأثير السلبي على السمعة الناتجة عن قصور أو فشل في العمليات و/أو الأفراد و/أو الأنظمة و/أو الأحداث الخارجية.

مصادر المخاطر التشغيلية

قد تنشأ المخاطر التشغيلية من مصادر متعددة، منها الأخطاء البشرية، وسوء سلوك الموظفين (مثل الاحتيال)، وعدم الامتثال للقواعد المعمول بها والسياسات الداخلية، وإخفاق الأطراف الثالثة في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، وتعطل أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو حوادث الأمن السيبراني. وقد تؤدي هذه الأحداث إلى خسائر مالية وقد تؤثر سلبيًا على سمعة البنك.

إطار المخاطر التشغيلية

صُمم إطار المخاطر التشغيلية للبنك لتحديد المخاطر التشغيلية وإدارتها ومراقبتها من خلال نهج منظم وشامل. ويشمل هذا الإطار هيكل الحوكمة والسياسات والإجراءات وآليات التقارير لضمان إدارة فعالة للمخاطر. وتشمل المكونات الرئيسية للإطار ما يلي:

- الحوكمة والسياسات والإجراءات: مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات التي تدعم إطار المخاطر التشغيلية، إلى جانب أطر مخصصة لأمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية.
- مدى تقبل المخاطر التشغيلية: يحدد نهج البنك تجاه تحمل المخاطر، مع توضيح مبررات قبول مخاطر معينة أو تجنبها.
- الحوادث: جمع وتحليل منهجي لحوادث المخاطر التشغيلية لتعزيز الضوابط والحد من المخاطر المستقبلية، بما في ذلك المقارنة المرجعية مع مؤسسات مماثلة.
- القضايا والإجراءات: تحديد أوجه القصور أو نقاط الضعف في الضوابط ووضع إجراءات لمعالجتها.
- المؤشرات الرئيسية: مقياس تُستخدم لمراقبة المخاطر التشغيلية وفعالية الضوابط بمرور الوقت، بما يُحفز اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- تقييمات المخاطر والضوابط: تقييمات شاملة تقوم بها كل وحدة أعمال لتحديد ملفات المخاطر، وتقييم فعالية الضوابط، وتحديد تصنيفات المخاطر المتبقية.
- إعداد التقارير والمراقبة: تقارير معلومات إدارية دورية لمتابعة الأداء مقارنة بالأهداف ومستويات التحمل.
- الأنظمة والأدوات: استخدام نظام الحوكمة والمخاطر والضوابط لتسجيل المخاطر التشغيلية والضوابط والقضايا والحوادث وإدارتها وإعداد تقارير بشأنها.
- السلوك والانضباط: إدماج تقييمات سلوك الموظفين ضمن إطار المخاطر التشغيلية لتعزيز السلوك المناسب والتصعيد المبكر للمشكلات.

يضمن هذا النهج المنظم أن يحافظ البنك على ممارسات فعالة ومرنة لإدارة المخاطر التشغيلية.

المخاطر الرئيسية وإجراءات التخفيف

يقوم البنك باستمرار بتقييم عمليات إدارة المخاطر والضوابط وأدوات الدعم التكنولوجي وتعزيزها لزيادة فعاليتها.

ويُلخص الجدول التالي أهم المخاطر التشغيلية التي تُعد حاليًا الأكثر صلة بأعماله.

المخاطر الرئيسية	الوصف	كيفية إدارة المخاطر
مخاطر السمعة	مخاطر فقدان أصحاب المصلحة، و/أو الاقتصادات و/أو المجتمعات التي يعمل فيها البنك، الثقة في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية واحترامهم له، وكذلك الثقة في قدرته على تحقيق مهمته، وما يترتب عليه من تأثير سلبي على قدرة البنك على تنفيذ مهمته وفقًا لاتفاقية تأسيسه أو على قدرته على الحفاظ على علاقاته القائمة أو إقامة علاقات أعمال جديدة و/أو الوصول إلى مصادر التمويل.	يعمل البنك على تحديد مخاطر السمعة وتقييمها وإدارتها بشكل منهجي وتكثف جميع الإدارات بالإشراف على هذه المخاطر والالتزام بمتطلبات الضوابط. وتقوم "إدارة الاتصالات" بمراقبة اتجاهات وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل نشط، وإدارة الاتصالات المتعلقة بالمخاطر داخليًا وخارجيًا. كما توجد ضوابط وأطر متعددة لمعالجة المخاطر الأخرى التي قد تؤثر على سمعة البنك، بما في ذلك مخاطر السلوك، والجرام المالية، ومخاطر الاستثمار، وإجراءات اعرف عميلك وتطوير المنتجات.
مخاطر الاحتيال والسلوك	تتمثل في السلوك أو الأفعال غير المناسبة من قبل الموظفين أو الأطراف الثالثة، والتي تنطوي على احتيال أو اختلاس أصول أو التحايل على القوانين أو اللوائح أو سياسات البنك وإجراءاته، أو (في حالة الأطراف الثالثة) تؤدي إلى مخاطر نزاهة غير مقبولة بالنسبة للبنك.	تُدار هذه المخاطر من خلال إطار يعزز تحديد المخاطر والتخفيف منها، وتوفير معلومات إدارية وإعداد التقارير، بالتعاون مع الإدارة التنفيذية ومكتب كبير مسؤولي الامتثال والموارد البشرية. تُعالج المخاطر المتعلقة بالسلوك الشخصي من خلال مدونة قواعد سلوك واضحة لموظفي البنك ومسؤولي مجلس الإدارة، مدعومة بإجراءات تصحيحية مناسبة، بما في ذلك التحقيقات عند حدوث مخالفات.
مخاطر الموارد البشرية والمهارات (العنصر البشري) بالكوادر.	تتمثل في مخاطر تأثر قدرة موظفي البنك وإنتاجيتهم ورفاهيتهم أو عمليات التوظيف أو الاحتفاظ	ولمنع السلوك غير المناسب في الأسواق، بما في ذلك إساءة استخدام السوق، يطبق البنك ضوابط متناسبة قائمة على المخاطر. كما يجري فحوصات نزاهة شاملة لمشاريع العمليات المصرفية، ويقوم بأنشطة رقابة واختبارات امتثال عند الحاجة. ويحقق في الممارسات المحظورة المشتبه بها المرتبطة بالمشاريع، ويتخذ إجراءات تصحيحية قد تشمل الحرمان من التعامل.
مخاطر الموارد البشرية والمهارات (العنصر البشري) بالكوادر.	تتمثل في مخاطر تأثر قدرة موظفي البنك وإنتاجيتهم ورفاهيتهم أو عمليات التوظيف أو الاحتفاظ	تتضمن إجراءات التخفيف الرئيسية تطوير توثيق شامل للعمليات من البداية إلى النهاية، وتعزيز إدارة المواهب، ووضع خطط إحلال قويّة. كما تدعم المراقبة المستمرة لمؤشرات الموارد البشرية الرئيسية إدارة المخاطر بفعالية. ويجري تنفيذ مبادرات تحول الموارد البشرية لتزويد الموظفين بأدوات وخدمات فعالة. يتم ضمان توفير الدعم الكافي للصحة النفسية والرفاهية من خلال تغطية التأمين وتوافر موظفين مدربين على الإسعافات الأولية. بالإضافة إلى ذلك، يتم توثيق الإجراءات الجرجة وإدراجها ضمن اختبارات التعافي من الكوارث عند الإمكان.
مخاطر العمليات	تنشأ المخاطر من إخفاق العمليات التجارية الرئيسية التي ينفذها البنك، مثل معالجة المعاملات والمدفوعات الجرجة وإدارة أموال المانحين، والتقارير المالية، والامتثال للمهمة، وفحوصات ملائمة العملاء، والبيانات المرجعية وتسعير الأصول.	يركز نهج البنك على توثيق العمليات من البداية للنهاية، وتحديد العمليات الجرجة، وتضمين أطر بشكل استباقي ومعالجتها، يعزز البنك بيئة الرقابة الشاملة لديه.
مخاطر إدارة التغيير/المشاريع	تتمثل في المخاطر الناتجة عن تنفيذ مبادرات التغيير، بما في ذلك تأثيرها على الموظفين، أو تعطل الأعمال، أو الإخفاق في إدارة تنفيذ المشاريع والبرامج.	تم وضع عمليات حوكمة لضمان إدارة البرامج والمشاريع بفعالية. ويساعد التواصل الواضح والمستمر مع أصحاب المصلحة في تسهيل اعتماد التغيير. كما يشرف فريق مخصص لإدارة التغيير على المبادرات الكبرى لضمان الاتساق في بدء المشاريع واعتمادها ومتابعتها. وتخضع جميع العمليات والأنظمة الجديدة لاختبارات دقيقة قبل التنفيذ. كما يولي البنك اهتمامًا كبيرًا بتحسين المستمر، من خلال استخدام حلقات التغذية الراجعة المنظمة لتحسين العمليات ومعالجة القضايا الناشئة بشكل استباقي.
مخاطر أمن المعلومات والمخاطر السيبرانية	تتمثل في مخاطر تأثر سرية و/أو سلامة و/أو تكامل و/أو توافر مرافق تكنولوجيا المعلومات لدى البنك وأصوله المعلوماتية بشكل سلبي، أو تعرض أنظمة البنك للاختراق نتيجة هجمات سيبرانية، أو سلوك غير ملائم من المستخدمين، أو أطراف ثالثة.	تضمن سياسات البنك لتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات، والتوجهات، والإجراءات، والعمليات، مدعومة بمجموعة قوية من الخدمات والضوابط التكنولوجية، حماية مرافق تكنولوجيا المعلومات وأصول المعلومات بالبنك بشكل فعال. وتوفر تكنولوجيات المراقبة الأمنية النشطة واكتشاف التهديدات، والمدعومة من مزودي خدمات متخصصين خارجيين، طبقة حماية مُصمّمة خصيصًا لحماية الأصول الرقمية للبنك. كما يتم إجراء نسخ احتياطية دورية ومراجعات لضوابط الوصول للحفاظ على مرونة الأنظمة وحماية البيانات الحيوية. ويجري البنك أيضًا اختبارات اختراق الشبكات، وتقييمات الثغرات الأمنية، وتمارين اختراق أخلاقي مستقلة لتحديد نقاط الضعف المحتملة ومعالجتها. كما توجد ترتيبات شاملة لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث مع اختبارات دورية لضمان جاهزية العمليات. يتم تقييم الضوابط المذكورة أعلاه مقارنة بأفضل الممارسات الدولية.
مخاطر مرونة الأعمال	تتمثل في تعطل أنشطة البنك وعملياته نتيجة عدم توافر الأنظمة أو القوى العاملة أو مواقع العمل.	يقوم البنك باختبار خطط استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث بشكل منتظم لضمان المرونة أمام سيناريوهات مثل تعطل الأنظمة أو البيانات أو الشبكات، أو عدم توفر المقار أو الموظفين. كما يتم تحديث خطط التعافي من الكوارث باستمرار لمواءمها مع المعايير الصناعية المتطورة والتوجهات والتوقعات التنظيمية. وتتم إدارة مخاطر تعطل الأنظمة من خلال ضوابط قوية، واستثمارات تكنولوجية محددة، والمراقبة والاختبارات المستمرة. كما تُصمم اتفاقيات الخدمة مع الموردين الرئيسيين لتعكس مدى تعقيد الخدمات المقدمة، وتخضع للتدقيق الأولي والمراقبة المستمرة.
مخاطر التكنولوجيا	تتمثل في المخاطر المتعلقة بعدم كفاية أنظمة التكنولوجيا ودعم البنك، أو فشلها في التكيف مع المتطلبات المتغيرة.	يتماشى نموذج إدارة مخاطر التكنولوجيا لدى البنك بشكل وثيق مع أهداف العمل، مما يضمن إدارة الحوادث، ونشاط التغيير، واحتياجات القدرة بشكل فعال. وتخضع مشاريع تكنولوجيا المعلومات الكبرى لمراجعات واختبارات دقيقة قبل الموافقة عليها، وتساعد تقييمات المخاطر في تحديد أولويات ترقية البرمجيات والأجهزة الجرجة. كما يدعم الاستثمار المستمر تحديث الأنظمة الأساسية وتعزيز مرونتها. ويتم التعامل مع تعطل الأنظمة بسرعة من خلال ضوابط قوية، واستثمارات في البنية التحتية، والمراقبة والاختبار المستمرين.

المخاطر الرئيسية	الوصف	كيفية إدارة المخاطر
مخاطر مزودي الخدمات من المخاطر التي قد تنشأ في حال عدم قدرة المورد من الأطراف الثالثة على الوفاء بمستويات الخدمة	المتفق عليها، مما قد يؤدي إلى تعطل الأعمال، أو سوء استخدام البيانات، أو تأثير سلبي على أداء الأعمال.	ينخرط البنك مع الموردين عندما يكون ذلك مناسباً وفعالاً. ويجب أن يكون جميع الموردين شركات ذات سمعة طيبة تستوفي متطلبات البنك في العناية الواجبة والمراقبة المستمرة. وتُصاغ شروط التعاقد بما يتوافق مع طبيعة الخدمات المقدمة وتتعقدها. وقبل تعيين أي طرف ثالث، يجري البنك العناية الواجبة، كما يُجرى تقييمات دورية مقابل مستويات الخدمة المتفق عليها. كما يتم وضع خطط خروج مسبقة لضمان انتقال سلس في حال تدهور جودة الخدمة.
المخاطر القانونية	تتعلق المخاطر أساساً بوجود (١) معاملة معيبة، أو (٢) ادعاء (بما في ذلك الدفاع عن ادعاء أو تقديم ادعاء مضاد) أو أي حدث آخر يؤدي إلى مسؤولية على البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أو إلى خسارة أخرى، أو (٣) الفشل في اتخاذ التدابير المناسبة لحماية أصول البنك وامتيازاته وحصاناته أو وضعه كمقرض مفضل، وعدم الامتثال لوثائقه التأسيسية، أو (٤) أي تغيير في القانون (حيثما ينطبق أو يكون ذا صلة).	يدرك البنك أن الحاجة إلى إدارة المخاطر القانونية والتخفيف منها متأصلة في جميع جوانب أنشطته. ويحافظ البنك على نظام رقابي قوي يعزز الالتزام بالمتطلبات القانونية، ويستعين بالمستشارين القانونيين الداخليين والخارجيين كوسيلة للوقاية من الأفعال غير القانونية وكمصدر لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة.

و. إدارة رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به الأصلي للبنك ١٠٠٠ مليارات يورو. وبموجب القرار رقم ٥٩ المعتمد في ١٥ أبريل/نيسان ١٩٩٦، وافق مجلس المحافظين على مضاعفة رأس المال المصرح به للبنك إلى ٢٠٠٠ مليار يورو.

وفي مايو/أيار ٢٠١٠، وافق مجلس المحافظين على زيادة إضافية في رأس المال المصرح به للبنك، تمثلت في: زيادة فورية قدرها ١٠٠ مليار يورو في الأسهم المدفوعة المصرح بها (القرار رقم ١٢٦)، وزيادة قدرها ٩٠٠ مليار يورو في أسهم رأس المال القابل للاستدعاء المصرح به (القرار رقم ١٢٨). وبذلك بلغ إجمالي الزيادة في رأس المال المصرح به للبنك ١٠٠٠ مليارات يورو (ويُشار إليها مجتمعة بزيادة رأس المال الثانية). وأصبحت الزيادة في رأس المال القابل للاستدعاء سارية في ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠١١، عند استلام اكتتابات لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال القابل للاستدعاء المصرح به حديثاً. وقد تم إصدار الأسهم القابلة للاستدعاء مع خضوعها للاسترداد وفقاً لشروط القرار رقم ١٢٨.

ولا يمتلك البنك أي فئات أخرى من رأس المال.

لدى دعم استجابة البنك للحرب في أوكرانيا، وافق مجلس المحافظين على زيادة رأس المال المصرح به بمقدار ٤٠٠ مليار يورو من الأسهم المدفوعة الجديدة (القرار رقم ٢٦٥ المعتمد في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣). وكان تاريخ سريان هذه الزيادة في رأس المال هو ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤⁶⁹.

وفي الاجتماع السنوي في مايو/أيار ٢٠٢٥، راجع مجلس المحافظين رأس مال البنك وفقاً للمادة ٥٣، من الاتفاقية، وقرر أن رأس المال المتوقع مناسب للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠، وذلك في سياق اعتماد الإطار الاستراتيجي والرأسمالي للبنك للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ (القرار رقم ٢٧٩).

يستمر استخدام رأس المال لدى البنك بالمعايير المنصوص عليها في الاتفاقية ومعايير السياسة المالية. وقبل ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٥ (تاريخ دخول أحد التعديلات حيز النفاذ)، وتنص المادة ١٢ من الاتفاقية على نسبة مديونية ١:١، تُحدد الحد الأقصى لمجموع القروض واستثمارات الأسهم القائمة التي يقدمها البنك في الاقتصادات التي استثمر فيها بما لا يتجاوز مجموع رأس المال المكتتب به غير المنقوص لدى البنك والاحتياطيات والفوائض. تشمل قاعدة رأس المال هذه رأس المال المكتتب به غير المنقوص (بما في ذلك رأس المال القابل للاستدعاء)، والاحتياطيات العامة غير المقيدة، واحتياطي خسائر القروض، والاحتياطي الخاص، والتعديلات المتعلقة بمخصصات انخفاض القيمة العامة للقروض على التعرضات المصرفية والخسائر غير المحققة في الأسهم. ولا تُدرج الموارد الخاصة للبنك ضمن قاعدة رأس المال هذه، وبالتالي لم يطرأ أي تغيير عليها نتيجة توحيد صندوق المساهمين الخاص التابع للبنك. وبلغت قاعدة رأس المال لهذه الأغراض ٥١١ مليار يورو⁷¹ في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٤٧٠٢٠٢٠٢٤ مليار يورو).

فسر البنك نسبة المديونية على أساس "الأصول المصرفية المسحوبة" أو "الأصول التشغيلية". ولضمان الاتساق مع قاعدة رأس المال النظامية، تم خصم المخصصات المحددة من إجمالي الأصول التشغيلية لأغراض احتساب هذه النسبة. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغت نسبة المديونية للبنك على أساس مجمع ٨٢ في المائة (٨٧:٢٠٢٤ في المائة)، مقارنة بالحد المقرر في السياسة لهذه النسبة يبلغ ٩٢ في المائة. وتنص المادة ١٢ أيضاً على قصر إجمالي استثمارات الأسهم المسحوبة على مجموع رأس المال المكتتب به المدفوع غير المنقوص لدى البنك، والفوائض، والاحتياطيات العامة. ولم يتم تجاوز أي حدود لاستخدام رأس المال خلال العام (٢٠٢٤: لا شيء).

في ١٨ مايو/أيار ٢٠٢٣، وبموجب القرار رقم ٢٦٠، وافق مجلس المحافظين على إلغاء نسبة المديونية المنصوص عليها في المادة ١٢. واعتمد مساهمو البنك النسخة المعدلة من "اتفاقية إنشاء البنك" التي تعكس هذا التغيير، ودخلت حيز النفاذ لجميع الأعضاء في ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٥. وبعد تعديل المادة ١٢،١، لم تعد الاتفاقية تنص على حد اسعي محدد، بل تتطلب عموماً من مجلس الإدارة وضع حدود مناسبة لمؤشرات كفاية رأس المال والحفاظ عليها، بما يضمن المتانة المالية للبنك واستدامته. ولتلبية هذا المتطلب، جرى إقرار نسبة رأسمال اسمية جديدة ضمن "سياسة كفاية رأس المال"، والتي تُحتسب بقسمة التعرض المرتبط بالتنمية (الأصول التشغيلية مضافاً إليها الضمانات) على حقوق ملكية أعضاء البنك (بعد تعديلها لتعكس الأسهم المكتتب بها ولكن غير المسددة بعد). وقد انتهى العمل بنسبة المديونية النظامية اعتباراً من ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، حيث كان عام ٢٠٢٥ هو العام الأخير من فترة الخمس سنوات التي يغطيها الإطار الاستراتيجي والرأسمالي للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. ويمثل قياس حجم التعرض المرتبط بالتنمية وسيلة إضافية لمجلس الإدارة لإدارة هيكل المديونية للبنك، بينما تظل نسبة رأس المال المعدلة حسب المخاطر، المدرجة ضمن "سياسة كفاية رأس المال" و"الإطار الاستراتيجي والرأسمالي"، الأداة الرئيسية للتحكم في استخدام رأس المال وإدارة الملف الإجمالي للمخاطر.

يعترف البنك رأس المال المطلوب بأنه الخسائر الرأسمالية المحتملة التي قد يتعرض لها، استناداً إلى احتمالات تتماشى مع تصنيفه الائتماني (AAA)، مع الأخذ في الاعتبار مزاي دعم المساهمين، وصفة الدائن المفضل، ورأس المال القابل للاستدعاء. وتمثل فئات المخاطر الرئيسية التي تُقيّم في إطار كفاية رأس المال في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ويُدار إجمالي المخاطر ضمن قاعدة رأس مال متاحة تستبعد رأس المال القابل للاستدعاء، مع الحفاظ على هامش رأسمالي احترازي مناسب.

يُعد أحد الأهداف الرئيسية لسياسة كفاية رأس المال إدارة رأس مال البنك ضمن إطار تخطيط متوسط الأجل، بما يوفر قياساً متسقاً للفائض الرأسمالي بمرور الوقت. ويهدف البنك إلى تجنب الحاجة إلى استدعاء رأس المال المكتتب القابل للاستدعاء، والاكتفاء باستخدام رأس المال المتاح للمخاطر، بما في ذلك رأس المال المدفوع والاحتياطيات.

69. تزد تفاصيل إضافية بشأن زيادة رأس المال في الملاحظة ٢٦ في الصفحة ٨٦.

70. مزيد من المعلومات حول توحيد صندوق المساهمين الخاص، يرجى الرجوع إلى الملاحظة ٢ في الصفحة ٦٩.

71. تُجرى استقطاعات لاستبعاد احتياطيات إعادة التقييم المرتبطة بأصول الأنشطة المصرفية (حيث تُحتسب الأصول التشغيلية بالكلفة).

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغت نسبة رأس المال المطلوب إلى رأس المال المتاح ٥٨ في المائة (٦٣:٢٠٢٤ في المائة). مقارنة بالحد المقرر في السياسة لهذه النسبة والبالغ ٩٠ في المائة وفي عام ٢٠٢٥، أُدير متطلب رأس المال الفائت على المخاطر لدى البنك بموجب هذه السياسة بالتوازي مع نسبة المديونية للبنك.

وتُعرض المؤشرات المالية الرئيسية للبنك في الصفحة ٦.٦ في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغت نسبة حقوق ملكية الأعضاء إلى إجمالي الأصول ٢٨,٣ في المائة (٢٩,٤:٢٠٢٤ في المائة). كما بلغت نسبة حقوق ملكية الأعضاء إلى الأصول المصرفية ٦١,٧ في المائة (٦٠,٣:٢٠٢٤ في المائة).

الاحتياطيات العامة غير المقيّدة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
٣٠٦	٣٠٦	الاحتياطيات والأرباح المحتجزة
٣٣٣	٣٥١	الاحتياطى الخاص
٢	٢	احتياطى خسائر القروض
٧٨٠	٩١١	صناديق تعاون منطقة جنوب وشرق المتوسط
٢,٨٢٣	٢,٨٣٢	صندوق المساهمين الخاص التابع للبنك
٤,٢٤٤	٤,٤٠٢	المكاسب غير المحققة
		إجمالي الاحتياطيات المقيّدة
١٣,٦٣٤	١٤,٧٥٩	الاحتياطيات العامة غير المقيّدة ⁷²
١٧,٨٧٨	١٩,١٦١	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

تُستخدم احتياطيات البنك، وفقًا للاتفاقية، لتحديد الجزء من صافي دخل البنك الذي سيتم تخصيصه للفائض أو لأغراض أخرى، والجزء الذي سيتم توزيعه – إن وُجد – على أعضائه. ولهذا الغرض، يستخدم البنك الاحتياطيات العامة غير المقيّدة.

تنص المادة ٣٦ من "اتفاقية إنشاء البنك" المتعلقة على "تخصيص وتوزيع صافي الإيرادات"، على ما يلي: "ولا تُخصّص أي أموال، أو توزع أي إيرادات، حتى تبلغ قيمة الاحتياطي العام للبنك عشرة (١٠) في المائة على الأقل من رأس المال المصرح به" ويبلغ هذا الحد حاليًا ٣,٤ مليار يورو (٣,٤:٢٠٢٤ مليار يورو). وفي نهاية عام ٢٠٢٥، بلغت الاحتياطيات العامة غير المقيّدة ١٥,٠ مليار يورو (١٣,٦:٢٠٢٤ مليار يورو)، متجاوزة بشكل مريح حد ١٠ في المائة.

ز. القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

تصنيف الأصول والالتزامات المالية وقيمتها العادلة

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
مليون يورو	مليون يورو	
		الأصول المالية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥
		الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو من خلال الدخل الشامل الأخر:
٢,١٩٥	٢,١٩٥	سندات الدين
٥,٢٢٩	٥,٢٢٩	أدوات مالية مشتقة
٦٢٣	٦٢٣	القروض المصرفية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٨٩٣	٨٩٣	القروض المصرفية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٦,٥٨٧	٦,٥٨٧	محفظه الأنشطة المصرفية: استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢١٤	٢١٤	محفظه الخزانه: استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
١٥,٧٤١	١٥,٧٤١	
		الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة ⁷³ :
٢٧,٦٨٦	٢٧,٦٨٦	إيداعات لدى المؤسسات الائتمانية وسلف مقدمة إليها
١٠,٣٩٤	١٠,٣٤٠	سندات الدين
١,١٢٧	١,١٢٧	الأصول المالية الأخرى
٣٥,١٦٣	٣٤,٧٣٥	استثمارات القروض المصرفية بالتكلفة المستهلكة
٧٤,٣٧٠	٧٣,٨٨٨	
٩٠,١١١	٨٩,٦٢٩	الإجمالي

72 أعيد عرض الاحتياطيات العامة غير المقيّدة لعام ٢٠٢٤ بما يتسق مع عرض عام ٢٠٢٥.

73 باستثناء سندات الدين واستثمارات القروض، فإن القيمة العادلة لباقي الأصول المقاسة بالتكلفة المستهلكة تقارب قيمتها الدفترية نظرًا لفقر آجال هذه الأصول.

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
مليون يورو	مليون يورو	
		الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو من خلال الدخل الشامل الأخر:
١,٣٥٧	١,٣٥٧	سندات الدين
٥,٧٠٩	٥,٧٠٩	أدوات مالية مشتقة
٧٩٠	٧٩٠	القروض المصرفية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٩٤٥	٩٤٥	القروض المصرفية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٦,٥٣٩	٦,٥٣٩	محفظة الأنشطة المصرفية: استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٩١	١٩١	محفظة الخزينة: استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
١٥,٥٣١	١٥,٥٣١	
		الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة:
٢٤,٧٩٣	٢٤,٧٩٣	إيداعات لدى المؤسسات الائتمانية وسلف مقدمة إليها
٩,٥١٥	٩,٤٨٠	سندات الدين
٢,٠٧٢	٢,٠٧٢	الأصول المالية الأخرى
٣٤,١٧٥	٣٣,٩٩٢	استثمارات القروض المصرفية بالتكلفة المستهلكة
٧٠,٥٥٥	٧٠,٣٣٧	
٨٦,٠٨٦	٨٥,٨٦٨	الإجمالي

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة	المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	محتفظ بها للتداول	الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
(١,٧٨٣)	(١,٧٨٣)	(١,٧٨٣)	-	-	-	المبالغ المستحقة للمؤسسات الائتمانية
(٥٦,٨٩١)	(٥٧,٠٣٩)	(٥٧,٠٣٩)	-	-	-	ديون ممثلة بشهادات
(٣,٢٠٧)	(٣,٢٠٧)	-	(٢,٢٩١)	(٩٩)	(٨١٧)	أدوات مالية مشتقة
(١,٨٨٢)	(١,٨٨٢)	(١,٥٩٠)	-	(٢٩٢)	-	التزامات مالية أخرى
(٦٣,٧٦٣)	(٦٣,٩١١)	(٦٠,٤١٢)	(٢,٢٩١)	(٣٩١)	(٨١٧)	إجمالي الالتزامات المالية

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة	المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	محتفظ بها للتداول	الالتزامات المالية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
(١,٣٩٦)	(١,٣٩٦)	(١,٣٩٦)	-	-	-	المبالغ المستحقة للمؤسسات الائتمانية
(٥٣,٨٧٩)	(٥٣,٨٣٨)	(٥٣,٨٣٨)	-	-	-	ديون ممثلة بشهادات
(٤,٠٨٤)	(٤,٠٨٤)	-	(٣,٠٣٩)	(٥٦)	(٩٨٩)	أدوات مالية مشتقة
(١,٨٣٣)	(١,٨٣٣)	(١,٥١١)	-	(٣٢٢)	-	التزامات مالية أخرى
(٦١,١٩٢)	(٦١,١٥١)	(٥٦,٧٤٥)	(٣,٠٣٩)	(٣٧٨)	(٩٨٩)	إجمالي الالتزامات المالية

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، تقارب القيمة الدفترية في قائمة المركز المالي للبنك القيمة العادلة في جميع فئات الأصول والالتزامات المالية، باستثناء استثمارات القروض المصرفية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

تُظهر الأدوات المقاسة بالتكلفة المستهلكة الموجودة ضمن الإيداعات لدى المؤسسات الائتمانية والسلف المقدمة إليها، والمبالغ المستحقة للمؤسسات الائتمانية، والالتزامات المالية الأخرى، قيم تكلفة مسهولة تقارب قيمتها العادلة، حيث إنها في معظمها أدوات بسيطة قصيرة الأجل وعالية الجودة الائتمانية. وتُصنّف هذه الأدوات ضمن المستوى ٢ من المدخلات (انظر القسم الفرعي "التسلسل الهرمي للقيمة العادلة" أدناه)، إذ يعتمد تقييم البنك لقيمتها العادلة على أسعار سوقية قابلة للملاحظة لأصول والتزامات مماثلة.

تُحدد القيمة العادلة لأدوات الدين المقاسة بالتكلفة المستهلكة باستخدام مدخلات المستوى ٢، مع توظيف تقنيات تقييم مناسبة للسوق والقطاع لكل استثمار. وتشمل تقنيات التقييم الرئيسية المستخدمة عروض الأسعار المقدمة من شركات الوساطة والتدفقات النقدية المخصومة، كما تشمل الأساليب الداعمة لهذه التقييمات استخدام مؤشرات تقييم القطاع وأسعار المعاملات الحديثة.

يتم إثبات التكلفة المستهلكة باستثمارات القروض المصرفية التي يكون هدف نموذج أعمال البنك بشأنها الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية، والتي تنشأ بموجب شروطها التعاقدية في تواريخ محددة على شكل مدفوعات تقتصر على أصل الدين والفوائد. وقد تم حساب القيمة العادلة لهذه القروض باستخدام مدخلات المستوى ٣ من خلال خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر الفائدة السائد في نهاية العام لكل قرض، مع خصم إضافي يعكس مقياساً داخلياً لمخاطر الائتمان.

يمثل بند "الديون المثبتة بشهادات" اقتراضات البنك عبر إصدار الأوراق التجارية والسندات. وتُحدد القيمة العادلة للسندات الصادرة عن البنك باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة، وبالتالي تعتمد على مدخلات المستوى ٣. ونظراً لقصر آجال الأوراق التجارية وتصنيف البنك الائتماني، فإن التكلفة المستهلكة تقارب عادةً القيمة العادلة. أما القيمة العادلة للأوراق التجارية الصادرة عن البنك، فتُحدد بناءً على أسعار سوقية قابلة للملاحظة لأصول والتزامات مماثلة، وبالتالي تعتمد على مدخلات المستوى ٢.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يُحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ تصنيف القيم العادلة استناداً إلى تسلسل هرمي ثلاثي المستويات لمنهجيات التقييم. وتُحدد التصنيفات بناءً على ما إذا كانت المدخلات المستخدمة في قياس القيم العادلة قابلة للملاحظة أو غير قابلة للملاحظة. وقد أسفرت هذه المدخلات عن التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة:

المستوى ١: الأسعار المعروضة في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات متطابقة. ويشمل هذا المستوى استثمارات الأسهم المدرجة في البورصات والسندات المدرجة المصنفة ضمن القروض المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

المستوى ٢: المدخلات غير الأسعار المعروضة المدرجة ضمن المستوى ١ وتكون قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام، إما مباشرة (كأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار). تشمل مصادر المدخلات الأسعار المتاحة من المنصات الإلكترونية مثل منصتي Bloomberg و SuperDerivatives، وعروض أسعار الوسطاء، والبيانات السوقية القابلة للملاحظة مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والتي تُستخدم في اشتقاق تقييمات المنتجات المشتقة. ويشمل هذا المستوى سندات الدين (المقيمة باستخدام أسعار ملاحظة في أسواق لا تُعد نشطة بما يكفي لإدراجها ضمن المستوى ١)، ومعظم المنتجات المشتقة (التي تُقيم عادةً باستخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة بالاعتماد فقط على مدخلات قابلة للملاحظة)، وكذلك استثمارات الأسهم والسندات المدرجة (المقيمة باستخدام أسعار معروضة، ولكن دون وجود سوق نشطة بما يكفي لإدراجها ضمن المستوى ١).

المستوى ٣: مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند إلى بيانات سوقية قابلة للملاحظة (أي مدخلات غير قابلة للملاحظة). ويشمل هذا المستوى استثمارات الأسهم وسندات الدين أو المنتجات المشتقة التي لا تتوفر لجمعها مدخلات تقييم قابلة للملاحظة.

يوفر الجدول أدناه معلومات عن الأصول والالتزامات المالية للبنك المقاسة بالقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥. وتُصنف الأصول والالتزامات المالية بالكامل بناءً على أدنى مستوى من المدخلات الجوهرية في قياس القيمة العادلة.

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥			
المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
١,٧٣٠	٤٦٥	-	٢,١٩٥
-	٤,٢٧٢	٩٥٧	٥,٢٢٩
٥٤٣	٢٠١	٧٧٢	١,٥١٦
١,٤٤٢	١٢٧	٥,٠١٨	٦,٥٨٧
-	٢١٤	-	٢١٤
٣,٧١٥	٥,٢٧٩	٦,٧٤٧	١٥,٧٤١
-	(٢,٣٢١)	(٨٨٦)	(٣,٢٠٧)
-	-	(٢٩٢)	(٢٩٢)
-	(٢,٣٢١)	(١,١٧٨)	(٣,٤٩٩)

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤			
المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
٧٠٦	٦٥١	-	١,٣٥٧
-	٤,٦٧٣	٨٩٧	٥,٥٧٠
٧٤٨	٢٧٧	٧١٠	١,٧٣٥
١,٤٩٧	٩٩	٤,٩٤٣	٦,٥٣٩
-	١٩١	-	١٩١
٢,٩٥١	٥,٨٩١	٦,٥٥٠	١٥,٣٩٢
-	(٣,٢٤١)	(٧٨٧)	(٤,٠٢٨)
-	-	(٣٢٢)	(٣٢٢)
-	(٣,٢٤١)	(١,١٠٩)	(٤,٣٥٠)

تمت عمليات النقل إلى المستوى ٢ عندما يكون حجم التداول على استثمار معين غير كافٍ لاعتبار السوق نشطة، ولكن يظل سعر السوق أفضل مؤشر لقيمة الاستثمار. وتتم عمليات النقل إلى المستوى ٣ عند عدم توافر سعر سوق قابل للملاحظة يعكس معاملات تتم على أسس تجارية بحتة.

خلال عام ٢٠٢٥، بلغت التحولات من المستوى ١ إلى المستوى ٢ مبلغ ٤٨ مليون يورو (٨٣:٢٠٢٤ مليون يورو). وقد حدثت عمليات النقل من المستوى ١ إلى المستوى ٢ لأن حجم التداول في تلك الاستثمارات لم يعد كافياً لاعتبار السوق نشطة.

وخلال عام ٢٠٢٥، بلغت التحولات من المستوى ٢ إلى المستوى ١ مبلغ ٨٧ مليون يورو (٢٠٢٤: صفر) كما بلغت التحولات من المستوى ٣ إلى المستوى ١ مبلغ ٨ ملايين يورو (٨٨:٢٠٢٤ مليون يورو) ولم تحدث أي تحولات من المستوى ٣ إلى المستوى ٢ (٣:٢٠٢٤ ملايين يورو). وقد حدثت التحولات من المستويين ٢ و ٣ إلى المستوى ١ بسبب توافر أسعار قابلة للملاحظة في أسواق نشطة، إضافة إلى أن زيادة حجم التداول أدت إلى اعتبار الأسواق الخاصة بتلك الاستثمارات نشطة.

74 تمت إعادة بيان تصنيف التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لسندات الدين عقب تحسين للبرجعة المستخدمة للتمييز بين أدوات المستوى ١ والمستوى ٢. ويُوفر النسخ المُتَّحَقَّقُ نقيباً أكثر ملاءمة لقابلية ملاحظة الأسعار السوقية المعروضة، وذلك بما يتماشى مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣. ونتيجة لذلك، أُعيد تصنيف سندات دين بقيمة ١٧٢ مليون يورو من المستوى ١ إلى المستوى ٢. وبموجب النتيجة السابقة، تم تصنيف سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بقيمة ٨٧٨ مليون يورو ضمن المستوى ١ و ٤٩٧ مليون يورو ضمن المستوى ٢. ولم يتم التأثير على إجمالي رصيد سندات الدين.

٧٥ أُعيد عرض تصنيف التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للشهقات المالية عقب إعادة تقييم مستويات منتجات البنك للبيكلة. ووفق التصنيف المعدل للمستويات تقيماً أكثر ملاءمة لدى إمكانية ملاحظة مدخلات التقييم وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣. ونتيجة لذلك، أُعيد تصنيف مشتقات مالية بقيمة ١١٠ مليون يورو من المستوى الثاني إلى المستوى الثالث. وبموجب النتيجة السابقة، كانت مشتقات مالية بقيمة ١,٥٤٢ مليون يورو مصنفة ضمن المستوى الثاني و ٨٣ مليون يورو مصنفة ضمن المستوى الثالث. ولم يتأثر الرصيد الإجمالي للمشتقات المالية بذلك.

ويعرض الجدول أدناه تسوية لتقييم العادلة لأصول والتزامات البنك المالية المصنفة ضمن المستوى ٣ للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥.

إجمالي الالتزامات مليون يورو	الالتزامات الأخرى مليون يورو	الأدوات المالية		استثمارات الأسهم المصرفية مليون يورو	القروض المصرفية مليون يورو	الأدوات المالية المشتقة (الأصول) مليون يورو	
		المشتقة (الالتزامات) مليون يورو	إجمالي الأصول مليون يورو				
(١,٣٣٨)	(٣٢٢)	(١,٠١٦)	٦,٨٤٧	٤,٩٤٣	٧١٠	١,١٩٤	الرصيد في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥
(١٠٧)	(٥٦)	(٥١)	١٥٢	٨٢	-	٧٠	صافي (الخسائر)/المكاسب المثبتة في:
-	-	-	(٤٣)	-	(٤٣)	-	• صافي المكاسب من استثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(١٧٦)	-	(١٧٦)	٢٥٤	-	-	٢٥٤	• صافي الخسائر من القروض
-	-	-	١٨٢	-	١٨٢	-	• التحرك في القيمة العادلة للتحولات غير المؤهلة وغير الفعالة
-	-	-	٧٢١	٧٢١	-	-	الإصدارات
٧٣	٨٦	(١٣)	(٢٣٨)	-	(٤٧)	(١٩١)	عمليات الشراء
-	-	-	(٧٤٨)	(٧٢٨)	(٢٠)	-	التسويات
-	-	-	-	-	-	-	عمليات البيع
-	-	-	(١٠)	-	(١٠)	-	التحويلات من المستوى ٣
(١,٥٤٨)	(٢٩٢)	(١,٢٥٦)	٧,١١٧	٥,٠١٨	٧٧٢	١,٣٢٧	صافي الخسائر من أنشطة الخزنة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وأسعار صرف العملات الأجنبية
(٦٩)	(٢٦)	(٤٣)	(٢١٤)	(١٨٦)	-	(٢٨)	الرصيد في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥
-	-	-	(٣٤)	-	(٣٤)	-	صافي (الخسائر)/المكاسب للسنة المتعلقة بالأدوات المصنفة ضمن المستوى ٣ والمحتفظ بها في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، المثبتة في:
-	-	-	(١٠)	-	(١٠)	-	• صافي الخسائر من استثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(١٧٥)	-	(١٧٥)	٧٣٧	-	-	٧٣٧	• صافي الخسائر من أنشطة الخزنة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وأسعار صرف العملات الأجنبية
-	-	-	-	-	-	-	• التحرك في القيمة العادلة للتحولات غير المؤهلة وغير الفعالة

إجمالي الالتزامات مليون يورو	الالتزامات الأخرى مليون يورو	الأدوات المالية		استثمارات الأسهم المصرفية مليون يورو	القروض المصرفية مليون يورو	الأدوات المالية المشتقة (الأصول) مليون يورو	
		المشتقة (الالتزامات) مليون يورو	إجمالي الأصول مليون يورو				
(١,١٩٨)	(٢٨٢)	(٧٤٢)	٥,٥٤٤	٤,١٧٤	٦٢١	٧٤٩	الرصيد في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤
(٥٢)	(٣٠)	(٢٢)	٣٧٠	٤٠٢	-	(٣٢)	صافي (الخسائر)/المكاسب المثبتة في:
-	-	-	٢٣	-	٢٣	-	• صافي المكاسب من استثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٥٨)	-	(٥٨)	٦٠٩	-	-	٦٠٩	• صافي الخسائر من القروض
(٣٤)	(٣٤)	-	١٣٢	-	١٣٢	-	• التحرك في القيمة العادلة للتحولات غير المؤهلة وغير الفعالة
-	-	-	٨٧٨	٨٧٨	-	-	الإصدارات
(١٧٠)	٢٤	(١٩٤)	(١٨٨)	-	(٥٦)	(١٣٢)	عمليات الشراء
-	-	-	(٤٢٣)	(٤١٦)	(٧)	-	التسويات
-	-	-	(٩٨)	(٩٥)	(٣)	-	عمليات البيع
(١,١٨٠)	(٣٢٢)	(١,٠١٦)	٦,٨٤٧	٤,٩٤٣	٧١٠	١,١٩٤	التحويلات من المستوى ٣
(٣٦)	(١٥)	(٢١)	١٦٤	٢٥٤	-	(٩٠)	الرصيد في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤
-	-	-	٣٨	-	٣٨	-	صافي (الخسائر)/المكاسب للسنة المتعلقة بالأدوات المصنفة ضمن المستوى ٣ والمحتفظ بها في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، المثبتة في:
١٨٢	-	١٨٢	٦٠٩	-	-	٦٠٩	• صافي الخسائر من استثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	-	-	-	-	-	-	• صافي المكاسب من القروض
-	-	-	-	-	-	-	• التحرك في القيمة العادلة للتحولات غير المؤهلة وغير الفعالة

المستوى ٣ - تحليل الحساسية

يعرض الجدول أدناه الأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى ٣ والمقاسة بالقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، إلى جانب نماذج وأساليب التقييم الرئيسية المستخدمة في تقييم هذه الأدوات المالية، والتقدير الخاصة بالزيادات أو الانخفاضات المحتملة في القيمة العادلة استنادًا إلى افتراضات بديلة معقولة:

التأثير على صافي الربح في ٢٠٢٥			نماذج وأساليب التقييم الرئيسية	القروض المصرفية
التغير غير المواتي مليون يورو	التغير المواتي مليون يورو	القيمة الدفترية مليون يورو		
(١٢٧)	٦١	٧٧٢	نماذج التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تعديل المخاطر الائتمانية، وصافي قيمة الأصول	استثمارات الأسهم المصرفية وصندوق المشاركة
(٩٦٣)	١,٤٢٧	٤,٧٢٣	مضاعفات صافي قيمة الأصول والأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، ونماذج التدفقات النقدية المخصومة، والفائدة المركبة ونماذج تسعير الخيارات.	في رأس المال والمشتقات المرتبطة بها ⁷⁷
-	-	٧٤	نماذج الخيارات	المنتجات الهيكلية
(١,٠٩٠)	١,٤٨٨	٥,٥٦٩		في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

التأثير المعاد عرضه على صافي الربح في ٢٠٢٤			نماذج وأساليب التقييم الرئيسية	القروض المصرفية
التغير غير المواتي مليون يورو	التغير المواتي مليون يورو	القيمة الدفترية مليون يورو		
(٩١)	٧٦	٧١٠	نماذج التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تعديل المخاطر الائتمانية، وصافي قيمة الأصول	استثمارات الأسهم المصرفية وصندوق المشاركة
(٤٤٦)	١,١٦١	٤,٧٠٤	مضاعفات صافي قيمة الأصول والأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، ونماذج التدفقات النقدية المخصومة، والفائدة المركبة ونماذج تسعير الخيارات.	في رأس المال والمشتقات المرتبطة بها
-	-	٩٥	نماذج الخيارات	المنتجات الهيكلية
(٥٣٧)	١,٢٣٧	٥,٥٠٩		في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

القروض المصرفية

تتألف القروض المصرفية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بشكل رئيسي من القروض القابلة للتحويل أو القروض التي تحتوي على عنصر عائد يعتمد على الأداء. وتشمل نماذج أو أساليب التقييم المستخدمة لتحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات نماذج التدفقات النقدية المخصومة، وتقييمات صافي قيمة الأصول وتعديلات ائتمانية. وتشمل المدخلات في هذه النماذج أسعار الفائدة، ومعدلات الخصم، وفروق الائتمان الخاصة بالمقرض وأسعار الأسهم الأساسية. وتم تحديد قيم بديلة معقولة محتملة استنادًا إلى احتمال تخلف المقرض عن السداد، وتقييمات بديلة لصافي قيمة الأصول بديلة، وتغيرات في الافتراضات في نماذج التدفقات النقدية المخصومة الأساسية (مثل تعديل معدل الخصم).

استثمارات الأسهم المصرفية، وصندوق المشاركة في رأس المال والمشتقات

تتألف محفظة الأسهم غير المدرجة لدى البنك من استثمارات أسهم مباشرة، ومشتقات قائمة على الأسهم، وصناديق الاستثمار في الأسهم. وتشمل نماذج أو أساليب التقييم الرئيسية المستخدمة لتحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية مضاعفات صافي قيمة الأصول، ومضاعفات الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، ونماذج التدفقات النقدية المخصومة. ويستند تقييم التزام صندوق المشاركة في رأس المال إلى نفس الاستثمارات الأساسية، وبالتالي يعتمد على نفس الأساليب.

وتطبق مضاعفات صافي قيمة الأصول بشكل شائع على استثمارات الأسهم المباشرة، كما تؤخذ في الاعتبار المعاملات الحديثة ضمن القطاعات ذات الصلة حيثما توفرت. وقد تم تحديد قيم بديلة معقولة استنادًا إلى نطاق مضاعفات صافي قيمة الأصول في التقييمات المستلمة لاستثمارات الأسهم المباشرة، ونفاس صناديق الأسهم استنادًا إلى نطاق مضاعفات صافي قيمة الأصول، مع تعديلها بما يعكس التغيرات السوقية الملاحظة بين تاريخ قياس صافي قيمة الأصول ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥. وقد تم تحديد قيم بديلة معقولة محتملة استنادًا إلى التغيرات في الافتراضات التي تؤثر على التغيرات السوقية الملاحظة. وبالنسبة للاستثمارات التي تم تقييمها باستخدام مضاعفات الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، ونماذج التدفقات النقدية المخصومة، أُجريت تحليل حساسية من خلال تحديد قيم بديلة معقولة باستخدام أساليب المبيعات، ومضاعفات الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، ومضاعفات السعر إلى الربحية، بالإضافة إلى أساليب خاصة بالصناعة مثل المضاعفات المستندة إلى قدرات الإنتاج. وعلاوة على ذلك، ضمن أي طريقة معينة، تم تحديد نطاقات التقييم باستخدام مضاعفات الربع الأدنى والربع الأعلى. وبالنسبة لنماذج التدفقات النقدية المخصومة، أُجريت تحليل الحساسية عن طريق تغيير بعض الافتراضات الأساسية (مثل زيادة أو خفض معدل الخصم).

في نمذجة تقييمات استثمارات الأسهم المباشرة من المستوى ٣، يستخدم البنك عددًا من المدخلات غير القابلة للملاحظة المولدة داخليًا والتي يحددها الحكم المهني للخبراء. وتختلف المدخلات المستخدمة اعتمادًا على منهج التقييم المختار للاستثمار. وتُعد أكثر المدخلات غير القابلة للملاحظة استخدامًا ما يلي:

- تعديلات على القيمة المُقدرة بالنموذج استنادًا إلى سيولة الأصل وقابليته للتداول، والتي قد يأخذها مشتري محتمل في الاعتبار في صفقة تتم بين أطراف مستقلة (٢٠٢٥: متوسط خصم مرجح قدره ١٣ في المائة؛ ٢٠٢٤: ١٣ في المائة).
- مضاعفات صافي قيمة الأصول المستمدة من ملاحظات على شركات مدرجة مماثلة (٢٠٢٥: ١,٠٣ و ٢,٥٤؛ ٢٠٢٤: ٠,٠٩ و ١,٥٧).
- مضاعفات الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك المستمدة من ملاحظات على شركات مدرجة مماثلة (٢٠٢٥: ٢,٦٦ و ١٨,١٤؛ ٢٠٢٤: ٢,٦٦ و ١٢,٧).

76 NAV = صافي قيمة الأصول؛ EBITDA = الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك؛ DCF = التدفقات النقدية المخصومة.

77 ترتبط تغيرات القيمة العادلة لالتزام صندوق المشاركة في رأس المال والمشتقات المرتبطة بالأسهم ارتباطًا سلبيًا مع تلك الخاصة باستثمارات الأسهم المرتبطة بها. وبناءً على ذلك، تم دمج استثمارات الأسهم المرتبطة بالمشتقات المرتبطة بالافتراضات تحليل الحساسية للاطلاع على تفاصيل صندوق المشاركة في رأس المال. يرجى الرجوع إلى الصفحة ٩٧ (الملاحقة ٣٣).

المنتجات المهيكلية

يتكون جزء من التزامات البنك من منتجات مهيكلية تتضمن مشتقات مالية ضمنية. ويتم فصل هذه المشتقات الضمنية عن العقد الأساسي عندما تستوفي تعريف إحدى المشتقات على أساس مستقل. وتتم تغطية السندات المهيكلية على أساس مطابق باستخدام مقايضات تعكس خصائص المشتقات الضمنية في الجزء المهيكل من الأداة.

عند تقييم تلك الأدوات، قد تختلف النماذج المستخدمة بين مؤسسات السوق. ويتم اشتقاق مدخلات نماذج التقييم، كلما أمكن، من بيانات سوقية قابلة للملاحظة، بما في ذلك الأسعار المعلنة في البورصات أو لدى المتعاملين أو الوسطاء أو خدمات التسعير التوافقية. وقد لا تكون بعض المدخلات قابلة للملاحظة المباشرة، إلا أنه يمكن استنتاجها من خلال معايرة النماذج وفقًا للأسعار القابلة للملاحظة، أو تقديرها باستخدام البيانات التاريخية أو مصادر أخرى.

وُعد المدخل غير القابل للملاحظة الرئيسي لهذه المنتجات هو تقلب مقايضات الخيارات البيرومودية، وهي أدوات لا يتم تداولها بشكل نشط. ومع ذلك، وبما أن المنتجات المهيكلية مغطاة على أساس مطابق، فإن حساسية البنك الإجمالية تجاه التغيرات في هذا المدخل غير القابل للملاحظة تُعد غير جوهرية.

إيضاحات القوائم المالية

١. إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

١.1 اتفاقية إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

يُعد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (البنك)، الذي يقع مكتبه الرئيسي في لندن، منظمة دولية أنشئت بموجب اتفاقية إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتاريخ ٢٩ مايو/أيار ١٩٩٠ (الاتفاقية). وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، كان أعضاء البنك يتألفون من ٧٧ دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار.

١.2 اتفاقية المقر

تم تأكيد واستكمال وضع البنك وامتيازه وحصاناته، وكذلك وضع الأشخاص المرتبطين به في المملكة المتحدة بموجب اتفاقية المقر بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والبنك (اتفاقية المقر). وقّعت اتفاقية المقر في لندن عند بدء عمليات البنك في ١٥ أبريل/نيسان ١٩٩١.

٢. التوحيد

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢، قام مجلس الإدارة بتعديل قواعد صندوق المساهمين الخاص التابع للبنك. وقد نصت القواعد المعدلة على أنه في حال تصفيته، تُعاد الموارد المتبقية للصندوق إلى الموارد الرأسمالية العادية للبنك. وبحسب تقييم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠، ونتيجةً لهذا التغيير في القواعد، يُعتبر البنك الآن مسيطرًا على الصندوق. ونظرًا لأن البنك يسيطر على الصندوق، يُطلب منه عرض قوائم مالية مُوحدة تعكس سيطرته عليه.

وبما أن الصندوق يُعتبر قطاعًا منفصلاً، يتم عرض نتائج الموارد الرأسمالية العادية للبنك وصندوق المساهمين الخاص بشكل منفصل في الملاحظة ٣: "معلومات القطاعات".

٣. معلومات القطاعات

تنقسم أنشطة البنك بشكل رئيسي بين الأنشطة المصرفية، والخزانة وصندوق المساهمين الخاص. وتمثل الأنشطة المصرفية استثمارات في مشاريع تُنفَّذ، وفقًا لاتفاقية إنشاء البنك، بغرض مساعدة الاقتصادات التي يستثمر فيها البنك على التحول إلى اقتصادات السوق المفتوحة، مع تعزيز النمو المستدام والشامل وتطبيق مبادئ مصرفية سليمة. وتتمثل منتجات الاستثمار الرئيسية في القروض واستثمارات الأسهم والضمانات. وتشمل أنشطة الخزانة الحصول على تمويل بالدين، واستثمار فائض السيولة، وإدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة لدى البنك، ومساعدة العملاء في مسائل إدارة الأصول والالتزامات. ويساعد صندوق المساهمين الخاص في تنفيذ مهمة البنك من خلال تقديم المساعدات الفنية وغير الفنية للعملاء، ومن خلال الأنشطة الاستثمارية التي قد تشمل الضمانات أو تمويل الديون أو الاستثمار في الأسهم.

يتم إعداد معلومات الأداء المالي لأنشطة البنك المصرفية والخزانة وصندوق المساهمين الخاص بانتظام وتقديمها للرئيس، وهو صانع القرار التشغيلي الرئيسي في البنك. وبناءً على ذلك، تم تحديد الأنشطة المصرفية والخزانة وصندوق المساهمين الخاص على أنها قطاعات تشغيلية.

أداء القطاعات – الموارد الرأسمالية العادية والموارد الرأسمالية الخاصة

تشكل الأنشطة المصرفية والخزانة مجتمعين الموارد الرأسمالية العادية للبنك، بينما يشكل صندوق المساهمين الخاص جزءاً من الموارد الرأسمالية الخاصة للبنك. كما يُقدّم للرئيس المعلومات الإضافية التالية عن القطاعات، والتي تميّز بين الموارد الرأسمالية العادية والخاصة.

الموارد الرأسمالية العادية	الموارد الرأسمالية الخاصة	الموارد الرأسمالية العادية	الموارد الرأسمالية الخاصة	الموارد الرأسمالية العادية	الموارد الرأسمالية الخاصة	
قائمة الدخل	قائمة الدخل	قائمة الدخل	قائمة الدخل	قائمة الدخل	قائمة الدخل	
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
						دخل الفوائد
٢,٣٣٠	-	٢,٣٣٠	١,٨٥١	-	١,٨٥١	من القروض المصرفية
٢,٠٣٧	٢٠	٢,٠١٧	١,٧٠٤	١٦	١,٦٨٨	من سندات الدين ذات الدخل الثابت والفوائد الأخرى
٤,٣٦٧	٢٠	٤,٣٤٧	٣,٥٥٥	١٦	٣,٥٣٩	
						فوائد أخرى
(٢,٧٠٨)	-	(٢,٧٠٨)	(٢,٣٦٠)	-	(٢,٣٦٠)	مصروفات الفائدة والأعباء المماثلة لها
(٢٠١)	-	(٢٠١)	(٤٤)	-	(٤٤)	صافي مصروفات الفوائد على المشتقات المالية
١,٤٥٨	٢٠	١,٤٣٨	١,١٥١	١٦	١,١٣٥	صافي دخل الفوائد
						دخل الرسوم والعمولات
١٣٦	-	١٣٦	١٨٢	-	١٨٢	
(١١٤)	(٦٩)	(٤٥)	(١٢٤)	(٧٠)	(٥٤)	مصروفات الرسوم والعمولات
٢٢	(٦٩)	٩١	٥٨	(٧٠)	١٢٨	صافي دخل الرسوم والعمولات
						دخل مرتبط بالمانحين
٢٩	(٢)	٣١	٢٨	(١)	٢٩	
(٣١)	-	(٣١)	(٢٧)	-	(٢٧)	مصروفات مرتبطة بالمانحين
(٢)	(٢)	-	١	(١)	٢	صافي الدخل المرتبط بالمانحين
						دخل توزيعات الأرباح
١٤٠	-	١٤٠	٢٠٩	-	٢٠٩	
٧٢٥	٥	٧٢٠	٥٨٩	(٤)	٥٩٣	صافي المكاسب/(الخسائر) من استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤٨	-	٤٨	(٣٠)	-	(٣٠)	صافي (الخسائر)/المكاسب من القروض
١	-	١	١	-	١	صافي المكاسب من أصول الخزانة المحتفظ بها بالتكلفة المستهلكة
٨١	٢	٧٩	١٦٦	(٦)	١٧٢	صافي المكاسب/(الخسائر) من أنشطة الخزانة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وأسعار صرف العملات الأجنبية
(٢٤٦)	-	(٢٤٦)	-	-	-	التغير في القيمة العادلة للتحويلات غير المؤهلة أو غير الفعالة
١١١	(٤)	١١٥	(١٢٠)	١	(١٢١)	مخصصات انخفاض القيمة على استثمارات القروض المصرفية
(٧)	-	(٧)	(١٤)	-	(١٤)	خسائر انخفاض القيمة على الضمانات
(٥٢٢)	-	(٥٢٢)	(٦٠٨)	-	(٦٠٨)	المصروفات الإدارية العامة
(٦٥)	-	(٦٥)	(٦٦)	-	(٦٦)	الإهلاك والاستهلاك
١,٧٤٤	(٤٨)	١,٧٩٢	١,٣٣٧	(٦٤)	١,٤٠١	صافي الدخل/(الخسارة)
						بنود توضيحية
(٢٠)	١٥٧	(١٧٧)	(١٠)	١٩٥	(٢٠٥)	تحويلات صافي الدخل المعتمدة من مجلس المحافظين
١,٧٢٤	١٠٩	١,٦١٥	١,٣٢٧	١٣١	١,١٩٦	صافي الربح بعد تحويلات صافي الدخل المعتمدة من قبل مجلس المحافظين

الموارد الرأسمالية العادية قائمة المركز المالي ٢٠٢٤ مليون يورو	الموارد الرأسمالية الخاصة قائمة المركز المالي ٢٠٢٤ مليون يورو	الموارد الرأسمالية العادية قائمة المركز المالي ٢٠٢٤ مليون يورو	قائمة المركز المالي الموحدة ٢٠٢٥ مليون يورو	الموارد الرأسمالية الخاصة قائمة المركز المالي ٢٠٢٥ مليون يورو	الموارد الرأسمالية العادية قائمة المركز المالي ٢٠٢٥ مليون يورو	
						الأصول
						إيداعات لدى المؤسسات الائتمانية وسلف مقدمة إليها
٦,٠١٣	٥٩٨	٥,٤١٥	٦,٨٥٧	٦٨٧	٦,١٧٠	النقد وما في حكمه
١٨,٧٨٠	-	١٨,٧٨٠	٢٠,٨٢٩	-	٢٠,٨٢٩	إيداعات أخرى لدى المؤسسات الائتمانية وسلف مقدمة إليها
						سندات الدين
١,٣٥٧	-	١,٣٥٧	٢,١٩٥	-	٢,١٩٥	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٩,٤٨٠	-	٩,٤٨٠	١٠,٣٤٠	-	١٠,٣٤٠	بالتكلفة المسجلية
٣٥,٦٣٠	٥٩٨	٣٥,٠٣٢	٤٠,٢٢١	٦٨٧	٣٩,٥٣٤	
						الأصول المالية الأخرى
٥,٧٠٩	-	٥,٧٠٩	٥,٢٢٩	-	٥,٢٢٩	أدوات مالية مشتقة
٢,٠٧٢	١	٢,٠٧١	٤,٠٤٩	٢	٤,٠٤٧	الأصول المالية الأخرى
٧,٧٨١	١	٧,٧٨٠	٩,٢٧٨	٢	٩,٢٧٦	
						استثمارات القروض
٣٥,٦٢٧	-	٣٥,٦٢٧	٣٦,٢٦٨	-	٣٦,٢٦٨	القروض بالتكلفة المسجلية
(١,٦٠٠)	(٤)	(١,٥٩٦)	(١,٥٣٣)	(٣)	(١,٥٣٠)	يُخصم: خسائر انخفاض القيمة
٧٩٠	-	٧٩٠	٦٢٣	-	٦٢٣	القروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٩٤٥	-	٩٤٥	٨٩٣	-	٨٩٣	القروض بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٣٥,٧٦٢	(٤)	٣٥,٧٦٦	٣٦,٢٥١	(٣)	٣٦,٢٥٤	
						استثمارات الأسهم
٦,٥٣٩	٦٠	٦,٤٧٩	٦,٥٨٧	٥٦	٦,٥٣١	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٩١	-	١٩١	٢١٤	-	٢١٤	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٦,٧٣٠	٦٠	٦,٦٧٠	٦,٨٠١	٥٦	٦,٧٤٥	
١٦٤	-	١٦٤	١٦٧	-	١٦٧	الأصول غير الملموسة
٤٠٠	-	٤٠٠	٣٧٣	-	٣٧٣	الممتلكات والمعدات
٨٦,٤٦٧	٦٥٥	٨٥,٨١٢	٩٣,٠٩١	٧٤٢	٩٢,٣٤٩	إجمالي الأصول
						الالتزامات
						الاقتراضات
١,٣٩٦	-	١,٣٩٦	١,٧٨٣	-	١,٧٨٣	مبالغ مستحقة لمؤسسات ائتمانية وأطراف ثالثة أخرى
٥٣,٨٣٨	-	٥٣,٨٣٨	٥٧,٠٣٩	-	٥٧,٠٣٩	ديون ممثلة بشهادات
٥٥,٢٣٤	-	٥٥,٢٣٤	٥٨,٨٢٢	-	٥٨,٨٢٢	
						التزامات مالية أخرى
٤,٠٨٤	-	٤,٠٨٤	٣,٢٠٧	-	٣,٢٠٧	أدوات مالية مشتقة
١,٨٣٣	(١٢٥)	١,٩٥٨	١,٨٨٢	(١٦٩)	٢,٠٥١	التزامات مالية أخرى
٥,٩١٧	(١٢٥)	٦,٠٤٢	٥,٠٨٩	(١٦٩)	٥,٢٥٨	
٦١,١٥١	(١٢٥)	٦١,٢٧٦	٦٣,٩١١	(١٦٩)	٦٤,٠٨٠	إجمالي الالتزامات
						حقوق ملكية الأعضاء
٧,٤٣٨	-	٧,٤٣٨	١٠,٠١٩	-	١٠,٠١٩	رأس المال المدفوع
١٧,٨٧٨	٧٨٠	١٧,٠٩٨	١٩,١٦١	٩١١	١٨,٢٥٠	الاحتياطيات والأرباح المحتجزة
٢٥,٣١٦	٧٨٠	٢٤,٥٣٦	٢٩,١٨٠	٩١١	٢٨,٢٦٩	إجمالي حقوق ملكية الأعضاء
٨٦,٤٦٧	٦٥٥	٨٥,٨١٢	٩٣,٠٩١	٧٤٢	٩٢,٣٤٩	إجمالي الالتزامات وحقوق ملكية الأعضاء

إيرادات القطاعات حسب التوزيع الجغرافي

تُقسم أنشطة البنك إلى مناطق جغرافية لأغراض الإدارة الداخلية. تُوزع الإيرادات حسب المناطق على النحو التالي:

إيرادات القطاعات لعام ٢٠٢٤ مليون يورو	إيرادات القطاعات لعام ٢٠٢٥ مليون يورو	
٤٧٨	٤٧١	آسيا الوسطى ⁸⁰
٥٥٥	٤٧٤	أوروبا الوسطى ودول البلطيق ⁸¹
١٤٥	٢٧٨	قبرص واليونان
٣٩٦	٣٨٥	أوروبا الشرقية والقوقاز ⁸²
٤٢	٥٥	روسيا
٤٩٤	٤٣١	جنوب شرق أوروبا ⁸³
٤٥١	٣١٤	جنوب وشرق المتوسط ⁸⁴
٩٣٠	٥٢٤	تركيا
١,٨٩١	١,٦١٧	دول أخرى أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ⁸⁵
٥,٣٨٢	٤,٥٤٩	الإجمالي

تُنسب الإيرادات إلى المناطق على أساس الموقع الذي تُنفذ فيه المشاريع، وتشمل التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٤. صافي دخل الفوائد

٢٠٢٤ مليون يورو	٢٠٢٥ مليون يورو	
٢,٢٨٠	١,٨٠٥	القروض المصرفية
٣٧	٢٣	• بالتكلفة المستهلكة
١٣	٢٣	• بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢,٣٣٠	١,٨٥١	• بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤٩٣	٤٠٤	دخل الفوائد من القروض المصرفية
٣٢٤	٢٩٦	سندات الدين بالتكلفة المستهلكة
٨٧١	٨١٢	اتفاقيات إعادة الشراء العكسية
٣٤٩	١٩٢	النقد والأموال قصيرة الأجل
٢,٠٣٧	١,٧٠٤	أخرى
-	-	دخل الفوائد من سندات الدين ذات الدخل الثابت والفوائد الأخرى
(٢,٦٣٢)	(٢,٢٧٩)	صافي دخل الفوائد من المشتقات المالية
(٦٩)	(٧٥)	ديون ممثلة بشهادات
(٧)	(٦)	المبالغ المستحقة للمؤسسات الائتمانية
(٢,٧٠٨)	(٢,٣٦٠)	أخرى
(٢٠١)	(٤٤)	مصروفات الفائدة والأعباء المماثلة لها
١,٤٥٨	١,١٥١	صافي مصروفات الفوائد على المشتقات المالية
		صافي دخل الفوائد

80 كازاخستان، جمهورية فيرجينستان، منغوليا، طاجيكستان، تركمانستان، وأوزبكستان.
81 كرواتيا، التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، جمهورية سلوفاكيا، وسلوفينيا.
82 أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، مولدوفا، ولوكراينا.
83 ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كوسوفو، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية، رومانيا، وصربيا.
84 مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس.
85 دول أعضاء أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية غير مُدرجة ضمن الفئات الأخرى انظر www.oecd.org/en/about/members-partners.html

٥. صافي دخل الرسوم والعمولات

المكونات الرئيسية لصافي دخل الرسوم والعمولات هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
٦٣	٧٣	رسوم التعهد بمنح القروض المصرفية
١٠	١٥	دخل آخر من رسوم القروض المصرفية
١٦	٢٩	دخل رسوم استثمارات الأسهم المصرفية
٢٥	٢٠	دخل رسوم تمويل التجارة
٢٢	٤٥	دخل رسوم أخرى
١٣٦	١٨٢	دخل الرسوم والعمولات
(٣١)	(٤٣)	رسوم المشاركة في المخاطر
(١٣)	(١١)	نفقات رسوم استثمارات الأسهم المصرفية
(٥٢)	(٤٩)	صندوق المساهمين الخاص - صافي نفقات التعاون الفني
(١٣)	(١٤)	صندوق المساهمين الخاص - مدفوعات منح الاستثمار
(٤)	(٧)	صندوق المساهمين الخاص - رسوم الجوافر
(١)	-	نفقات رسوم أخرى
(١١٤)	(١٢٤)	مصروفات الرسوم والعمولات
٢٢	٥٨	صافي دخل الرسوم والعمولات

٦. صافي المكاسب من استثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
٣٨١	٥٦٣	صافي المكاسب من استثمارات الأسهم المدرجة
٤٢٨	٥٢	صافي المكاسب من الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة
(٥٤)	٣٠	صافي المكاسب/(الخسائر) من المشتقات المالية للأسهم
(٣٠)	(٥٦)	صافي الخسائر في صندوق المشاركة في رأس المال ⁸⁶
٧٢٥	٥٨٩	صافي المكاسب من استثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

٧. صافي (الخسائر)/المكاسب من التصرف في القروض

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
٤٣	(٣٢)	(الخسائر)/المكاسب من القروض بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٣	-	مكاسب من القروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٢	٢	مكاسب من القروض بالتكلفة المستهلكة
٤٨	(٣٠)	صافي (الخسائر)/المكاسب من القروض

خلال العام، قام البنك ببيع قروض بقيمة ٣٣٢ مليون يورو محتفظ بها بالتكلفة المستهلكة (٢٠٢٤: ١٩٥٠ مليون يورو).

٨. صافي المكاسب من أصول الخزانة المحتفظ بها بالتكلفة المستهلكة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
١	١	صافي المكاسب من سندات الدين بالتكلفة المستهلكة
١	١	صافي المكاسب من أصول الخزانة المحتفظ بها بالتكلفة المستهلكة

خلال العام، قام البنك ببيع سندات دين بقيمة ٣٤٧ مليون يورو محتفظ بها بالتكلفة المستهلكة (٢٠٢٤: ٢٠٨٠ مليون يورو).

٩. صافي المكاسب من أنشطة الخزنة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفروق أسعار الصرف الأجنبي

معاد عرضها ⁸⁷	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	مليون يورو	مليون يورو
إعادة شراء الديون وإهاء المشتقات ذات الصلة	١	٣
صافي المكاسب من سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨٩	٥٢
صافي المكاسب من أنشطة التداول الأخرى	١٧٩	١٣
(خسائر)/مكاسب أسعار الصرف الأجنبي	(٢٤)	١
(خسائر)/مكاسب التداول المخصصة	(٧٩)	١٢
صافي المكاسب من أنشطة الخزنة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ومن أسعار الصرف الأجنبي	١٦٦	٨١

١٠. التغير في القيمة العادلة للتحوطات غير المؤهلة أو غير الفعالة

٢٠٢٤	٢٠٢٥
مليون يورو	مليون يورو
(١٠٢)	٣
(١٠٢)	٣
(١٤٤)	(٣)
(٢٤٦)	-

يتم الإفصاح عن ممارسات التحوط والمعالجة المحاسبية تحت عنوان "الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط" (يبدأ في الصفحة ٢٠) ضمن قسم "السياسات المحاسبية والأحكام المهنية" من هذا التقرير.

يمثل التغير في القيمة العادلة للتحوطات غير المؤهلة وغير الفعالة اختلالاً محاسبياً فيما يتعلق بعلاقات التحوط التي يقوم بها البنك، والتي إما لا تتأهل للمحاسبة عن التحوط أو لا تُعوض بالكامل عند قياسها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية. ومن المتوقع أن تنعكس هذه الفروقات بمرور الوقت مع اقتراب الأدوات الأساسية من تواريخ استحقاقها.

تحوطات القيمة العادلة – علاقات تحوط واحد لواحد

يطبق البنك محاسبة التحوط عندما توجد علاقة محددة، واحد لواحد بين أداة مشتقة للتحوط وأداة نقدية متحوط لها. وتنشأ هذه العلاقات في الغالب في سياق أنشطة اقتراض البنك، حيث يتم دمج السندات التي يُصدرها البنك مع مقايضات لتحويلها إلى ديون بسعر فائدة متغير بالعملة المطلوبة من قبل البنك. وعلى الرغم من أن هذه التحوطات متطابقة من حيث التدفقات النقدية، فقد تُطبق أساليب تقييم مختلفة على هذه التدفقات النقدية، اعتماداً على ممارسات السوق لتسعير أنواع مختلفة من الأدوات. لمزيد من المعلومات بشأن تحوطات القيمة العادلة، انظر الصفحة ٢٠ في قسم "السياسات المحاسبية والأحكام المهنية".

⁸⁷ في عرض العام السابق، تم إدراج "مكاسب/خسائر" أسعار الصرف الأجنبي ضمن "صافي المكاسب من أنشطة التداول الأخرى". ولوامة العرض مع العام الحالي، تمت إعادة عرض أرقام العام السابق لتعكس هذا التخصيص المعدل. ولا يؤثر هذا التعديل على الرصيد الإجمالي لـ "صافي المكاسب من أنشطة الخزنة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وأسعار الصرف الأجنبي".

توفر الجداول التالية معلومات حول الأدوات الموجودة ضمن علاقات التحوط المحددة.

التغيرات في القيمة العادلة المستخدمة في احتساب عدم فعالية التحوط	القيمة الدفترية الالتزامات	القيمة الدفترية الأصول	القيمة الاسمية	
٢.٢٥ مليون يورو	٢.٢٥ مليون يورو	٢.٢٥ مليون يورو	٢.٢٥ مليون يورو	أدوات التحوط
٨٦٣	(٢,٢٧٥)	٣,٥٣١	٤٨,٥٣٠	تحوطات القيمة العادلة - مخاطر أسعار الفائدة
٩	-	٢	٥٨٦	تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الصرف الأجنبي
١٦٢	(١٦)	٢٢٠	١٦,٠٣٠	تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الفائدة
١,٠٣٤	(٢,٢٩١)	٣,٧٥٣	٦٥,١٤٦	

التغيرات في القيمة العادلة المستخدمة في احتساب عدم فعالية التحوط	القيمة الدفترية الالتزامات	القيمة الدفترية الأصول	القيمة الاسمية	
٢.٢٤ مليون يورو	٢.٢٤ مليون يورو	٢.٢٤ مليون يورو	٢.٢٤ مليون يورو	أدوات التحوط
٥٣١ (١٣)	(٣,٠٣٧)	٢,٧٣٣	٤٣,٦٨٤	تحوطات القيمة العادلة - مخاطر أسعار الفائدة
	-	-	-	تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الصرف الأجنبي
٧٤	(٢)	٣٦٤	١٣,٠٨٠	تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الفائدة
٥٩٢	(٣,٠٣٩)	٣,٠٩٧	٥٦,٧٦٤	

يتم عرض القيمة الاسمية لأدوات التحوط حسب توقيت السداد في الجدول التالي.

أكثر من ٥ سنوات	من سنة إلى ٥ سنوات	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	من شهر إلى ٣ أشهر	أقل من شهر واحد	القيمة الاسمية	
١٩,٠٦٦ مليون يورو	١٧,٨٥٥ مليون يورو	٥,٥٣٧ مليون يورو	١,٥٢١ مليون يورو	٤,٥٥١ مليون يورو	٢.٢٥	تحوطات القيمة العادلة - مخاطر أسعار الفائدة
-	-	٤٢٣	١١٨	٤٥		تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الصرف الأجنبي
-	١٥,٥٨٠	٤٥٠	-	-		تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الفائدة
١٩,٠٦٦	٣٣,٤٣٥	٦,٤١٠	١,٦٣٩	٤,٥٩٦		

أكثر من ٥ سنوات	من سنة إلى ٥ سنوات	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	من شهر إلى ٣ أشهر	أقل من شهر واحد	القيمة الاسمية	
١٢,٠٩٩ مليون يورو	١٥,٧٨٣ مليون يورو	١١,٤٠٠ مليون يورو	٢,٦٥٢ مليون يورو	١,٧٥٠ مليون يورو	٢.٢٤	تحوطات القيمة العادلة - مخاطر أسعار الفائدة
-	-	-	-	-		تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الصرف الأجنبي
-	١٣,٠٨٠	-	-	-		تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الفائدة
١٢,٠٩٩	٢٨,٨٦٣	١١,٤٠٠	٢,٦٥٢	١,٧٥٠		

يتم الإبلاغ عن القيمة الدفترية لأدوات التحوط الخاصة بالبنك ضمن الأدوات المالية المشتقة في قائمة المركز المالي.

التغيرات في القيمة العادلة المستخدمة في احتساب عدم فعالية التحوط	التعديلات التراكمية للتحوط	القيمة الدفترية	
٢.٢٥ مليون يورو	٢.٢٥ مليون يورو	٢.٢٥ مليون يورو	البند المتحوط لها
١٠٦ (٩٦٦)	(٧٥) (١٣)	٧,٠٤٢ (٣٩,٢٠٦)	تحوطات القيمة العادلة - مخاطر أسعار الفائدة - الأصول
(٨٦٠)			تحوطات القيمة العادلة - مخاطر أسعار الفائدة - الالتزامات
(٩)			تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الصرف الأجنبي
(١٦٢)			تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الفائدة
(١,٠٣١)			

التغيرات في القيمة العادلة المستخدمة في احتساب عدم فعالية التحوط	التعديلات التراكمية للتحوط	القيمة الدفترية	
٢.٢٤ مليون يورو	٢.٢٤ مليون يورو	٢.٢٤ مليون يورو	البند المتحوط لها
٩٨ (٧٣١)	(١٩٠) ٤٥	٦,٣٢٥ (٣٨,٠٧٦)	تحوطات القيمة العادلة - مخاطر أسعار الفائدة - الأصول
(٦٣٣)			تحوطات القيمة العادلة - مخاطر أسعار الفائدة - الالتزامات
١٣			تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الصرف الأجنبي
(٧٤)			تحوطات التدفقات النقدية - مخاطر أسعار الفائدة
(٦٩٤)			

يتم الإبلاغ عن القيمة الدفترية للبنود المتحوط لها في قائمة المركز المالي ضمن سندات الدين في حالة الأصول المتحوط لها، والديون المثبتة بشهادات في حالة الالتزامات المتحوط لها. لا توجد تعديلات تحوط تراكمية على الالتزامات أو الأصول التي لم تعد تخضع لتعديل مكاسب وخسائر التحوط (٢٠٢٤: صفر)

تحوطات التدفقات النقدية

يطبق البنك محاسبة تحوط التدفقات النقدية على المعاملات التالية:

- عادة ما يقوم البنك بالتحوط سنويًا لتقليل مخاطر أسعار الصرف الأجنبي المرتبطة بتحمل النفقات الإدارية بالجنيه الإسترليني (تحوط النفقات). في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، قام البنك بالتحوط للنفقات الإدارية المتوقعة المقومة بالجنيه الإسترليني لعام ٢٠٢٦.
- كما يقوم البنك بالتحوط لتقلبات دخل الفوائد المتوقع من المعاملات المقومة باليورو (تحوط رأس المال). في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، تم التحوط لجزء من الدخل المتوقع من معاملات مستقبلية مقومة باليورو حتى عام ٢٠٢٧.

يتم تحديد العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط لأغراض تقييم فعالية التحوط عند الإثبات الأولى لأداة التحوط.

- بالنسبة لتحوط النفقات، وللتحوط من تقلب القيمة المعادلة باليورو للتدفقات النقدية للنفقات الإدارية بالجنيه الإسترليني، يتم إبرام أداة تحوط يتم بموجبها مبادلة التدفقات النقدية المتوقعة بالجنيه الإسترليني مقابل مبلغ ثابت باليورو.
- بالنسبة لتحوط رأس المال، وللتحوط من تقلب التدفقات النقدية للفوائد المقومة باليورو نتيجة تغير أسعار الفائدة، يتم إبرام أداة تحوط يتم بموجبها مبادلة دخل الفوائد المتغير باليورو مقابل عائد ثابت باليورو.

في كلتا الحالتين، يتحرك تقلب التدفقات النقدية للبند المتحوط له ولتقلب التدفقات النقدية لأداة التحوط عادة في اتجاه معاكس ومتساو استجابةً للتغيرات في نفس المخاطر المتحوط لها. نسب التحوط لهذه التحوطات تُحدد كما يلي:

- بالنسبة لتحوط النفقات، فإن القيمة الاسمية لأداة التحوط تعادل الجزء من النفقات المتوقعة بالجنيه الإسترليني المراد التحوط له.
- بالنسبة لتحوط رأس المال، فإن القيمة الاسمية لأداة التحوط تعادل القيمة المتوقعة للأصول المقومة باليورو في قائمة المركز المالي التي سيتم منها توليد التدفقات النقدية للفوائد المتغيرة.

تشمل المصادر الرئيسية المحتملة لعدم فعالية التحوط ما يلي:

- بالنسبة لتحوط النفقات: اختلافات في توقيت أو مقدار التدفقات النقدية بين النفقات المتوقعة والفعالية بالجنيه الإسترليني.
- بالنسبة لتحوط رأس المال: تغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة باليورو نتيجة خسائر تؤدي إلى احتفاظ البنك بأصول يورو أقل من المتوقع، أو تغيرات في نموذج أعمال البنك تؤدي إلى تثبيت دخل الفوائد باليورو لفترات أطول من المتوقع.

يوضح الجدول أدناه المبالغ المثبتة في الدخل الشامل الأخر والمنسوبة إلى تحوطات التدفقات النقدية. لا توجد مبالغ ضمن احتياطي إعادة التقييم تتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي لم تعد تخضع لمحاسبة التحوط (٢٠٢٤: صفر) في عام ٢٠٢٥، لم يتم إثبات أي مكاسب أو خسائر لعدم فعالية للتحوط في قائمة الدخل ناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية، كما كان الحال في ٢٠٢٤.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	تحوطات التدفقات النقدية
مليون يورو	مليون يورو	
(٩)	(٢٠)	التغيرات في القيمة العادلة المثبتة في الدخل الشامل الأخر
١١	(١٢)	مبالغ أُعيد تصنيفها إلى النفقات الإدارية العامة لمقابلة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي المتحوط لها
(٧٤)	(١٢٧)	مبالغ أُعيد تصنيفها إلى دخل الفوائد لمقابلة التغيرات في أسعار الفائدة المتحوط لها
(٧٢)	(١٥٩)	خسائر تحوطات التدفقات النقدية المثبتة في الدخل الشامل الأخر

تحولات القيمة العادلة – تحوط المحافظ

بالإضافة إلى علاقات التحوط واحد لواحد التي يُطبق عليها البنك محاسبة التحوط، يقوم البنك أيضًا بالتحوط من مخاطر أسعار الفائدة على مستوى إجمالي الأصول والالتزامات على أساس المحفظة، وهي الحالات التي لا يتم فيها تطبيق محاسبة التحوط. ينتج عن هذا النشاط إثبات المكاسب أو الخسائر الناشئة عن أدوات التحوط المشتقة في الفترات التي تحدث فيها، في حين أن التأثير المقابل الناتج عن الأدوات النقدية المتحوط لها يتراكم على مدى زمني مختلف، بما يتماشى مع أسعار الفائدة المطبقة على الفترات المحددة لتلك الأدوات، ويتم الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن أدوات التحوط ضمن بند التغير في القيمة العادلة للتحوط غير المؤهلة.

١.١ مخصصات انخفاض القيمة على استثمارات القروض المصرفية⁸⁸

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	(تكوين)/عكس مخصصات العام
(٥١)	٤٠	انخفاض قيمة استثمارات القروض بالتكلفة المستهلكة في المرحلتين الأولى والثانية
١٢٨	(١٤٥)	انخفاض قيمة استثمارات القروض بالتكلفة المستهلكة في المرحلة الثالثة ⁸⁹
(٧)	(٣)	تكاليف التحوط المرتبطة ⁹⁰
٧٠	(١٠٨)	مخصصات انخفاض قيمة استثمارات القروض المصرفية بالتكلفة المستهلكة
(١)	٥٠	انخفاض قيمة استثمارات القروض بالقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر في المرحلتين الأولى والثانية
٤٢	(٦٢)	انخفاض قيمة استثمارات القروض بالقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر في المرحلة الثالثة
١١١	(١٢٠)	مخصصات انخفاض قيمة استثمارات القروض المصرفية
٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	التغير في المخصصات
(١,٨٣١)	(١,٦٠٠)	في ١ يناير/كانون الثاني
٧٧	(١٠٥)	(تكوين)/عكس مخصصات العام في قائمة الدخل ⁹¹
٧	١٦	دخل الفوائد المستحقة المشطوبة على القروض المتدهورة اثتمانيًا حديثًا
٤٠	٣٠	فك تأثير الخصم للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لأصول المرحلة الثالثة
(٣٠)	٦٦	تعديلات أسعار الصرف الأجنبي
١٤١	٦٠	عكس مقابل مبالغ تم شطبها
(٤)	-	استرداد مبالغ سبق شطبها
(١,٦٠٠)	(١,٥٣٣)	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
		تحليل بين:
(٤٤٨)	(٤٤٦)	مخصصات المرحلتين الأولى والثانية لاستثمارات القروض غير السيادية بالتكلفة المستهلكة
(١٨٣)	(١١٨)	مخصصات المرحلتين الأولى والثانية لاستثمارات القروض السيادية بالتكلفة المستهلكة
(٩٦٩)	(٩٦٩)	مخصصات المرحلة الثالثة لاستثمارات القروض بالتكلفة المستهلكة
(١,٦٠٠)	(١,٥٣٣)	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

لغرض حساب المخصصات وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تُصنّف القروض المقاسة بالتكلفة المستهلكة ضمن ثلاث مراحل.

- المرحلة الأولى: تُصنّف القروض ضمن المرحلة الأولى عند منحها. وفي هذه المرحلة، يُحتسب الانخفاض في القيمة على أساس المحفظة، ويعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لهذه الأصول خلال فترة ١٢ شهرًا.
- المرحلة الثانية: تُدرج في هذه المرحلة القروض التي شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ منحها، لكنها لا تزال قروضًا عاملة. في هذه المرحلة، يُحتسب المخصص على أساس المحفظة، ويعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر هذه الأصول.
- المرحلة الثالثة: تُدرج في هذه المرحلة القروض التي توجد أدلة محددة على تدهورها اثتمانيًا. في هذه المرحلة، تُحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة على كامل الفترة لكل أصل على حدة.

88 بلغت مخصصات القروض المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ١٢٧ مليون يورو (١٣٦.٢٠٢٤ مليون يورو) وتشكل هذه المخصصات جزءًا من الرصيد الإجمالي للقروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في قائمة المركز المالي.

89 يشمل ٣١٧ مليون يورو من المخصصات الجديدة مقابل ١٧٢ مليون يورو من المخصصات المعكوسة (١٠.٦٠٢٠٢٤ مليون يورو مقابل ٢٣٠ مليون يورو على التوالي).

90 تُشكّل المخصصات للقومة بعلامات غير البورو تعرضات لخاطر أسعار الصرف الأجنبي، والتي تقوم الخزنة بالتحوط لها. وبمقدار ما يتم تنفيذ هذه التحوطات بأسعار تختلف عن الأسعار المستخدمة في نظام المحاسبة في البنك لتحويل المخصصات إلى ما يعادلها باليورو، يُثبت الفارق كجزء من إجمالي مخصصات العام في قائمة الدخل.

91 لا يشمل مخصصات الضمانات المسجلة ضمن الالتزامات الأخرى، ولا تكاليف التحوط المسجلة ضمن التغير في القيمة العادلة لأدوات التحوط.

يُعرض أدناه تحليل لتغيرات استثمارات القروض المصرفية والمحافظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، وكذلك مخصصات خسائر انخفاض القيمة المرتبطة بها لكل مرحلة من مراحل انخفاض القيمة.

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثالثة)	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثانية)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا (المرحلة الأولى)	٢٠٢٥
٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
١٢٦	٦٤	٦١	١	التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة - القروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٣	٤٣	(٤٠)	-	في ١ يناير/كانون الثاني
١٠	٢٠	(١٠)	-	النقل للمرحلة الثالثة - تدهور الائتمان
(١١)	-	(١١)	-	تغيرت في النموذج أو معايير المخاطر
١٢٨	١٢٧	-	١	تغيرت أسعار الصرف الأجنبي والتغيرات الأخرى
				في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

الإجمالي	قروض المرحلة الثالثة	قروض المرحلة الثانية	قروض المرحلة الأولى	٢٠٢٥
٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
٧٩٠	٦٧	٤٧	٦٧٦	التغير في القروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(١٨٤)	(١٢)	-	(١٧٢)	في ١ يناير/كانون الثاني
-	١١٧	(١١٧)	-	السداد/التسويات
(٦)	(٦٣)	٥٧	-	النقل للمرحلة الثالثة - تدهور الائتمان
٣٩	٢٥	(٢١)	٣٥	تغيرت في الخسائر الائتمانية المتوقعة
(١٦)	٣٦	٣٤	(٨٦)	التغير في إعادة تقييم القيمة العادلة
٦٢٣	١٧٠	-	٤٥٣	تغيرت أسعار الصرف الأجنبي والتغيرات الأخرى
				في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الفترة (المرحلة الثالثة)	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الفترة (المرحلة الثانية)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا (المرحلة الأولى)	٢٠٢٤
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
٢٠٤	١٥٢	٥١	١	التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة - القروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	١	(١)	-	في ١ يناير/كانون الثاني
(٤٧)	(٤٧)	-	-	النقل للمرحلة الأولى
(٣٦)	(٤٣)	٧	-	النقل للمرحلة الثانية - زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية
٥	١	٤	-	تغيرت في النموذج أو معايير المخاطر
١٢٦	٦٤	٦١	١	تغيرت أسعار الصرف الأجنبي والتغيرات الأخرى
				في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

الإجمالي	قروض المرحلة الثالثة	قروض المرحلة الثانية	قروض المرحلة الأولى	٢٠٢٤
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
١٠٠٢٤	٩١	٧٨	٨٥٥	التغير في القروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(٣٣٤)	(٩٢)	(١)	(٢٤١)	في ١ يناير/كانون الثاني
-	٢٥	(٢٥)	-	النقل للمرحلة الأولى
٧٨	٨٨	(١٠)	-	النقل للمرحلة الثانية - زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية
(٤٧)	(٤٧)	-	-	السداد/التسويات
٥٣	-	٤	٤٩	تغيرت في الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٦	٢	١	١٣	التغير في إعادة تقييم القيمة العادلة
٧٩٠	٦٧	٤٧	٦٧٦	تغيرت أسعار الصرف الأجنبي والتغيرات الأخرى
				في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

١.٢ المصروفات الإدارية العامة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
(٤٠٢)	(٤٥٤)	تكاليف الموظفين
(١٢٤)	(١٥٧)	المصروفات العامة
(٥٢٦)	(٦١١)	المصروفات الإدارية العامة
٤	٣	رسملة التكاليف المباشرة المتعلقة بمنح القروض
(٥٢٢)	(٦٠٨)	صافي المصروفات الإدارية العامة

يتكبد البنك معظم نفقاته بالجنهه الإستراتيجي. وقد بلغ ما يعادل المصروفات الإدارية العامة للبنك بالجنهه الإستراتيجي، باستثناء الإهلاك والإستهلاك، ٥٢١ مليون جنهه إستراتيجي (٤٦٥:٢٠٢٤ مليون جنهه إستراتيجي).

أدرجت الرسوم التالية مقابل الأعمال التي نفذها المدققون الخارجيون للبنك ضمن المصروفات العامة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف يورو	ألف يورو	
(١,٨٢٤)	(١,٩٨٥)	خدمات التدقيق والتأكيد
(٤١٨)	(٢٢٨)	تدقيق حسابات البنك
(٥٣)	(٣٦)	التأكيد على إطار الضوابط الداخلية
-	(١,٣٦٦)	تدقيق خطة التقاعد
(٢,٢٩٥)	(٣,٦١٥)	تأكيد مجلس معايير الاستدامة الدولية
		إجمالي خدمات التدقيق والتأكيد ⁹³

١٣. إيداعات لدى المؤسسات الائتمانية وسلف مقدمة إليها

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
٦,٠١٣	٦,٨٥٧	تحليل بين:
١٨,٧٨٠	٢٠,٨٢٩	النقد وما في حكمه
٢٤,٧٩٣	٢٧,٦٨٦	إيداعات ومبالغ مستحقة أخرى متداولة
		في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

يمثل النقد وما في حكمه تلك الإيداعات والمبالغ المستحقة التي لا يتجاوز أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر. ويُعرف مصطلح "متداول" على أنه الأصول التي تستحق خلال الاثني عشر شهرًا القادمة أو الالتزامات المستحقة خلال نفس الفترة، بينما تُصنّف جميع الأصول أو الالتزامات الأخرى على أنها "غير متداولة".

كما يتضمن رصيد النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ مبلغ ١٠١ مليون يورو (٤٤:٢٠٢٤ مليون يورو) من "النقد المقيد"، ولا يمكن تحويل هذا النقد المقيد إلى خارج روسيا.

١٤. سندات الدين

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
١,٣٥٧	٢,١٩٥	سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٩,٤٨٠	١٠,٣٤٠	سندات الدين بالتكلفة المسهولة
١٠,٨٣٧	١٢,٥٣٥	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
		تحليل بين:
٢,٩١٨	٣,٦٣٣	متداول
٧,٩١٩	٨,٩٠٢	غير متداول
١٠,٨٣٧	١٢,٥٣٥	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

لم تُسجل أي خسائر انخفاض في القيمة تتعلق بسندات الدين في عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: صفر)

١٥. الأصول المالية الأخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
٢,٧٣٣	٣,٥٣١	القيمة العادلة للمشتقات المعينة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة
٣٦٤	٢٢٢	القيمة العادلة للمشتقات المعينة كأدوات تحوط للتدفقات النقدية
٢,٤٧٣	١,٣٨٠	القيمة العادلة لمشتقات المحفظة غير المعينة كأدوات تحوط
١٣٩	٩٦	القيمة العادلة للمشتقات المرتبطة بالمحفظة المصرفية
١,٠٢٥	٢,٩٣٢	رأس المال المدفوع مستحق القبض
٧٤٣	٦٦٧	الفوائد المستحقة القبض
١١٠	١٦٦	صافي أصول خطة التقاعد
٧٨	١٧٠	أصول الضمانات
١١٦	١٢٤	أخرى
٧,٧٨١	٩,٢٧٨	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
		تحليل بين:
٢,٤١٨	٢,٢٦٦	متداول
٥,٣٦٣	٧,٠١٢	غير متداول
٧,٧٨١	٩,٢٧٨	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

93 قدم المدقق الخارجي أيضًا خدمات تدقيق بقيمة ١٠٠ مليون يورو (١,٩:٢٠٢٤ مليون يورو) تتعلق بصناديق غير موحدة بديها البنك، بالإضافة إلى خدمات غير تدقيقية بقيمة ٦,٦ مليون يورو (٢,١:٢٠٢٤ مليون يورو) تتعلق بالبنك والصناديق التي يديرها.

١٦. استثمارات القروض المصرفية بالتكلفة المستهلكة

إجمالي القروض ٢٠٢٤	القروض غير السيادية ٢٠٢٤	القروض السيادية ٢٠٢٤	إجمالي القروض ٢٠٢٥	القروض غير السيادية ٢٠٢٥	القروض السيادية ٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
٣٢,٩٤٨	٢٤,٨٥٨	٨,٠٩٠	٣٥,٦٢٧	٢٧,٠٠٦	٨,٦٢١	في ١ يناير/كانون الثاني
١١,٦٩٣	٩,٥٤٧	٢,١٤٦	١٢,٣٣١	١٠,٣٢٥	٢,٠٠٦	عمليات الصرف
(٩,٣٢٢)	(٧,٦٦٦)	(١,٦٥٦)	(٩,٧٥٩)	(٧,٩٨٢)	(١,٧٧٧)	السداد والسداد المبكر
٤٦	٤٦	-	١	١	-	إعادة قياس القروض المتدهورة انتمائياً سابقاً
٥٩١	٥٠٠	٩١	(١,٤٣٣)	(١,١٥٩)	(٢٧٤)	تغيرات أسعار الصرف الأجنبي
(١٨٨)	(١٣٨)	(٥٠)	(٤٣٩)	(٢٦٧)	(١٧٢)	تغيرات تعديل سعر الفائدة الفعلي
(١٤١)	(١٤١)	-	(٦٠)	(٦٠)	-	الشطب
٣٥,٦٢٧	٢٧,٠٠٦	٨,٦٢١	٣٦,٢٦٨	٢٧,٨٦٤	٨,٤٠٤	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
(١,٦٠٠)	(١,٢٣٦)	(٣٦٤)	(١,٥٣٣)	(١,١٧٣)	(٣٦٠)	مخصصات انخفاض القيمة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
٣٤,٠٢٧	٢٥,٧٧٠	٨,٢٥٧	٣٤,٧٣٥	٢٦,٦٩١	٨,٠٤٤	صافي القروض بعد خصم مخصصات انخفاض القيمة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
						تحليل بين:
٦,١١٧			٦,٢٢٤			متداول
٢٧,٩١٠			٢٨,٥١١			غير متداول
٣٤,٠٢٧			٣٤,٧٣٥			صافي القروض بعد خصم مخصصات انخفاض القيمة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، صنف البنك ١٤٢ استثماراً في القروض بالتكلفة المستهلكة ضمن المرحلة الثالثة (متدهورة انتمائياً)، بإجمالي أصول تشغيلية بلغت ٢,٧٩٣ مليون يورو (١٣٧:٢٠٢٤) قرضاً بإجمالي ٢,٠٩٠ مليون يورو. وبلغت مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة على هذه الأصول ٩٦٩ مليون يورو (٢٠٢٤:٩٦٩ مليون يورو).

١٧. استثمارات القروض المصرفية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
١,٠٢٤	٧٩٠	القروض غير السيادية
		في ١ يناير/كانون الثاني
٤٨	٣٩	التغير في القيمة العادلة
٨٣	(٦)	التغير في الخسارة الائتمانية المتوقعة
٧	١	الفوائد المُرسلة
(٣٣٤)	(١٨٤)	السداد والسداد المبكر
١١	(١١)	تغيرات أسعار الصرف الأجنبي
(٢)	(٦)	تغيرات تعديل سعر الفائدة الفعلي
(٤٧)	-	الشطب
٧٩٠	٦٢٣	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
		تحليل بين:
١٢٨	٦١	متداول
٦٦٢	٥٦٢	غير متداول
٧٩٠	٦٢٣	صافي القروض بعد خصم مخصصات انخفاض القيمة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، صنف البنك ثلاثة استثمارات في القروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن المرحلة الثالثة (متدهورة انتمائياً)، بإجمالي أصول تشغيلية بلغ ٢٢٠ مليون يورو (٢٠٢٤:٢٠٢٤) قرضاً بإجمالي ١٣٦ مليون يورو. وبلغت خسائر انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة على هذه الأصول ١٢٧ مليون يورو (٢٠٢٤:٦٤ مليون يورو).

١٨. استثمارات القروض المصرفية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الإجمالي	غير السيادية	السيادية	الإجمالي	غير السيادية	السيادية
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
٨٤٣	٨٠٣	٤٠	٩٤٥	٩٠٥	٤٠
(١)	٤	(٥)	(٣٢)	(٤٦)	١٤
١٣٤	١٣٤	-	١٨٢	١٨٢	-
(٦٠)	(٦٠)	-	(١٧٦)	(١٧٦)	-
٢٩	٢٤	٥	(٢٦)	(٢٢)	(٤)
-	-	-	-	-	-
٩٤٥	٩٠٥	٤٠	٨٩٣	٨٤٣	٥٠
في ١ يناير/كانون الثاني					
التغير في القيمة العادلة					
عمليات الصرف					
السداد والسداد المبكر					
تغيرات أسعار الصرف الأجنبي					
الشطب					
في ٣١ ديسمبر/كانون الأول					
تحليل بين:					
متداول					
غير متداول					
١٠٩			٣٤		
٨٣٦			٨٥٩		
٩٤٥			٨٩٣		
في ٣١ ديسمبر/كانون الأول					

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، صنف البنك سبعة استثمارات في القروض بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل على أنها متعثرة، بإجمالي أصول تشغيلية بلغ ١٦٩ مليون يورو (٢٠٢٤: سبعة قروض بإجمالي أصول تشغيلية ١٠٦ مليون يورو). وبلغ صافي خسائر القيمة العادلة لهذه الأصول ١١٧ مليون يورو (٢٠٢٤: ٦٦ مليون يورو).

١٩. استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة العادلة
الإجمالي	المرجحة	غير المرجحة	الإجمالي	المرجحة	غير المرجحة
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو
٤,٧٣٨	١,٤٦٠	٣,٢٧٨	٥,١٢٩	١,٥٤٢	٣,٥٨٧
٩٥٦	١٨٤	٧٧٢	٧٧١	٨١	٦٩٠
(٥٠٨)	(١٠٣)	(٤٠٥)	(٧٧١)	(٢٩٨)	(٤٧٣)
-	١	(١)	-	(٥)	٥
(٥٧)	-	(٥٧)	(٣)	-	(٣)
٥,١٢٩	١,٥٤٢	٣,٥٨٧	٥,١٢٦	١,٣٢٠	٣,٨٠٦
في ٣١ ديسمبر/كانون الأول					
تعديل القيمة العادلة					
في ١ يناير/كانون الثاني					
التغير في القيمة العادلة					
٨٨٢	٦١	٨٢١	١,٤١٠	٢٤٧	١,١٦٣
٥٢٨	١٨٦	٣٤٢	٥١	٢٣٦	(١٨٥)
١,٤١٠	٢٤٧	١,١٦٣	١,٤٦١	٤٨٣	٩٧٨
في ٣١ ديسمبر/كانون الأول					
القيمة العادلة ٣١ ديسمبر/كانون الأول					
٦,٥٣٩	١,٧٨٩	٤,٧٥٠	٦,٥٨٧	١,٨٠٣	٤,٧٨٤

ترد المعلومات المالية الموجزة بشأن استثمارات الأسهم التي يمتلك فيها البنك نسبة ٢٠ في المائة أو أكثر من رأس مال الجهة المستثمر فيها في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (شركات رأس المال المخاطر الزميلة) في الملاحظة رقم ٣١ بعنوان "الأطراف ذات العلاقة" تبدأ في الصفحة ٨٨.

٢٠. استثمارات الأسهم للخزنة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

تحتفظ الخزنة باستثمار استراتيجي في شركة "صندوق صرف العملات"، وذلك بغرض الوصول إلى أدوات التحوط وإدارة المخاطر في عملات الأسواق الأقل تطوراً. كما يمتلك البنك حصة اسمية بحته في "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك" (نظام سوفيت)، حيث تُعد العضوية شرطاً للمشاركة في هذا النظام.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	استثمارات الأسهم المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
مليون يورو	مليون يورو	شركة صندوق صرف العملات
١٩١	٢١٤	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
١٩١	٢١٤	

لم يتم استلام أي دخل من توزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات خلال عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: صفر)

٢١. الأصول غير الملموسة

تكاليف تطوير برمجيات الحاسوب لعام ٢٠٢٤ مليون يورو	تكاليف تطوير برمجيات الحاسوب لعام ٢٠٢٥ مليون يورو	
٣٢٤	٣٦٦	التكلفة
٤٢	٤١	في ١ يناير/كانون الثاني
-	(١٣)	الإضافات
٣٦٦	٣٩٤	التخارجات
		في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
(١٧٢)	(٢٠٢)	الإهلاك المتراكم
(٣٠)	(٣١)	في ١ يناير/كانون الثاني
-	٦	مصرفات
(٢٠٢)	(٢٢٧)	التخارجات
		في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
١٦٤	١٦٧	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

٢٢. الممتلكات والمعدات

الإجمالي ٢٠٢٥ مليون يورو	أخرى ٢٠٢٥ مليون يورو	أصول حق الاستخدام ٢٠٢٥ مليون يورو	المعدات المكتبية ٢٠٢٥ مليون يورو	العقارات ٢٠٢٥ مليون يورو	
٥٣٤	٣٣	٣٣٥	٢٧	١٣٩	التكلفة
٨	-	٦	١	١	في ١ يناير/كانون الثاني
(٥)	-	(٣)	(١)	(١)	الإضافات
٥٣٧	٣٣	٣٣٨	٢٧	١٣٩	التخارجات
					في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
(١٣٤)	(١٧)	(٦٩)	(١٨)	(٣٠)	الإهلاك المتراكم
(٣٥)	(٢)	(٢١)	(٣)	(٩)	في ١ يناير/كانون الثاني
٥	-	١	٢	٢	مصرفات
(١٦٤)	(١٩)	(٨٩)	(١٩)	(٣٧)	التخارجات
					في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
٣٧٣	١٤	٢٤٩	٨	١٠٢	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥
الإجمالي ٢٠٢٤ مليون يورو	أخرى ٢٠٢٤ مليون يورو	أصول حق الاستخدام ٢٠٢٤ مليون يورو	المعدات المكتبية ٢٠٢٤ مليون يورو	العقارات ٢٠٢٤ مليون يورو	
٥٢٦	٣٣	٣٢٩	٢٦	١٣٨	التكلفة
١٠	-	٦	٢	٢	في ١ يناير/كانون الثاني
(٢)	-	-	(١)	(١)	عمليات النقل
٥٣٤	٣٣	٣٣٥	٢٧	١٣٩	التخارجات
					في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
(١٠٠)	(١٥)	(٤٨)	(١٥)	(٢٢)	الإهلاك المتراكم
(٣٥)	(٢)	(٢١)	(٤)	(٨)	في ١ يناير/كانون الثاني
١	-	-	١	-	مصرفات
(١٣٤)	(١٧)	(٦٩)	(١٨)	(٣٠)	التخارجات
					في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
٤٠٠	١٦	٢٦٦	٩	١٠٩	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤

٢٣. الاقتراضات

٢٠٢٤ ⁹⁴	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
(٢٩٥)	(٥٩٢)	مبالغ مستحقة للمؤسسات ائتمانية وأطراف ثالثة أخرى
(٨٤٩)	(٩٢١)	المبالغ المستحقة للمؤسسات الائتمانية
(٢٥٢)	(٢٧٠)	المبالغ المحتفظ بها كضمان
(١,٣٩٦)	(١,٧٨٣)	المبالغ المحتفظ بها وتُدار نيابةً عن أطراف ثالثة ⁹⁵
(١,٢٦٩)	(١,٣٠٦)	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
		منها متداول:

٢٤. ديون ممثلة بشهادات

تُعرض أدناه ديون البنك القائمة المثبتة بشهادات بحسب العملة. يتم التحوط لجزء كبير من هذه الديون بعلاقة تحوط (واحد لواحد) باستخدام مقايضات عملات متقاطعة. وفي هذه الإصدارات من السندات، ونظرًا لأن التدفقات النقدية للسندات تُقابلها تدفقات نقدية مكافئة من المقايضة، فإن تكلفة تمويل البنك تُحسب فعليًا بعملة جانب التمويل في المقايضة. لذلك، يعرض الجدول أدناه أيضًا الديون القائمة المثبتة بشهادات بحسب العملة بعد الأخذ في الاعتبار تحوطات العملات.

العملة بعد المقايضة	فئات إصدار السندات	العملة بعد المقايضة	فئات إصدار السندات	
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
-	(٥٨٦)	-	(٧٦٠)	دولار أسترالي
-	(٧١٣)	-	(٧٦٢)	ريال برازيلي
-	(٢٥٤)	-	(٥٢١)	فرنك سويسري
-	(٨٣٩)	-	(٣٠٣)	يوان صيني
(١١,١٩٩)	(٩,٦٦٦)	(٧,٧٤٨)	(١٠,١٣٧)	يورو
(٥٥٧)	(٥٩٩)	(٣٤٤)	(٣٤٤)	لاري جورجي
-	(٨٣٨)	-	(٣٧٦)	روبية إندونيسية
-	(١,٦٠١)	-	(١,٨٤٦)	روبية هندية
(٩٥١)	(١,٠٣٥)	(٧٩٠)	(٨٢١)	تينغي كازاخستاني
-	(٧٢٥)	-	(٧٠١)	بيزو مكسيكي
-	(٢,١٧٤)	-	(١,٩٨٣)	ليرة تركية
(٦٤٦)	(٧١٨)	(٢٠٩)	(٢٨٥)	زلوتي بولندي
(٥٥٥)	(٣,١٩٢)	(٥٢٢)	(٥,١٤٤)	جنيه إسرائيلي
-	(٩٧٩)	-	(١,١٨٧)	كرونة سويدية
-	(٦٧٥)	-	(٥٧٣)	راند جنوب أفريقي
(٣٩,٤٥٥)	(٢٧,٣٦٤)	(٤٧,٠٨٥)	(٢٩,٣٤٠)	دولار أمريكي
(٤٧٥)	(١,٩٢٠)	(٣٤١)	(١,٩٥٦)	عملات أخرى
(٥٣,٨٣٨)	(٥٣,٨٣٨)	(٥٧,٠٣٩)	(٥٧,٠٣٩)	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

عندما يمارس الطرف المقابل في المقايضة حقه في إنهاء مقايضة التحوط قبل تاريخ الاستحقاق القانوني، يلتزم البنك بممارسة الحق نفسه على السند الذي أصدره.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	
(١٣,٤٧٥)	(٩,٩٨٥)	تحليل بين:
(٤٠,٣٦٣)	(٤٧,٠٥٤)	متداول ⁹⁶
(٥٣,٨٣٨)	(٥٧,٠٣٩)	غير متداول
		الديون المثبتة بشهادات في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

خلال العام، قام البنك باسترداد سندات وأذونات متوسطة الأجل قبل تاريخ الاستحقاق بقيمة ٣١٦ مليون يورو (٢٤:٢٠٢٤ مليون يورو)، مما أسفر عن تحقيق صافي مكاسب قدره مليون يورو (٢٤:٢٠٢٠ ملايين يورو).

94 في العرض السابق لهذا الإفصاح، تم تصنيف مبلغ ١٢٧ مليون يورو بشكل غير صحيح على أنه متداول، وبعد ذلك تغييرًا في التصنيف فقط، ولم يكن هناك أي خطأ في الرصيد الإجمالي للبند "المبالغ المستحقة للمؤسسات ائتمانية وأطراف ثالثة أخرى".

95 انظر للاطلاع رقم ٣٢ في الصفحة ٩٦ من التفاصيل حول الأطراف الثالثة.

96 يُحدد تصنيف الائتمات كـ "متداولة" باحتمال للمدة الزمنية المتوقعة حتى الاستحقاق وبالنسبة للديون غير القابلة للاستدعاء، يستند ذلك إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية؛ أما الديون القابلة للاستدعاء، فيُحدد هذا التاريخ ضمن فترة تقع بين أقرب تاريخ استدعاء وتاريخ الاستحقاق التعاقدية، ويتم احتسابه استنادًا إلى متوسط مرجح لتوزيع احتمالات تواريخ الاستدعاء المستقبلية، بما في ذلك تاريخ الاستحقاق الهائي. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ رصيد الدين الذي كان مستحقًا تعاقديًا أو فعليًا للاستدعاء خلال الاثني عشر شهرًا التالية مبلغ ١٥,٨٤٨ مليون يورو (٢٤:٢٠٢٠: ١٨,٨٤٠ مليون يورو).

يوضح الجدول أدناه تسوية التغيرات في الاقتراضات (بما في ذلك المبالغ المستحقة لمؤسسات الائتمان والأطراف الثالثة الأخرى والديون المثبتة بشهادات) للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، ويشمل ذلك كلاً من التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية.⁹⁷

الرصيد الختامي ٢٠٢٥	صفقات قيد التسوية مليون يورو	تغيرات أسعار الصرف الأجنبي مليون يورو	تعديل التحوط بالقيمة العادلة مليون يورو	صافي التدفقات النقدية مليون يورو	الرصيد الافتتاحي ٢٠٢٥ مليون يورو	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥
٥٨,٨٢٢	٤٥	(٤,٩٤٩)	٧٤٦	٧,٧٤٦	٥٥,٢٣٤	الاقتراضات
الرصيد الختامي ٢٠٢٤	صفقات قيد التسوية مليون يورو	تغيرات أسعار الصرف الأجنبي مليون يورو	تعديل التحوط بالقيمة العادلة مليون يورو	صافي التدفقات النقدية مليون يورو	الرصيد الافتتاحي ٢٠٢٤ مليون يورو	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤
٥٥,٢٣٤	٨	١,٤٨٢	٦٧٩	٧,٨٥٦	٤٥,٢٠٩	الاقتراضات

٢٥. التزامات مالية أخرى

٢٠٢٤ مليون يورو	٢٠٢٥ مليون يورو	
(٣,٠٣٧)	(٢,٢٧٥)	القيمة العادلة للمشتقات المعينة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة
(٢)	(١٦)	القيمة العادلة للمشتقات المعينة كأدوات تحوط للتدفقات النقدية
(٩٨٩)	(٨١٧)	القيمة العادلة للمشتقات المحفظة غير المعينة كأدوات تحوط
(٥٦)	(٩٩)	القيمة العادلة للمشتقات الأخرى المرتبطة بالمحفظة المصرفية
(٦٨٨)	(٦٨٧)	فوائد مستحقة الدفع
(٣٢٢)	(٢٩٢)	مبالغ مستحقة الدفع لصندوق المشاركة في رأس المال
(٣٦٥)	(٣٤٢)	التزامات عقود الإيجار
(١٠٠)	(٢٠٣)	التزامات الضمانات
(٣٥٨)	(٣٥٨)	أخرى
(٥,٩١٧)	(٥,٠٨٩)	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
		تحليل بين:
(١,٧٤٧)	(١,٧١٧)	متداول
(٤,١٧٠)	(٣,٣٧٢)	غير متداول
(٥,٩١٧)	(٥,٠٨٩)	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

٢٦. رأس المال المكتتب

الإجمالي ٢٠٢٤ مليون يورو	عدد الأشهر ٢٠٢٤	الإجمالي ٢٠٢٥ مليون يورو	عدد الأشهر ٢٠٢٥	
٣٤,٠٠٠	٣,٤٠٠,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٣,٤٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به
٣٠,٩٨٤	٣,٠٩٨,٤٣٧	٣٣,٥٧٣	٣,٣٥٧,٢٧١	• رأس المال المكتتب
٣,٠١٦	٣,٠١٥,٦٣	٤٢٧	٤٢,٧٢٩	• رأس المال غير المكتتب
٣٤,٠٠٠	٣,٤٠٠,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٣,٤٠٠,٠٠٠	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

يُقسّم رأس مال البنك إلى أسهم مدفوعة وأسهم قابلة للاستدعاء، وتبلغ القيمة الاسمية لكل سهم ١٠,٠٠٠ يورو. في عام ٢٠٢٣، وافق مجلس المحافظين على زيادة رأس المال المصرح به من خلال إصدار ٤٠٠,٠٠٠ سهم مدفوع جديد بإجمالي ٤,٠ مليار يورو (القرار رقم ٢٦٥، الصادر في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣). وكان الموعد النهائي للاكتتاب في هذه الزيادة هو ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥. وأي قرار بتمديد الموعد يتطلب صدور قرار جديد من مجلس المحافظين.

تُثبت جميع الاكتتابات في هذه الزيادة كرأس مال مدفوع رهناً بقيام الأعضاء المكتتبين بالوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالسداد. وبلغت قيمة الاكتتابات الإضافية المستلمة لهذه الزيادة الرأسمالية كما في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ مبلغ ٣,٧٩٩ مليون يورو (٢٠٢٤: ١,٢٢٠ مليون يورو). ويُطلب من الأعضاء المكتتبين السداد على أقساط سنوية، وقد بدأ ذلك في ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٢٥ وسيستمر حتى ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٢٩. وبحلول ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، تم سداد ٨٢١ مليون يورو.

97 تشمل التزامات التمويل لدى البنك الديون المثبتة بشهادات والتزامات عقود الإيجار ويمكن التطلع على تسوية مماثلة للتغيرات في التزامات عقود الإيجار في الصفحتين ٩٠ و٩١ (في الملاحظة ٢٩).

تنص المادة ٤٢,١ من الاتفاقية على أنه في حال إنهاء عمليات البنك، تظل مسؤولية جميع الأعضاء عن جميع الاكتتابات غير المستدعاة في رأس المال قائمة إلى أن يتم سداد جميع مطالب الدائنين، بما في ذلك المطالبات المحتملة. وتُجيز الاتفاقية لأي عضو الانسحاب من البنك، وفي هذه الحالة يلتزم البنك بإعادة شراء أسهم ذلك العضو، ولم يسبق لأي عضو أن انسحب من عضوية البنك. يوضح الجدول التالي حركة الأسهم المكتتب بها ورأس المال المدفوع خلال العام.

عدد إجمالي رأس المال الأسهم	عدد إجمالي رأس المال الأسهم	عدد إجمالي رأس المال الأسهم	عدد إجمالي رأس المال الأسهم
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥
٢٩,٧٦٠,٧٧	٢,٩٧٦,٠٧٧	٣٠,٩٨٤,٣٧	٣,٠٩٨,٤٣٧
١,٢١٩,٥٤	١٢١,٩٥٤	٢,٥٧٩,٠٦	٢٥٧,٩٠٦
٤,٠٦	٤٠٦	٩,٢٨	٩٢٨
٣٠,٩٨٤,٣٧	٣,٠٩٨,٤٣٧	٣٣,٥٧٢,٧١	٣,٣٥٧,٢٧١

في ١ يناير/كانون الثاني

- الاكتتابات في الزيادة العامة لرأس المال
- اكتتابات أخرى

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

يعرض الجدول التالي بياناً باكتتابات رأس المال، يبين مقدار الأسهم المدفوعة والأسهم القابلة للاستدعاء التي اكتتب بها كل عضو، إلى جانب عدد الأصوات. وبموجب المادة ٢٩ من الاتفاقية، تُخفّض حقوق التصويت للأعضاء الذين لم يسدّدوا أي جزء من المبالغ المستحقة عن اكتتاباتهم في رأس المال تخفيضاً نسبياً إلى حين السداد.

بيان اكتتابات رأس المال

رأس المال المدفوع للاستدعاء	رأس المال القابل للاستدعاء	إجمالي رأس المال	عدد الأصوات ⁹⁸	إجمالي الأسهم (العدد)	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥
١٠,٢٩	٢٣,٧٥	٣٤,٠٤	٣,٤٠٤	٣,٤٠٤	ألمانيا
٠,٣٧	١,٦٦	٢,٠٣	٢٠٣	٢٠٣	الجزائر
٥,١٤	١١,٨٦	١٧,٠٠	١,٧٠٠	١,٧٠٠	أرمينيا
١٠,٢,٩٤	٢٣٧,٥٤	٣٤٠,٤٨	٣٤,٠٤٨	٣٤,٠٤٨	أستراليا
٢٣٤,٧٠	٥٤١,٥٩	٧٧٦,٢٩	٧٧,٦٢٩	٧٧,٦٢٩	النمسا
١٠,٢٩	٢٣,٧٥	٣٤,٠٤	٣,٤٠٤	٣,٤٠٤	أذربيجان
١٢,٥٢	٤٧,٥٠	٦٠,٠٢	٦,٠٠٢	٦,٠٠٢	بيلاروسيا
٢٣٤,٧٠	٥٤١,٥٩	٧٧٦,٢٩	٧٧,٦٢٩	٧٧,٦٢٩	بلجيكا
٠,٣٧	١,٦٦	٢,٠٣	٢٠٣	٢٠٣	بنين
١٠,٥٧	٤٠,١٤	٥٠,٧١	٥,٠٧١	٥,٠٧١	البوسنة والهرسك
٨١,٣٢	١٨٧,٦٥	٢٦٨,٩٧	٢٦,٨٩٧	٢٦,٨٩٧	بلغاريا
٣٥٠,٠٠	٨٠٧,٦٤	١,١٥٧,٦٤	١١٥,٧٦٤	١١٥,٧٦٤	كندا
٩,١٤	٢٣,٧٥	٣٢,٨٩	٣,٢٨٩	٣,٢٨٩	الصين
٠,٣٧	١,٦٦	٢,٠٣	٢٠٣	٢٠٣	كوت ديفوار
٣٧,٥٢	٨٦,٦٠	١٢٤,١٢	١٢,٤١٢	١٢,٤١٢	كرواتيا
١٠,٢٩	٢٣,٧٥	٣٤,٠٤	٣,٤٠٤	٣,٤٠٤	قبرص
٨٧,٨٤	٢٠٢,٦٩	٢٩٠,٥٣	٢٩,٠٥٣	٢٩,٠٥٣	التشيك
١٢٣,٥٢	٢٨٥,٠٥	٤٠٨,٥٧	٤٠,٨٥٧	٤٠,٨٥٧	الدنمارك
١٢,١٩	٢٣,٨٢	٣٥,٠١	٣,٥٠١	٣,٥٠١	مصر
١٠,٢٩	٢٣,٧٥	٣٤,٠٤	٣,٤٠٤	٣,٤٠٤	إستونيا
٣٠,٨,٨٣	٧١٢,٦٣	١,٠٢١,٤٦	١٠٢,١٤٦	١٠٢,١٤٦	بنك الاستثمار الأوروبي
٣٠,٨,٨٣	٧١٢,٦٣	١,٠٢١,٤٦	١٠٢,١٤٦	١٠٢,١٤٦	الاتحاد الأوروبي
١٢٨,٦٨	٢٩٦,٩٢	٤٢٥,٦٠	٤٢,٥٦٠	٤٢,٥٦٠	فنلندا
٨٧٦,٨٣	٢,٠٢٣,٢٨	٢,٩٠٠,١١	٢٩٠,٠١١	٢٩٠,٠١١	فرنسا
١٠,٢٩	٢٣,٧٥	٣٤,٠٤	٣,٤٠٤	٣,٤٠٤	جورجيا
٨٧٦,٨٣	٢,٠٢٣,٢٨	٢,٩٠٠,١١	٢٩٠,٠١١	٢٩٠,٠١١	ألمانيا
٦٦,٩٠	١٥٤,٣٩	٢٢١,٢٩	٢٢,١٢٩	٢٢,١٢٩	اليونان
٨١,٣٢	١٨٧,٦٥	٢٦٨,٩٧	٢٦,٨٩٧	٢٦,٨٩٧	المجر
١٠,٢٩	٢٣,٧٥	٣٤,٠٤	٣,٤٠٤	٣,٤٠٤	أيسلندا
٣,١١	٨,٠٧	١١,١٨	١,١١٨	١,١١٨	الهند
٠,٣٧	١,٦٦	٢,٠٣	٢٠٣	٢٠٣	العراق
٣٠,٨٨	٧١,٢٦	١٠٢,١٤	١٠,٢١٤	١٠,٢١٤	أيرلندا
٦٦,٩٠	١٥٤,٣٩	٢٢١,٢٩	٢٢,١٢٩	٢٢,١٢٩	إسرائيل
٨٧٦,٨٣	٢,٠٢٣,٢٨	٢,٩٠٠,١١	٢٩٠,٠١١	٢٩٠,٠١١	إيطاليا
٨٧٦,٨٣	٢,٠٢٣,٢٨	٢,٩٠٠,١١	٢٩٠,٠١١	٢٩٠,٠١١	اليابان
٣,١١	٨,٠٧	١١,١٨	١,١١٨	١,١١٨	الأردن
٢٣,٦٧	٥٤,٦٢	٧٨,٢٩	٧,٨٢٩	٧,٨٢٩	كازاخستان
٠,٣٧	١,٦٦	٢,٠٣	٢٠٣	٢٠٣	كينيا
١٠,٢,٩٤	٢٣٧,٥٤	٣٤٠,٤٨	٣٤,٠٤٨	٣٤,٠٤٨	جمهورية كوريا
١,٨٢	٤,٧٥	٦,٥٧	٦٥٧	٦٥٧	كوسوفو
٦,٢٦	١٤,٧٥	٢١,٠١	١,٣٤٦	٢,١٠١	جمهورية قبرغيزستان
١٠,٢٩	٢٣,٧٥	٣٤,٠٤	٣,٤٠٤	٣,٤٠٤	لاتفيا
١,٧٩	٨,٠٧	٩,٨٦	٩٨٦	٩٨٦	لبنان

٩٨ تم تخفيض القوة التصويتية للأعضاء الذين لم يسدّدوا أي جزء من المبالغ المستحقة عليهم فيما يتعلق بالتزامهم بشأن الأسهم المدفوعة بنسبة تعادل نسبة المبلغ غير المسدّد إلى إجمالي قيمة الأسهم المدفوعة المكتتب بها من قبل ذلك العضو وبناؤه عليه، فإن إجمالي عدد الأصوات القابلة للممارسة يقل عن إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها.

رأس المال القابل للاستدعاء					في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥
رأس المال المدفوع	رأس المال القابل للاستدعاء	إجمالي رأس المال	عدد الأصوات ⁹⁸	إجمالي التسهيم (العدد)	الأعضاء
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	(العدد)	(العدد)	
١,٧٩	٨,٠٧	٩,٨٦	٩٨٦	٩٨٦	ليبيا
٢,٠٥	٤,٧٤	٦,٧٩	٦٧٩	٦٧٩	ليختنشتاين
١٠,٢٩	٢٣,٧٥	٣٤,٠٤	٣,٤٠٤	٣,٤٠٤	ليتوانيا
٢٠,٥٨	٤٧,٥٠	٦٨,٠٨	٦,٨٠٨	٦,٨٠٨	لوكسمبورغ
٠,٩١	١,٤٧	٢,٣٨	٢٣٨	٢٣٨	مالطة
١٠,٥١	٣٤,٥٠	٤٥,٠١	٤,٥٠١	٤,٥٠١	المكسيك
١٠,٢٩	٢٣,٧٥	٣٤,٠٤	٣,٤٠٤	٣,٤٠٤	مولدوفا
٠,٦٣	٢,٣٦	٢,٩٩	٢٩٩	٢٩٩	منغوليا
٢,٠٥	٤,٧٤	٦,٧٩	٦٧٩	٦٧٩	الجبل الأسود
٨,٦٠	١٩,٣٥	٢٧,٩٥	٢,٧٩٥	٢,٧٩٥	المغرب
٢٥٥,٢٩	٥٨٩,١٠	٨٤٤,٣٩	٨٤,٤٣٩	٨٤,٤٣٩	هولندا
٣,٥٠	٧,٠٠	١٠,٥٠	١,٠٥٠	١,٠٥٠	نيوزيلندا
٠,٩٥	٤,٢٧	٥,٢٢	٥٢٢	٥٢٢	نيجيريا
٦,٦٧	١٣,٣١	١٩,٩٨	١,٩٩٨	١,٩٩٨	مقدونيا الشمالية
١٢٨,٦٨	٢٩٦,٩٢	٤٢٥,٦٠	٤٢,٥٦٠	٤٢,٥٦٠	التروبيج
١٣١,٧٦	٣٠٤,٠٥	٤٣٥,٨١	٤٣,٥٨١	٤٣,٥٨١	بولندا
٤٣,٢٣	٩٩,٧٦	١٤٢,٩٩	١٤,٢٩٩	١٤,٢٩٩	البرتغال
٤٩,٤١	١١٤,٠٢	١٦٣,٤٣	١٦,٣٤٣	١٦,٣٤٣	رومانيا
٢٥٠,٤١	٩٥٠,١٧	١,٢٠٠,٥٨	١٢٠,٠٥٨	١٢٠,٠٥٨	روسيا
٠,٦٤	١,٦٦	٢,٣٠	٢٣٠	٢٣٠	سان مارينو
٠,٣٧	١,٦٦	٢,٠٣	٢٠٣	٢٠٣	السنغال
٤٨,١١	١١١,٠٥	١٥٩,١٦	١٥,٩١٦	١٥,٩١٦	صربيا
٤٣,٩٢	١٠١,٣٦	١٤٥,٢٨	١٤,٥٢٨	١٤,٥٢٨	جمهورية سلوفاكيا
٢١,٥٩	٤٩,٨٢	٧١,٤١	٧,١٤١	٧,١٤١	سلوفينيا
٣٥٠,٠٠	٨٠٧,٦٤	١,١٥٧,٦٤	١١٥,٧٦٤	١١٥,٧٦٤	إسبانيا
٢٣٤,٧٠	٥٤١,٥٩	٧٧٦,٢٩	٧٧,٦٢٩	٧٧,٦٢٩	السويد
٢٣٤,٧٠	٥٤١,٥٩	٧٧٦,٢٩	٧١,٥٤٥	٧٧,٦٢٩	سويسرا
٩,٠٨	١٤,٧٥	٢٣,٨٣	٢,٣٨٣	٢,٣٨٣	طاجيكستان
١,٧٩	٨,٠٧	٩,٨٦	٩٨٦	٩٨٦	تونس
١١٨,٣٧	٢٧٣,١٦	٣٩١,٥٣	٣٩,١٥٣	٣٩,١٥٣	تركيا
٠,٦٣	١,٤٧	٢,١٠	٢١٠	٢١٠	تركمنستان
٨٢,٣٥	١٩٠,٠٣	٢٧٢,٣٨	٢٧,٢٣٨	٢٧,٢٣٨	أوكرانيا
٠,٦٤	١,٦٦	٢,٣٠	٢٣٠	٢٣٠	الإمارات العربية المتحدة
٨٧٦,٨٣	٢,٠٣٣,٢٨	٢,٩١٠,١١	٢٩٠,٠١١	٢٩٠,٠١١	المملكة المتحدة
١,٠٢٦,٠٤	٢,٣٧٥,٤٤	٣,٤٠١,٤٨	٣٤٠,١٤٨	٣٤٠,١٤٨	الولايات المتحدة الأمريكية
١٣,١٥	٣,٠٩٧	٤٤٤,١٢	٤٤,٤١٢	٤٤,٤١٢	أوزبكستان
١٠,٠١٨,٨٥	٢٣,٥٥٣,٨٦	٣٣,٥٧٢,٧١	٣,٣٥٠,٤٣٢	٣,٣٥٧,٢٧١	رأس المال المكتتب به من قبل الأعضاء

٢٧. الاحتياطات والأرباح المحتجزة⁹⁹

الإجمالي مليون يورو	الاحتياطات العامة والأرباح المحتجزة مليون يورو	احتياطات إعادة التقييم مليون يورو	صندوق المساهمين الخاص (مليون يورو)	صناديق التعاون لمنطقة جنوب وشرق المتوسط مليون يورو	احتياطي خسائر القروض مليون يورو	الاحتياطي الخاص مليون يورو	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥
							في ١ يناير/كانون الثاني
١٧,٨٧٨	١٥,٩٦٥	٤٩٢	٧٨٠	٢	٣٣٣	٣٠٦	صافي (الخسارة)/الربح للعام
١,٣٣٧	١,٤٠١	-	(٦٤)	-	-	-	تحويلات صافي الدخل المعتمدة من مجلس المحافظين
(١٠)	(٢٠٥)	-	١٩٥	-	-	-	الحركة في احتياطي خسائر القروض
-	(١٨)	-	-	-	١٨	-	إعادة تقييم استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل
٢٣	-	٢٣	-	-	-	-	الشامل الأخر
٤٣	-	٤٣	-	-	-	-	إعادة تقييم استثمارات القروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل
(٣)	-	(٣)	-	-	-	-	الشامل الأخر
(١٥٩)	-	(١٥٩)	-	-	-	-	التغيرات في قيمة أدوات التحوط المثبتة في الدخل الشامل الأخر -
٥٢	٥٢	-	-	-	-	-	تحويلات القيمة العادلة
١٩,١٦١	١٧,١٩٥	٣٩٦	٩١١	٢	٣٥١	٣٠٦	التغيرات في قيمة أدوات التحوط المثبتة في الدخل الشامل الأخر -
							تحويلات التدفقات النقدية
							الحركات الاكتوارية في نظام المزايا المحددة
							في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

الإجمالي مليون يورو	الاحتياطات العامة والأرباح المحتجزة مليون يورو	احتياطات إعادة التقييم مليون يورو	صندوق المساهمين الخاص (مليون يورو)	صناديق التعاون لمنطقة جنوب وشرق المتوسط مليون يورو	احتياطي خسائر القروض مليون يورو	الاحتياطي الخاص مليون يورو	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤
							في ١ يناير/كانون الثاني
١٦,٠٥٠	١٤,٣٤٥	٤٤٧	٦٧١	٢	٢٧٩	٣٠٦	صافي (الخسارة)/الربح للعام
١,٧٤٤	١,٧٩٢	-	(٤٨)	-	-	-	تحويلات صافي الدخل المعتمدة من مجلس المحافظين
(٢٠)	(١٧٧)	-	١٥٧	-	-	-	الحركة في احتياطي خسائر القروض
-	(٥٤)	-	-	-	٥٤	-	إعادة تقييم استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل
٣٤	-	٣٤	-	-	-	-	الشامل الأخر
٤٣	-	٤٣	-	-	-	-	إعادة تقييم استثمارات القروض بالقيمة العادلة من خلال الدخل
٤٠	-	٤٠	-	-	-	-	الشامل الأخر
(٧٢)	-	(٧٢)	-	-	-	-	التغيرات في قيمة أدوات التحوط المثبتة في الدخل الشامل الأخر -
٥٩	٥٩	-	-	-	-	-	تحويلات القيمة العادلة
١٧,٨٧٨	١٥,٩٦٥	٤٩٢	٧٨٠	٢	٣٣٣	٣٠٦	التغيرات في قيمة أدوات التحوط المثبتة في الدخل الشامل الأخر -
							تحويلات التدفقات النقدية
							الحركات الاكتوارية في نظام المزايا المحددة
							في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

يُحتفظ بالاحتياطي الخاص، وفقاً للمادة ١٦ من اتفاقية إنشاء البنك، لمقابلة الخسائر الناشئة عن استثمارات البنك في القروض والأسهم وضماناته. وقد تم تكوين الاحتياطي الخاص، وفقاً لسياسات البنك المالية، من خلال تخصيص ١٠٠ في المائة من الرسوم والعمولات المؤهلة التي يتلقاها البنك والمرتبطة بالقروض والضمانات وعمليات الاكتتاب في بيع الأوراق المالية. في عام ٢٠١١، قرر مجلس الإدارة أن حجم الاحتياطي الخاص كافٍ في المستقبل المنظور.

في عام ٢٠٠٥، أنشأ البنك احتياطي خسائر القروض ضمن حقوق ملكية الأعضاء، لتخصيص مبلغ من الأرباح المحتجزة يعادل الفرق بين خسائر الانخفاض في القيمة المتوقعة على مدى عمر محفظة القروض والمبلغ المثبت في قائمة المركز المالي للبنك وفقاً لقواعد المعايير الدولية للتقارير المالية لانخفاض القيمة.

تم إنشاء صناديق التعاون لمنطقة جنوب وشرق المتوسط في عام ٢٠١١ لتقديم المساعدة الفنية لاقتصادات الدول الأعضاء في منطقة جنوب وشرق المتوسط.

واستحوذ البنك على السيطرة على صندوق المساهمين الخاص في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢ من خلال مساهمة رأسمالية مقدّمة من أعضاء البنك. وتمثل المبالغ المحتفظ بها في هذا الاحتياطي الزيادة الإضافية في احتياطات البنك نتيجة توحيد "صندوق المساهمين الخاص".

تتضمن احتياطات إعادة التقييم التغيرات في القيمة العادلة المثبتة في أصول والتزامات البنك والمدرجة ضمن الدخل الشامل الأخر، وتشمل:

- التغيرات في القيمة العادلة على الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغت مكاسب التقييم المتراكم على هذه الأصول ٢٠٨ ملايين يورو (٢٠٢٤: ١٤٩ مليون يورو).
- تعديلات التقييم على أدوات التحوط المخصصة المعينة كتحوطات قيمة عادلة، والتي تُعزى إلى التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي، وتُحرم هذه المكاسب أو الخسائر المؤجلة من الاحتياطات على مدى العمر المتبقي لعلاقة التحوط. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ المكسب المؤجل على هذه الأدوات ٦١ مليون يورو (٢٠٢٤: ٦٣ مليون يورو).
- تعديلات التقييم على أدوات التحوط المعينة كتحوطات تدفقات نقدية، وتُحرم هذه المكاسب أو الخسائر المؤجلة من الاحتياطات عندما تؤثر التدفقات النقدية المتحوط لها على الربح أو الخسارة. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ المكسب المؤجل على تحوطات التدفقات النقدية المعينة والمحتفظ بها ضمن الاحتياطات ١٢٧ مليون يورو (٢٠٢٤: ٢٨٥ مليون يورو).

99 توفّر المعلومات الواردة في هذا الجدول عرضاً بدلاً من بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد الوارد في الصفحة ١٧. ويُقال بنداً "احتياطي إعادة التقييم" و"احتياطي التحوط" المعروفان في بيان التغيرات في حقوق الملكية بنداً "احتياطات إعادة التقييم" الوارد في هذا الجدول. كما تقابل الاحتياطات الأخرى الواردة في هذا الجدول بندياً "إعادة القياس الاكتواري" و"الأرباح المحتجزة" الظاهرين في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تمثل الاحتياطات العامة والأرباح المحتجزة جميع الاحتياطات باستثناء المبالغ المخصصة لاحتياطات أخرى، وتتكون أساسًا من الأرباح المحتجزة.

خلال عام ٢٠٢٥، وافق مجلس المحافظين على تحويل مبلغ ٢٠٥ ملايين يورو من صافي الدخل لإعادة تخصيصه من الموارد الرأسمالية العادية لأغراض أخرى، وقد سُجل هذا المبلغ في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد لعام ٢٠٢٥. وبموجب القرار رقم ٢٩١، تم تخصيص ١٩٥ مليون يورو إلى صندوق المساهمين الخاص التابع للبنك، و١٠ ملايين يورو كمساهمة في الصندوق الائتماني للضفة الغربية وقطاع غزة التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

٢٨. تعهدات و ضمانات غير مسجوة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	تحليل حسب الأداة
		التعهدات غير المسجوة
١٤,١٥٧	١٤,٨١٩	القروض
١,٧٨٣	١,٩٦٨	استثمارات الأسهم
١٥,٩٤٠	١٦,٧٨٧	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
		الضمانات
١,٩٤٩	١,٨٠٨	ضمانات تمويل التجارة
٢,٠٢٣	٣,١٢٦	ضمانات أخرى
٣,٩٧٢	٤,٩٣٤	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
١٩,٩١٢	٢١,٧٢١	التعهدات والضمانات غير المسجوة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

٢٩. عقود الإيجار

يستأجر البنك مبنى مقره الرئيسي في لندن وجميع مباني مكاتب التمثيل المقيم التابعة له في البلدان التي يستثمر فيها. وتُعد هذه عقود إيجار تجارية تشغيلية قياسية، وقد تتضمن خيارات تجديد ومراجعات دورية للقيمة الإيجارية. وفي الغالب، لا يمكن إلغاؤها خلال سير الأعمال المعتاد دون أن يتكبد البنك غرامات كبيرة. وتُعد عقد إيجار مبنى المقر الرئيسي للبنك هو الأكثر أهمية.

وفي ١ مايو/أيار ٢٠١٩، أبرم البنك اتفاقية إيجار لمدة ٢٠ عامًا، يبدأ في عام ٢٠٢٢، وذلك لمبنى مقره الرئيسي الجديد في لندن. ويحتفظ البنك بخيار إنهاء هذا العقد بعد ١٥ عامًا.

الإجمالي	عقود إيجار مكاتب التمثيل المقيم	عقد إيجار المقر الرئيسي	
٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	أصول حق الاستخدام
٣٣٥	٣٧	٢٩٨	في ١ يناير/كانون الثاني
٦	٦	-	الإضافات
(١)	(١)	-	عقود إيجار منتهية
(٢)	(٢)	-	مدفوعات إيجار متغيرة
٣٣٨	٤٠	٢٩٨	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
			الإهلاك
(٦٩)	(١٨)	(٥١)	في ١ يناير/كانون الثاني
(٢١)	(٧)	(١٤)	مصروفات
١	١	-	عقود إيجار منتهية
(٨٩)	(٢٤)	(٦٥)	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
٢٤٩	١٦	٢٣٣	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

الإجمالي	عقود إيجار مكاتب التمثيل المقيم	عقد إيجار المقر الرئيسي	
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	أصول حق الاستخدام
٣٢٩	٣١	٢٩٨	في ١ يناير/كانون الثاني
٦	٦	-	الإضافات
٣٣٥	٣٧	٢٩٨	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
			الإهلاك
(٤٨)	(١٠)	(٣٨)	في ١ يناير/كانون الثاني
(٢١)	(٨)	(١٣)	مصروفات
(٦٩)	(١٨)	(٥١)	في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
٢٦٦	١٩	٢٤٧	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

الإجمالي	عقود إيجار مكاتب التمثيل المقيم	عقد إيجار المقر الرئيسي	
٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
(٣٦٥)	(٢٠)	(٣٤٥)	التزامات عقود الإيجار ¹⁰⁰
(٤)	(١)	(٣)	في ١ يناير/كانون الثاني
١٣	٨	٥	مصروف الفوائد
(٦)	(٦)	-	مدفوعات عقود الإيجار
١	١	-	الإضافات
١٩	١	١٨	مدفوعات إيجار متغيرة
(٣٤٢)	(١٧)	(٣٢٥)	تغيرات أسعار الصرف الأجنبي
			في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

الإجمالي	عقود إيجار مكاتب التمثيل المقيم	عقد إيجار المقر الرئيسي	
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
(٣٤٤)	(٢٠)	(٣٢٤)	التزامات عقود الإيجار
(٥)	(١)	(٤)	في ١ يناير/كانون الثاني
٨	٨	-	مصروف الفوائد
(٦)	(٦)	-	مدفوعات عقود الإيجار
(١٨)	(١)	(١٧)	الإضافات
(٣٦٥)	(٢٠)	(٣٤٥)	تغيرات أسعار الصرف الأجنبي
			في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

يوضح الجدول أدناه مدفوعات عقود الإيجار غير المخصومة الناشئة عن التزامات عقود الإيجار.

الإجمالي	أكثر من ١٠ سنوات	من ٥ إلى ١٠ سنوات	من سنة إلى ٥ سنوات	أقل من سنة	
٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
(٣٧٤)	(١٤٣)	(١١١)	(٩٧)	(٢٣)	مدفوعات الإيجار المستقبلية
٣٢	٥	١٠	١٣	٤	التدفقات النقدية المستقبلية غير المخصومة لعقود الإيجار
(٣٤٢)	(١٣٨)	(١٠١)	(٨٤)	(١٩)	عبء الفوائد الضمنية
					القيمة الحالية لالتزامات الإيجار

٣٠. خطط تقاعد الموظفين

هناك خطتان للتقاعد معمول بهما: خطة الراتب النهائي وهي خطة مزايا محددة يساهم فيها البنك فقط. وخطة المساهمات المحددة وهي خطة يُساهم فيها كلٌّ من البنك والموظفين، ويتخذ فيها المشاركون قراراتهم الاستثمارية بشكل فردي. توفر كلتا الخطتين مبلغًا مقطوعًا عند مغادرة الموظف للبنك أو عند بلوغه سن التقاعد، مما يعني أن التزامات خطة التقاعد تجاه الموظفين بعد مغادرتهم البنك أو تقاعدهم محدودة إلى الحد الأدنى، (وتقتصر على تعديلات التضخم على المزايا غير المسحوبة أو المؤجلة بموجب خطة الراتب النهائي)، وأن قيمة التزامات الخطة ليست حساسة بشكل جوهري لتوقعات الوفيات.

خطة المزايا المحددة

يجري خبير اكتواري مؤهل تقييمًا اکتواريًا كاملاً لخطة الراتب النهائي مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات باستخدام طريقة الوحدة الائتمانية المتوقعة، مع إجراء تقييم مرحلي مبسط سنويًا. وقد أجرى أحدث تقييم كامل في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٣، وتم تحجيره لأغراض معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩: مزايا الموظفين، إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥. تم احتساب القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة وتكلفة الخدمة الحالية باستخدام طريقة رصيد الوحدة الائتمانية المتوقعة.

تتمثل المخاطر الأساسية المرتبطة بخطة الراتب النهائي في احتمال أن تكون أصولها أقل من التزاماتها. وتشمل هذه المخاطر، مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان المرتبطة بالاستثمارات، ومخاطر السيولة المرتبطة بسداد الالتزامات عند استحقاقها، ويتحمل البنك هذه المخاطر بالكامل، نظرًا لأن الخطة ممولة بالكامل من قبله، وتقع مسؤولية استراتيجية استثمار الخطة على لجنة استثمار خطة التقاعد.

وتهدف إدارة مخاطر الاستثمار إلى تقليل مخاطر انخفاض القيمة الإجمالية لأصول خطة الراتب النهائي وتعظيم فرص تحقيق مكاسب عبر المحافظة الاستثمارية بالكامل. ويتحقق ذلك من خلال تنوع الأصول للحد من مخاطر السوق والائتمان إلى مستوى مقبول. فعلى سبيل المثال، تُعد استثمارات الخطة في الأدوات غير النقدية وسندات الحكومة هي استثمارات قائمة على صناديق، بما يتيح لها تنوع تعرضها عبر عدد من الاستثمارات الأساسية.

تقوم لجنة استثمارات خطة التقاعد بإدارة مخاطر الائتمان بشكل سلمي من خلال اختيار صناديق تستثمر في سندات حكومية بدلاً من سندات الشركات، وللحد من مخاطر السوق، تجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي مع المستشار الاستثماري للخطة لمراجعة أداء جميع الصناديق مقارنةً بالمؤشرات المرجعية الخاصة بها. ولا يتم اتباع أي استراتيجيات لمطابقة الأصول والالتزامات فيما يخص خطة الراتب النهائي.

وإذا كانت قيمة أصول الخطة أقل من التزاماتها في تاريخ أي تقييم اکتواري، فإن سياسة البنك تقضي بمراجعة وضع تمويل الخطة واتخاذ قرار بشأن وضع خطة التعافي إذا لزم الأمر. وعادةً، تتضمن خطة التعافي تحقيق أداء استثماري يفوق التوقعات، أو تقديم مساهمات إضافية من البنك، أو كليهما. وفي حال تقدير انخفاض أصول الخطة إلى أقل من ٩٠ في المائة من التزام المزايا المحددة، يتوقع البنك تقديم مساهمات إضافية لرفع مستوى التمويل إلى ٩٠ في المائة على الأقل في أقرب وقت ممكن.

المبالغ المثبتة في قائمة المركز المالي هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٨٢٢	٨٨٨	القيمة العادلة لأصول الخطة
(٧١٧)	(٧٢٢)	القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة
١١٠	١٦٦	صافي أصل المزايا المحددة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول
٤٩	١١٠	التغير في صافي أصل المزايا المحددة (المُرح ضمن "أصول أخرى"):
٥٠	٥١	في ١ يناير/كانون الثاني
(٤٨)	(٤٧)	المساهمات المدفوعة ¹⁰¹
٥٩	٥٢	إجمالي المصروفات كما يلي:
١١٠	١٦٦	تأثيرات إعادة القياس المثبتة في الدخل الشامل الأخر
		في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

المبالغ المثبتة في قائمة الدخل هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
(٥٥)	(٤٨)	تكلفة الخدمة الحالية
٣	(٦)	تأثير التغير في أسعار الصرف الأجنبي
٤	٧	صافي دخل الفوائد

الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
%٥,٣٥	%٥,٣٥	معدل الخصم
%٥,٣٥	%٥,٣٥	العائد المتوقع على أصول الخطة
%٣,٥٥	%٣,١٠	تضخم الأسعار
%٣,٥٥	%٣,١٠	زيادة الرواتب (للعام التالي)
%٣,٥٥	%٣,١٠	الزيادات المستقبلية في الرواتب (بعد العام التالي)
٩ سنوات	٩ سنوات	متوسط المدة المرجح للالتزام المزايا المحددة

تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية الرئيسية:

معدل الخصم	الافتراض:	الحساسية	(انخفاض)/زيادة في التزام المزايا المحددة مليون يورو
معدل الخصم	%٥,٣٥	+٠,٥٪ سنويًا	(٢٦)
تضخم الأسعار	%٥,٣٥	-٠,٥٪ سنويًا	٢٨
تضخم الأسعار	%٣,١٠	+٠,٢٥٪ سنويًا	١٣
تضخم الأسعار	%٣,١٠	-٠,٢٥٪ سنويًا	(١٢)

تم تحديد تحليلات الحساسية هذه استنادًا إلى تغيرات محتملة بشكل معقول في الافتراضات ذات الصلة في نهاية الفترة المالية، مع ثبات جميع الافتراضات الأخرى. وقد لا يكون تحليل الحساسية أعلاه ممثلًا للتغير الفعلي في التزام المزايا المحددة، إذ من غير المرجح أن تحدث التغيرات في الافتراضات بشكل مستقل عن بعضها البعض، نظرًا لاحتمال وجود ترابط بينها.

الدرجة	غير المدرجة	المدرجة	الإجمالي	غير المدرجة	المدرجة	توزيع أصول الخطة
٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٤	
مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو	
٣٩٨	-	٣٧٠	٣٩٨	-	٣٧٠	الأشهر
٤٨٦	-	٤٥٢	٤٨٦	-	٤٥٢	سندات مرتبطة بالموشر
-	٤	-	٤	٤	-	أخرى
٨٨٤	٤	٨٢٢	٨٨٨	٤	٨٢٧	القيمة العادلة لأصول الخطة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	التغيرات في القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة هي كما يلي:
مليون يورو	مليون يورو	
(٦٨٣)	(٧١٧)	القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة في ١ يناير/كانون الثاني
(٥٥)	(٤٨)	تكلفة الخدمة
(٣١)	(٣٥)	تكلفة الفائدة
(٣٦)	٣٨	تأثير التغير في أسعار الصرف الأجنبي
٥٩	١٢	مكاسب اكتوارية ناجمة عن تغيرات في الافتراضات ¹⁰²
٢٩	٢٨	المنافع المدفوعة
(٧١٧)	(٧٢٢)	القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

٢٠٢٤	٢٠٢٥	التغيرات في القيمة العادلة لأصول الخطة هي كما يلي:
مليون يورو	مليون يورو	
٧٣٢	٨٢٧	القيمة الحالية لأصول الخطة في ١ يناير/كانون الثاني
٣٥	٤٢	دخل الفوائد على أصول الخطة
-	٤٠	العائد على الأصول بما يتجاوز معدل الخصم
٣٩	(٤٤)	تأثير التغير في أسعار الصرف الأجنبي
٥٠	٥١	المساهمات المدفوعة
(٢٩)	(٢٨)	المنافع المدفوعة
٨٢٧	٨٨٨	القيمة الحالية لأصول الخطة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
مليون يورو	مليون يورو	مكاسب وخسائر الخيرة
(٧١٧)	(٧٢٢)	التزام المزايا المحددة
٨٢٧	٨٨٨	أصول الخطة
١١٠	١٦٦	الفاصل
		خسائر الخيرة على التزامات الخطة:
(١٥)	(١٢)	المبلغ
(٪٢,١)	(٪١,٧)	النسبة من القيمة الحالية لالتزامات الخطة
		العائد الفعلي على أصول الخطة ناقص دخل الفوائد
-	٤٠	المبلغ
٪٠,٠	٪٤,٥	نسبة من القيمة الحالية لأصول الخطة

خطة المساهمات المحددة

تم إثبات المصروف في قائمة الدخل بموجب خطة المساهمات المحددة بمبلغ ٢٨ مليون يورو (٢٧:٢٠٢٤ مليون يورو)، وهو مدرج في "المصروفات الإدارية العامة".

مزايا الموظفين طويلة الأجل الأخرى

يحافظ البنك على خطة مزايا طبية بعد التقاعد بهدف توفير مبلغ مقطوع للموظفين الذين تقاعدوا من البنك والذين تبلغ أعمارهم ٥٠ عامًا أو أكثر ولديهم خدمة لا تقل عن سبع سنوات، لمساعدتهم على شراء تغطية تأمين طبي. وقد بلغ إجمالي المصروف للعام ٨ ملايين يورو (١٥:٢٠٢٤ مليون يورو).

٣.١ الأطراف ذات العلاقة

لدى البنك الأطراف ذات العلاقة التالية:

كبار موظفي الإدارة

يشمل كبار موظفي الإدارة الرئيس، وأعضاء اللجنة التنفيذية، والمديرين التنفيذيين، ومدير مكتب الرئيس.

بلغت الرواتب والمزايا الأخرى المستحقة لكبار موظفي الإدارة لعام ٢٠٢٥ مبلغ ٢٠ مليون يورو (١٩:٢٠٢٤ مليون يورو). وتشمل الرواتب والمزايا قصيرة الأجل للموظفين ١٦ مليون يورو (١٥:٢٠٢٤ مليون يورو)، ومزايا ما بعد الخدمة ٤ ملايين يورو (٣:٢٠٢٤ ملايين يورو)، ومزايا إنهاء الخدمة ٠ يورو (١:٢٠٢٤ مليون يورو).

وبالجنيه الإسترليني، بلغت الرواتب والمزايا الأخرى المستحقة لكبار موظفي الإدارة لعام ٢٠٢٥ مبلغ ١٧ مليون جنيه إسترليني (١٧:٢٠٢٤ مليون جنيه إسترليني)، وتشمل الرواتب ومزايا الموظفين بقيمة ١٤ مليون جنيه إسترليني (١٣:٢٠٢٤ مليون)، ومزايا ما بعد الخدمة ٣ ملايين جنيه إسترليني (٣:٢٠٢٤ ملايين)، ومزايا إنهاء الخدمة ٠ جنيه إسترليني (١:٢٠٢٤ مليون جنيه إسترليني).

شركات رأس المال الاستثماري الزميلة

بصفته مؤسسة تعمل في مجال رأس المال الاستثماري، استثمر البنك في عدد من الشركات الزميلة التي يُحاسب عنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، ووفقًا للقوائم المالية المدققة لعام ٢٠٢٤ (وحيث لم تتوفر، أحدث المعلومات الإدارية غير المدققة) للشركات المُستثمر فيها، بلغ إجمالي أصول هذه الشركات ٢١,٩ مليار يورو (٢٠:٢٠٢٤ مليار يورو)، وبلغ إجمالي التزاماتها ١٥,١ مليار يورو (١٤:٤:٢٠٢٤ مليار يورو). وخلال العام المنتهي في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، حققت هذه الشركات دخلاً قدره ٢,٣ مليار يورو (٢,٧:٢٠٢٣ مليار يورو) وحققت صافي ربح قبل الضريبة قدره ٠,٧ مليار يورو (٠,٨:٢٠٢٣ مليار يورو).

بالإضافة إلى ذلك، في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ رصيد التمويل القائم المقدم من البنك لهذه الشركات ١٢٨ مليون يورو (٩٩:٢٠٢٤ مليون يورو)، وقد حقق عنها دخل فوائد قدره ٦ ملايين يورو خلال العام (٧:٢٠٢٤ ملايين يورو).

في عام ٢٠٢٥، لم تُعتبر أي من هذه الشركات الزميلة ذات أهمية نسبية فردية¹⁰³ للبنك.

الصناديق الخاصة

تُنشأ الصناديق الخاصة وفقًا للمادة ١٨ من اتفاقية إنشاء البنك، ويتم إدارتها وفقًا لأحكام القواعد واللوائح لكل صندوق خاص على حدة. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد الصناديق الخاصة، بما في ذلك صندوق المساهمين الخاص، التي يديرها البنك ١٥ صندوقًا (١٦:٢٠٢٤ صندوقًا). وباستثناء صندوق المساهمين الخاص¹⁰⁴، بلغ إجمالي التعهدات المعلنة والرسوم المرتبطة بها ٥,٠ مليار يورو (٤,٣:٢٠٢٤ مليار يورو).

يعمل البنك بصفته مديرًا ومسؤولًا إداريًا عن الصناديق الخاصة، ويتقاضى مقابل ذلك رسوم إدارة ويسترد بعض التكاليف. في عام ٢٠٢٥، بلغت هذه الرسوم ١٣ مليون يورو (٧,٨:٢٠٢٤ مليون يورو)، منها ١,٧ مليون يورو مستحقة القبض في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٤,٦:٢٠٢٤ مليون يورو).

يدفع البنك مقابل الضمانات المقدمة من بعض الصناديق الخاصة فيما يتعلق بتعرضات محددة ناشئة ضمن محافظ تمويل التجارة الخاصة به، ولم تُدفع أي مبالغ مقابل ذلك في عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: صفر) وبالإضافة إلى ذلك، يستفيد البنك من ترتيبات ضمان دون مقابل مع بعض الصناديق الخاصة لتغطية الخسائر التي قد يتكبدها في أنشطته الاستثمارية. ويؤدي تقديم هذه الضمانات إلى تصنيف تلك الصناديق الخاصة ككيانات منظمة غير موحدة، وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٢. ويقتصر تعرض البنك لهذه الصناديق الخاصة على الفترة بين إثبات مستحق ضمان في قائمة المركز المالي وتسوية ذلك المستحق. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ حجم هذه التعرضات ١٩٨ مليون يورو (٢٥٩:٢٠٢٤ مليون يورو).

ويعتمد مجلس المحافظين تحويلات صافي الدخل إلى الصناديق الخاصة. ولم تتم الموافقة على أي تحويلات خلال عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: صفر) في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥. لم تكن هناك أي مبالغ مستحقة الدفع للصناديق الخاصة من مخصصات سابقة (٢٠٢٤: صفر).

ويتم اعتماد القوائم المالية لكل صندوق خاص بشكل منفصل من قبل مجلس المحافظين.

الصناديق الائتمانية

في ١٠ مايو/أيار ٢٠١٧، أنشأ مجلس الإدارة الصندوق الائتماني للضفة الغربية وقطاع غزة، والصندوق الائتماني متعدد المانحين للضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك وفقًا للمادة ١,٢٠٧ (٧) من اتفاقية إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وتُدار الصناديق الائتمانية وفقًا لأحكام القواعد والإرشادات الخاصة بكل صندوق ائتماني.

في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ إجمالي التعهدات المعلنة للصندوق الائتماني للضفة الغربية وقطاع غزة ١٧٠ مليون يورو (١٦٠:٢٠٢٤ مليون يورو). وبلغ إجمالي التعهدات المعلنة للصندوق الائتماني متعدد المانحين للضفة الغربية وقطاع غزة ٥,٩ مليون يورو (٥,٩:٢٠٢٤ مليون يورو).

ويعمل البنك بصفته المدير والمسؤول الإداري عن كلا الصندوقين الائتمانيين، ويحق له تقاضي رسوم إدارة واسترداد التكاليف. في عام ٢٠٢٥، بلغت هذه الرسوم ٩,٠ مليون يورو (١,٢:٢٠٢٤ مليون يورو)، منها ٠,٤ مليون يورو مستحقة القبض في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٠,٨:٢٠٢٤ مليون يورو).

ويعتمد مجلس المحافظين تحويلات صافي الدخل إلى الصناديق الائتمانية. وفي عام ٢٠٢٥، تمت الموافقة على تحويلات بقيمة ١٠ ملايين يورو (٢٠:٢٠٢٤ مليون يورو). في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، ظل مبلغ ١٠ ملايين يورو (٢٠:٢٠٢٤ مليون يورو) من المبالغ المخصصة سابقًا مستحق الدفع للصناديق الائتمانية، وتم إثباته كالتزام في قائمة المركز المالي للبنك.

ويتم اعتماد القوائم المالية لكل صندوق خاص بشكل منفصل من قبل مجلس المحافظين.

بلغت أتعاب التدقيق المستحقة لمراجع حسابات البنك عن تدقيق الصناديق الخاصة والصناديق الائتمانية لعام ٢٠٢٥ ما مجموعه ٢,٠ مليون يورو (٠,٣:٢٠٢٤ مليون يورو).

صناديق التعاون

بالإضافة إلى العمليات الاعتيادية للبنك، وبرنامج الصناديق الخاصة، والصناديق الائتمانية، يتولى البنك إدارة عدد كبير من اتفاقيات المساهمات الثنائية ومتعددة الأطراف لتقديم منح المساعدة الفنية ومنح دعم الاستثمار في الاقتصادات التي يستثمر فيها، سواء الحالية أو المحتملة. وترتكز هذه المنح بشكل أساسي على إعداد المشاريع وتنفيذها (بما في ذلك السلع والأشغال)، والمشاركة في حوار السياسات، والخدمات الاستشارية، والتدريب. كما يعمل البنك كمدير للصناديق الممولة من المانحين التي يمكن للمؤسسات المالية الدولية الأخرى الاستفادة منها. ويعمل البنك مدير صندوق للصناديق التالية: صناديق شراكة كفاءة استخدام الطاقة والبيئة لأوروبا الشرقية (ESP)، والصندوق الأوروبي المشترك لغرب البلقان (EWBIF) – ضمن إطار الاستثمار لغرب البلقان)، وصندوق شراكة البعد الشمالي البيئي (الجزء غير النووي من صندوق نووي)، وصندوق تعاون شراكة المتوسط الأرق.

ويُحفظ بالموارد المقدمة بموجب اتفاقيات مساهمات التعاون بشكل منفصل عن الموارد الرأسمالية العادية للبنك، وعادةً ما تخضع لتدقيق خارجي عندما اشترط ذلك بموجب الاتفاقيات.

وفي عام ٢٠٢٥، تم إبرام اتفاقيات جديدة وتجديدات للموارد بقيمة ٠,٧ مليار يورو (٠,٩:٢٠٢٤ مليار يورو) مع المانحين، وأعلن عن دخولها حيز النفاذ. كما تم استلام مساهمات بقيمة ٥٤٩ مليون يورو (٢٠٢٤:٦٦٣ مليون يورو)، وتم صرف ٣٨٢ مليون يورو (٢٠٢٤:٢٢٦ مليون يورو) خلال العام. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ إجمالي عدد صناديق التعاون القائمة ٢٥٢ صندوقاً (٢٥٣:٢٠٢٤).

صناديق السلامة النووية

يتولى البنك أيضاً إدارة عدد من الصناديق المتعلقة بأنشطة السلامة النووية. وعقب إغلاق صندوق مأوى تشيرنوبل وحساب متابعة مشاريع تشيرنوبل، لا يزال هناك سبعة صناديق قيد الإدارة النشطة.

وكان حساب السلامة النووية أول صندوق مانحين للسلامة النووية أنشأه البنك في عام ١٩٩٣ استجابةً لمبادرة مجموعة السبع. وقد مول هذا الحساب في مراحله الأولى تحسينات السلامة والأمن النووي في المنطقة، قبل أن يتجه إلى تمويل إزالة مرفق كبيرة، مثل مرفق التخزين المؤقت للوقود المستهلك (ISF-2).

وكجزء من انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، قدمت كل من بلغاريا وليتوانيا وجمهورية سلوفاكيا التزامات مؤكدة بإغلاق وحدات محطات الطاقة النووية لديها التي تستخدم مفاعلات من طراز RBMK 440/230، وتفكيكها. وفي عام ٢٠٠٠، دعت المفوضية الأوروبية البنك إلى إدارة ثلاثة صناديق دولية لدعم التفكيك بهدف تفكيك هذه المحطات. وتقوم هذه الصناديق بتمويل مشاريع مختارة للمساعدة في تفكيك المفاعلات المحددة. كما تم تمويل تدابير تهدف إلى تيسير إعادة الهيكلة اللازمة، والتحديث والتطوير لقطاعات إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها، فضلاً عن تحسين كفاءة استخدام الطاقة.

وفي عام ٢٠٠٣، تم إنشاء "نافذة السلامة النووية"¹⁰⁵ ضمن "شراكة البعد الشمالي البيئية" كصندوق متعدد المانحين لتقديم منح لمعالجة أكثر التحديات البيئية إلحاحاً في شمال غرب روسيا، ويمول برنامج السلامة النووية ضمن الشراكة أنشطة إدارة النفايات المشعة وأعمال التفكيك للتخفيف من الإرث النووي الناتج عن تشغيل الأسطول الشمالي السوفيتي. وانتهت مدة الصندوق في ٢٣ يوليو/تموز ٢٠٢٣، ويجري حالياً رد الأرصدة المتبقية أو إعادة تخصيصها لصناديق أخرى كجزء من عملية الإغلاق المعتمدة من قبل جمعية المساهمين ومجلس محافظي البنك.

أما حساب المعالجة البيئية لآسيا الوسطى، الذي أنشئ بناءً على طلب المفوضية الأوروبية، فقد بدأ تشغيله في عام ٢٠١٦، وهو يمول مشاريع لمعالجة الآثار المتبقية لإنتاج اليورانيوم في كل من جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

وفي عام ٢٠٢٠، واستجابةً لطلب أوكرانيا، أنشأ البنك الحساب الدولي للتعاون بشأن تشيرنوبل لمعالجة التحديات المتبقية المرتبطة بإدارة النفايات المشعة والتفكيك في موقع تشيرنوبل. وأصبح هذا الحساب قيد التشغيل في عام ٢٠٢١. ومنذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، تم توسيع نطاق عمل هذا الحساب ليشمل دعم مجموعة من التدابير الرامية إلى استعادة السلامة والأمن النوويين وتعزيز قدرات التفكيك داخل "منطقة استبعاد تشيرنوبل".

ويعرض الجدول أدناه ملخصاً لمساهمات صناديق السلامة النووية.

عدد المساهمين	المساهمات المتعهد بها	عدد المساهمين	المساهمات المتعهد بها	
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٥	
	مليون يورو		مليون يورو	
١٧	٤٢٧	١٧	٤٢٧	حساب السلامة النووية
١٥	٨٤١	١٥	٩١٦	الصندوق الدولي لدعم تفكيك محطة إنغالينا (IDSF)
١٠	١,٢٠٩	١٠	١,٢١٨	الصندوق الدولي لدعم تفكيك محطة كورنودوي (IDSF)
٨	٦٥٨	٨	٦٥٨	الصندوق الدولي لدعم إيقاف تشغيل محطة بوهونيتسه (IDSF)
١٢	٣٥٣	١٢	٣٥٣	شراكة البعد الشمالي البيئية (NDEP) ¹⁰⁶
٧	٥٧	٧	٧١	حساب المعالجة البيئية
١٨	٢٨	١٩	٧١	الحساب الدولي للتعاون بشأن تشيرنوبل

يُحتفظ بالأرصدة النقدية الخاصة بكل صندوق من الصناديق الواردة في الجدول أعلاه وتُدار من قبل البنك نيابةً عنها.¹⁰⁷

بلغت أتعاب التدقيق المستحقة لمراجعي حسابات البنك عن تدقيق صناديق التعاون والسلامة النووية لعام ٢٠٢٥ ما مجموعه ٠,٨ مليون يورو (٠,٩:٢٠٢٤ مليون يورو).

صندوق المشاركة في رأس المال

في عام ٢٠١٦، أنشأ البنك صندوق المشاركة في رأس المال التابع له كجزء من استراتيجية تهدف إلى جذب رأس مال مؤسسي طويل الأجل إلى استثمارات القطاع الخاص في الاقتصادات التي يستثمر فيها. ويُعد الصندوق صندوقاً محدد الأجل (١٢ عامًا) يتيح للمستثمرين حصة محددة مسبقاً (٢٠ في المائة) في الاستثمارات المباشرة الجديدة في الأسهم التي يجريها البنك، والتي تستوفي معايير الأهلية الخاصة بالصندوق. وتضمن معايير الأهلية هذه عدم تمكن كل من البنك أو الصندوق من انتقاء الاستثمارات التي يشارك فيها الصندوق بشكل انتقائي. وخلال فترة الاستثمار المباشر في الأسهم، يحتفظ البنك بالملكية القانونية والسيطرة على هذه الاستثمارات، رغم أن المنافع الاقتصادية الناتجة عن المشاركة لا تعود على البنك، ونظرًا لاحتفاظ البنك بالسيطرة، يستمر إثبات هذه الاستثمارات ضمن قائمة المركز المالي للبنك.

وفي المقابل، يحصل الصندوق من البنك على مقايضة عائدات الأسهم، وتُصنّف هذه المقايضة كالتزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة¹⁰⁸ ضمن "الالتزامات الأخرى"، وبلغت قيمتها الإجمالية ٢٩٢ مليون يورو في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٣٢٢ مليون يورو) وذلك عبر ٣١ استثماراً مؤهلاً. وفي مقابل إدارة استثمارات الأسهم، يتقاضى البنك رسوم إدارة. وقد بلغ ما تقاضاه البنك من رسوم إدارة ٣ ملايين يورو في عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٣ ملايين يورو)، ولم يكن هناك أي رصيد مستحق الدفع في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: صفر) ومنذ تأسيس الصندوق، تم استثمار ما مجموعه ٣٢٢ مليون يورو في ٣٩ استثماراً مؤهلاً.

٣.٣. الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير

لم تقع أي أحداث جوهرية منذ تاريخ التقرير تستوجب إدخال تعديلات على هذه القوائم المالية. وتُعد الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير التي تستوجب تعديل هذه القوائم المالية هي تلك التي توفر دليلاً على ظروف كانت قائمة في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥.

وفي ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٢٦، راجع مجلس الإدارة القوائم المالية وأجاز إصدارها. وسيتم لاحقاً عرض هذه القوائم المالية على مجلس المحافظين لاعتمادها.

١06 تشمل شراكة البعد الشمالي البيئية برنامجاً نووياً وآخر غير نووي.

١07 انظر للاطلاع في الصفحة ٨٥.

١08 لا تستوفي "مقايضة عوائد الأسهم" تعريف الأداة المشقة، نظراً لوجود استثمار صاف كبير من جانب حاملي هذه المقايضة.

المسؤولية عن التقارير المالية الخارجية

بيان مسؤوليات الإدارة بشأن القوائم المالية

تتحمل إدارة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وشركته التابعة الخاضعة لسيطرته بالكامل، وهي صندوق المساهمين الخاص للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (ويُشار إليهما مجتمعين بـ "البنك")، مسؤولية إعداد القوائم المالية غير النظامية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لأغراض الامتثال لمتطلبات المواد ٢٤ و ٢٧ و ٣٥ من اتفاقية إنشاء البنك، والبنك ١٣ من اللوائح الداخلية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

ولا يجوز للإدارة اعتماد القوائم المالية ما لم تقتنع بأنها تُظهر بصورة عادلة وصادقة المركز المالي للبنك وأرباحه أو خسائره عن تلك الفترة. وعند إعداد القوائم المالية، تقع على عاتق الإدارة المسؤوليات التالية:

- حماية أصول البنك، واعتماد المقبوضات والمدفوعات، ومنع واكتشاف حالات الاحتيال والأخطاء، وكذلك حالات عدم الامتثال لسياسات وإجراءات البنك الداخلية
- تحديد وضمان امتثال البنك للقوانين واللوائح المطبقة على أنشطته
- ضمان احتفاظ البنك بسجلات محاسبية تُفصح بدرجة معقولة من الدقة، وفي أي وقت، عن مركزه المالي
- إرساء الضوابط الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء كان ناتجًا عن احتيال أو خطأ
- إعداد القوائم المالية التي تُظهر بصورة عادلة وصادقة المركز المالي للبنك وأرباحه أو خسائره، وعند الاقتضاء، التدفقات النقدية، وذلك وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

بيان مسؤوليات الإدارة بشأن فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية الخارجية

تتحمل الإدارة مسؤولية إنشاء ضوابط داخلية فعالة على التقارير المالية الخارجية والمحافظة عليها لضمان إعداد المعلومات المالية وعرضها وقياسها وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. ويتضمن نظام الضوابط الداخلية آليات للرقابة، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور التي يتم تحديدها. وترى الإدارة أن الضوابط الداخلية على التقارير المالية الخارجية – والتي تخضع للفحص والاختبار من قبل الإدارة، ويتم تعديلها عند الاقتضاء مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات المراجعة الداخلية ذات الصلة – تدعم سلامة وموثوقية القوائم المالية.

ونظرًا لقيودها المتأصلة، قد لا تتمكن الضوابط الداخلية على التقارير المالية من منع جميع التحريفات أو كشفها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي توقعات بشأن تقييم فعالية هذه الضوابط في الفترات المستقبلية تظل عرضة لمخاطر أن تصبح هذه الضوابط غير كافية نتيجة لتغير الظروف، أو لتراجع مستوى الالتزام بالسياسات أو الإجراءات.

وقد قام مجلس إدارة البنك بتعيين لجنة التدقيق والمخاطر، التي تساعد المجلس في أداء مسؤولياته لضمان سلامة الممارسات المحاسبية للبنك وفعالية تنفيذ الضوابط الداخلية التي وضعها الإدارة فيما يتعلق بالشؤون المالية والمحاسبية. وتتألف لجنة التدقيق والمخاطر بالكامل من أعضاء مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة دوريًا مع الإدارة لمراجعة الإجراءات المالية والمحاسبية وإجراء التدقيق لدى البنك، وكذلك التقارير المالية ذات الصلة ومتابعتها. ويجتمع المدققون الخارجيون والداخليون بانتظام مع اللجنة، سواء بحضور أعضاء الإدارة الآخرين أو بدوئهم، لمناقشة مدى كفاية الضوابط الداخلية على التقارير المالية وأي مسائل أخرى يرون ضرورة عرضها على اللجنة.

تقييم الإدارة لفعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية الخارجية

قامت إدارة البنك بتقييم فعالية ضوابطها الداخلية على التقارير المالية الخارجية لعام ٢٠٢٥. واستند هذا التقييم إلى معايير فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية الواردة في إطار الضوابط الداخلية – الإطار المتكامل الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لمفوضية تريبوي (إطار ٢٠١٣).

ويشمل هذا التقييم الضوابط المتعلقة بالتقارير المالية الخارجية الخاصة بالصناديق الخاصة باتفاقيات الصناديق الأخرى المشار إليها في الملاحظتين ٣١ و ٣٢ من التقرير المالي لعام ٢٠٢٥، وكذلك خطط التقاعد. ويقتصر نطاق التقييم على الضوابط المرتبطة بإعداد التقارير والإفصاح عن هذه الصناديق/الخطط ضمن القوائم المالية للبنك، ولا يشمل الضوابط التشغيلية أو المحاسبية أو الإدارية المطبقة على كل صندوق على حدة.

إقرار الإدارة بشأن فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية الخارجية

استنادًا إلى تقييم البنك، تُقر الإدارة أنه كما في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، حافظ البنك على ضوابط داخلية فعالة على تقاريره المالية، وذلك فيما يتعلق بالعناصر التالية الواردة في التقرير المالي لعام ٢٥ : ٢٠

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥
- قائمة الدخل الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ
- السياسات المحاسبية
- قسم إدارة المخاطر (باستثناء الأجزاء المحددة صراحة على أنها غير مدققة)
- إيضاحات القوائم المالية.



بوركهارد كوبل-زورغر
نائب الرئيس، المدير المالي



أوديل رينوباسو
الرئيس

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
لندن
٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٢٦

تقرير التأكيد المستقل

إلى مجلس محافظي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

يُرجى الرجوع إلى النسخة الإنجليزية من القوائم المالية، باعتبارها النسخة النهائية المدققة، بما في ذلك رأي مدقق الحسابات.

تقرير المدقق المستقل

إلى مجلس محافظي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

يُرجى الرجوع إلى النسخة الإنجليزية من القوائم المالية، باعتبارها النسخة النهائية المدققة، بما في ذلك رأي مدقق الحسابات.

الملحق: تحليل معدل التخلف عن السداد والاسترداد (غير مدقق)

إخلاء المسؤولية

إن المعلومات الواردة في هذا الملحق مقدمة لأغراض المعلومات العامة فقط، ولا ينبغي الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات محددة أو القيام بأي إجراءات. ولا يُقصد بهذه المعلومات أن تشكل مشورة قانونية أو استثمارية أو تتعلق بالأوراق المالية أو أي نوع آخر من المشورة، كما أنها لا تعبر عن أي رأي بشأن ملاءمة أي استثمار أو تمثل دعوة لأي شكل من أشكال التعامل. وتعكس البيانات التاريخية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الواردة في هذا الملحق أداءً سابقاً، ولا يعد هذا الأداء تنبؤاً بالضرورة بالنتائج المستقبلية. ولا يتحمل البنك أي التزام بنشر تحديثات إضافية في المستقبل، وإن كان البنك يحتفظ بحقه في القيام بذلك وفق تقديره الخاص.

ويُخلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عن دقة المحتوى أو التفسيرات أو اكتمالها أو كفايتها، وكذلك عن أي أخطاء أو سهو قد يرد فيه. وعلى الرغم من استخدام افتراضات ومنهجيات معقولة في إعداد هذا الملحق، فإنه ينبغي التنويه إلى أن استخدام منهجيات بديلة قد يؤدي إلى نتائج مختلفة.

ويُنصح مستخدمو هذا الملحق بتوخي الحيلة والحذر وإجراء أبحاثهم وتحليلاتهم المستقلة قبل اتخاذ أي قرارات استناداً إلى المعلومات فيه. كما يتعين على المستخدمين الالتزام بجميع القوانين واللوائح السارية التي تنظم المعاملات المالية والاستثمارات، ويُحظر حظراً تاماً إعادة إنتاج المحتوى أو تعديله أو إنشاء أعمال مشتقة منه أو إجراء هندسة عكسية له أو التلاعب به، سواء يدوياً أو آلياً، بقصد الكشف عن بيانات غير موضح عنها، وقد يترتب على ذلك مسؤولية قانونية.

الملخص التنفيذي

استناداً إلى خبرة تمتد على مدى ٣١ عامًا في الأسواق الناشئة، يقدم هذا الملحق غير المدقق تحليلاً لمعدلات التخلف عن السداد ومعدلات الاسترداد لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

ينظم البنك عمليات الإقراض عبر وحدات أعمال قطاعية ووحدات أعمال جغرافية، بما يشكل معاً إطاراً مصفوفياً يتيح عرض أداء محفظة القروض بمرور الوقت من خلال هذين البعدين. الوحدات القطاعية هي: قطاع الشركات، والبنية التحتية المستدامة، والمؤسسات المالية. أما الوحدات الجغرافية فهي: آسيا الوسطى، وأوروبا الوسطى ودول البلطيق، وقبرص واليونان، وأوروبا الشرقية والقوقاز، وجنوب شرق أوروبا، ومنطقة جنوب وشرق المتوسط، وأفريقيا جنوب الصحراء، وتركيا، ووحدة جغرافية تغطي نشاط الإقراض السابق في روسيا.¹⁰⁹ وتُعرف كل من هذه الوحدات في قسم "تركيبية المشاهدات" في هذا التقرير.

يقدم هذا التقرير إحصاءات مجمعة لمعدلات التخلف عن السداد والاسترداد لهذه الوحدات، إلى جانب التصنيف الداخلي للمخاطر حيثما ينطبق، بالإضافة إلى إحصاءات حسب فئات دخل الدول وفقاً لتعريفات مجموعة البنك الدولي.

خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٥، بلغ متوسط التخلف عن السداد لدى البنك ٢,١ في المائة.¹¹⁰ وقد سجلت أعلى معدلات تخلف عن السداد في الأعوام ١٩٩٨ (٨,٣ في المائة)، و١٩٩٩ (٦,٥ في المائة)، و٢٠٢٢ (٥,٣ في المائة). وخلال الفترة نفسها، بلغ معدل الاسترداد الإجمالي ٦٦,٧ في المائة،¹¹¹ مع تسجيل أدنى مستوى في عام ٢٠٠٧ (٣٠,٣ في المائة).

- على مستوى القطاعات، سجل قطاع الشركات أعلى معدل تخلف عن السداد بنسبة ٣,٢ في المائة، كما سجل أدنى معدل استرداد على الأصول المتعثرة ضمن القطاعات، بنسبة ٦٣,٧ في المائة.
- أما على المستوى الجغرافي، فقد سجلت أوروبا الشرقية والقوقاز أعلى معدل تخلف عن السداد، بنسبة ٣,٨ في المائة، في حين سجلت منطقة جنوب وشرق المتوسط أدنى معدل استرداد، بنسبة ٤٦,٣ في المائة.
- واستناداً إلى تصنيفات الدخل لمجموعة البنك الدولي، سجلت بلدان الشريحة العليا من متوسطة الدخل أعلى معدل تخلف عن السداد بنسبة ٢,٩ في المائة، بينما سجلت بلدان الشريحة الدنيا من متوسطة الدخل أدنى معدل استرداد بنسبة ٥١,٥ في المائة.
- استناداً إلى بيانات منذ عام ٢٠١٠،¹¹² ارتفعت معدلات التخلف عن السداد مع تراجع جودة الائتمان، بما يتماشى مع التوقعات.

تعكس الإحصاءات والتحليلات الواردة في هذا التقرير خبرة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ويمكن استخلاص قيمة تحليلية أكبر عند دمج هذه البيانات مع بيانات مؤسسات مماثلة تعمل في مناطق مماثلة أو في الأسواق الناشئة بشكل أوسع. ويُعد اتحاد قاعدة بيانات مخاطر الأسواق الناشئة العالمية مبادرة تعاونية تضم هذه المؤسسات، بما في ذلك البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وتهدف إلى تجميع البيانات (بما في ذلك البيانات المستخدمة في إعداد هذا التقرير) لدعم الاستثمار والتنمية في الأسواق الناشئة. ومن شأن الإحصاءات المستمدة من هذا الاتحاد أن توفر فهماً أعمق للأسواق التي يصعب فيها الحصول على معلومات ائتمانية موثوقة، ويسعى هذا التقرير إلى استكمال هذه الجهود وتعزيزها.

المنهجية

تستند الإحصاءات الواردة في هذا التقرير إلى خبرة تمتد على مدى ٣١ عامًا في الأسواق الناشئة، وقد قام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتجميعها منذ عام ١٩٩٥. وفيما يتعلق بتحليل معدلات التخلف عن السداد ومعدلات الاسترداد، قام البنك بتجميع أحدث البيانات المتاحة بشأن حالات التخلف عن السداد والاسترداد، بالاستناد إلى السجل التاريخي الكامل لمشاهدات القروض غير السيادية.¹¹³

ويستند تعريف البنك للقروض المتعثرة إلى المبادئ الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية.¹¹⁴ ووفقاً للمعيار المحاسبي الساري حالياً (للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩)، يُصنف القرض متعثراً عندما يقع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقترنة لذلك الأصل المالي. وعلى وجه التحديد، يُصنّف البنك الأصل كقرض متعثر عندما يتأخر المصدر أو المقرض لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر عن سداد مستحقاته لأي دائن جوهري، أو عندما يُرجح أن الطرف المقابل لن يتمكن من سداد التزاماته الائتمانية بالكامل دون لجوء البنك إلى مصادر أخرى، مثل تسهيل الضمانات (إن وجدت)، وذلك استناداً إلى حكم مهني متخصص. وبمجرد تصنيف القرض كقرض متعثر، تُعد جميع القروض المرتبطة بالطرف المقابل المتخلف عن السداد في حالة تعثر.

في تحليل معدلات التخلف عن السداد، يتم احتساب المعدلات على مستوى الطرف المقابل باستخدام منهجية الدفعات السنوية الديناميكية. وتشمل كل دفعة الأطراف المقابلة المصنفة كمنظمة، أو التي انتقلت حديثاً إلى حالة التعثر، أو التي استكملت وتمت تسويتها، أو التي أُضيفت خلال ذلك العام. وتُعد كل حالة للطرف المقابل مشاهدة فريدة ضمن تلك الدفعة، ولا تشمل المشاهدات حالات التخلف عن السداد المرحلة من دفعات سابقة.

ويمكن أن يظهر الطرف المقابل في أكثر من دفعة إذا ظل نشطاً ولم يتخلف عن السداد. كما يمكن أن يظهر في أكثر من شريحة قطاعية أو جغرافية إذا كان لديه تعرض متعدد، إلا أنه يُحتسب مرة واحدة فقط لكل شريحة.

109 لم يقم البنك بأي استثمارات جديدة في روسيا منذ عام ٢٠١٤. في أبريل ٢٠٢٢، قرر مجلس محافظي البنك تعليق وصول روسيا إلى موارد البنك إذا غزو أوكرانيا. كما قام البنك بإغلاق مكتبه في موسكو، مع بقاء روسيا مساهماً في البنك.

110 يمثل متوسط معدل التخلف عن السداد مجموع جميع مشاهدات التخلف عن السداد عبر جميع الدفعات مقسوماً على مجموع جميع الملاحظات الفريدة للأطراف المقابلة ضمن جميع الدفعات.

111 يمثل متوسط معدل الاسترداد مجموع الاستردادات المخصصة مقسوماً على إجمالي التعرض القائم وقت التخلف عن السداد، وذلك لكامل مجموعة العمليات المتعثرة والتي تمت تسويتها بالكامل.

112 تجدر الإشارة إلى أن بيانات جودة الائتمان المستخدمة تعود إلى عام ٢٠١٠، وهو العام الذي تم فيه اعتماد مقياس التصنيف الجلي للبنك.

113 يستثنى البنك القروض الخاصة بالقيمة العادلة، والاتفاقيات ضمن برنامج تمويل التجارة، والقروض المضمونة سيادياً.

114 مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية هي منظمة غير هادفة للربح للتحقق من هادفة لرفع ذات منفعة عامة. أنشئت لتطوير معايير محاسبية ومعايير الإفصاح عن الاستدامة عالية الجودة، وقابلة للفهم والتطبيق، وتُعرف بها عالمياً (www.ifrs.org)

وعلى مدى ٣١ دفعة¹¹⁵ من ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٥، شمل تحليل معدلات التخلف عن السداد ٢,٩٠٩ أطرافٍ مقابلةٍ فريدةٍ بإجمالي ١٨,٢٥٥ مشاهدة، سُجِّل من بينها ٣٩٠ حالة تخلف عن السداد. ويعرض هذا التقرير تفصيلاً إضافياً لهذه الإحصاءات. ويمثل متوسط معدل التخلف عن السداد مجموع حالات التخلف عن السداد عبر جميع الدفعات، مقسوماً على مجموع كافة المشاهدات الفريدة للأطراف المقابلة ضمن تلك الدفعات.

أما في تحليل معدلات الاسترداد، فيتم الاحتساب على مستوى العملية باستخدام منهجية الدفعات الثابتة، حيث تُرصد كل حالة تخلف عن السداد مرة واحدة عند وقوعها. وفيما يتعلق بتعريف التخلف عن السداد الداخلي، تشمل مجموعة المشاهدات جميع القروض التي سجلت حالة تخلف عن السداد وتمت تسويتها بالكامل خلال فترة الرصد.

وتُعد المشاهدات فريدة ولا تظهر إلا مرة واحدة عبر جميع الشرائح، نظراً لعدم إمكانية إسناد العملية إلى أكثر من وحدة قطاعية. وفي الحالات التي يكون فيها التعرض موزعاً على أكثر من وحدة جغرافية، يتم تصنيفها ضمن فئة "أخرى" لأغراض هذا التحليل.

ويتم خصم جميع عمليات الاسترداد لتعكس القيمة الزمنية للنقود، كما يُعاد احتساب الشطب في تاريخ التخلف عن السداد، حيثما ينطبق.

ويغطي تحليل معدلات الاسترداد ٢٨ دفعة من عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٢٥، مع رصد ٣٢٩ حالة تخلف عن السداد. ويعرض التقرير مزيداً من التفاصيل بشأن هذه المشاهدات.

115 تمثل الدفعات السنوية فترات رصد كاملة من بداية العام إلى نهايته، بحيث يُفاس عام ٢٠٢٥ من ١ يناير/كانون الثاني إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥.

تركيبية المشاهدات

تعرض التصنيفات التالية التركيب العام للمشاهدات عبر كامل مجموعة البيانات ضمن الوحدات القطاعية والجغرافية للبنك، وكذلك وفق تصنيفات دخل الدول لدى مجموعة البنك الدولي، وذلك بما يتماشى مع منهجية تحليل معدلات التخلف عن السداد المستخدمة في هذا الملحق¹¹⁶

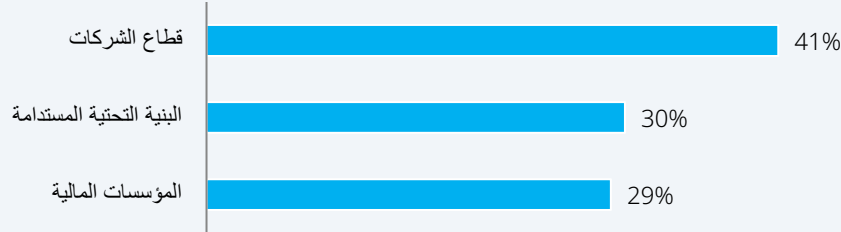
الوحدات القطاعية

تُجمع رموز التصنيف الصناعي القياسية المخصصة لكل عملية استثمار ضمن قطاعات صناعية، وتتكون الوحدات القطاعية من قطاع صناعي أو أكثر. وتشمل الوحدات القطاعية الحالية ما يلي:

- قطاع الشركات: الأغذية والأعمال التجارية الزراعية، وصناديق الاستثمار في الأسهم، والاتصالات والإعلام والتكنولوجيا، والتصنيع والخدمات، والعقارات، والموارد الطبيعية.
- البنية التحتية المستدامة: الطاقة، والبنية التحتية البلدية والبيئية، والنقل.
- المؤسسات المالية: الائتمان الإيداعي (البنوك)، والتمويل التأسيسي، والائتمان غير الإيداعي (غير المصرفي)، والتأمين، وصناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار.

يمثل قطاع الشركات أعلى تركيز للمشاهدات بنسبة ٤١ في المائة.

الشكل ١. تركيز مشاهدات قطاعات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (نهاية ٢٠٢٥)



الوحدات الجغرافية

تم تنظيم الوحدات الداخلية للبنك لتغطي المناطق الجغرافية التالية:

- آسيا الوسطى (كازاخستان، وجمهورية فيرغيزستان، ومنغوليا، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان)
- أوروبا الوسطى ودول البلطيق (كرواتيا، التشيك¹¹⁷، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، جمهورية سلوفاكيا، وسلوفينيا)
- قبرص¹¹⁸، واليونان¹¹⁹
- جنوب شرق أوروبا (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكوسوفو، والجيل الأسود، ومقدونيا الشمالية، ورومانيا، وصربيا)
- أوروبا الشرقية والقوقاز (أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا،¹²⁰ وجورجيا، ومولدوفا، وأوكرانيا)
- جنوب وشرق المتوسط (مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، والضفة الغربية وقطاع غزة¹²¹)
- تركيا
- روسيا (تُعكس أداء وحدة جغرافية استمرت حتى عام ٢٠١٤، عندما دخلت مرحلة التصفية التدريجية)¹²²
- أفريقيا جنوب الصحراء (بنن، وكوت ديفوار، وكينيا، ونيجيريا، والسنگال)

في الحالات التي يكون فيها للعملية تعرض عبر عدة اقتصادات، تُصنّف هذه الحالات ضمن فئة "أخرى" لأغراض هذا التحليل.

تسجّل منطقة جنوب شرق أوروبا أعلى تركيز للمشاهدات في هذا التحليل بنسبة ٢٢ في المائة.

¹¹⁶ يُلاحظ أن البيانات المستخدمة في تحليل معدلات التخلف عن السداد تمثل بصورة أفضل التكوين العام لمحفظة البنك، في حين أن البيانات المستخدمة في تحليل معدلات الاسترداد تُعد مجموعة فرعية، وبالتالي فهي أقل تمثيلاً لأغراض تحليل التكوين.

¹¹⁷ انتهت مهمة البنك المؤقتة في التشيك في مارس/آذار ٢٠٢٦، وقد توقف عن الاستثمار في مشاريع جديدة في البلاد مع استمراره في إدارة محفظته القائمة هناك.

¹¹⁸ انتهت مهمة البنك في قبرص بنهاية عام ٢٠٢٠، وقد توقف البنك عن الاستثمار في مشاريع جديدة في البلاد مع استمراره في إدارة محفظته القائمة هناك.

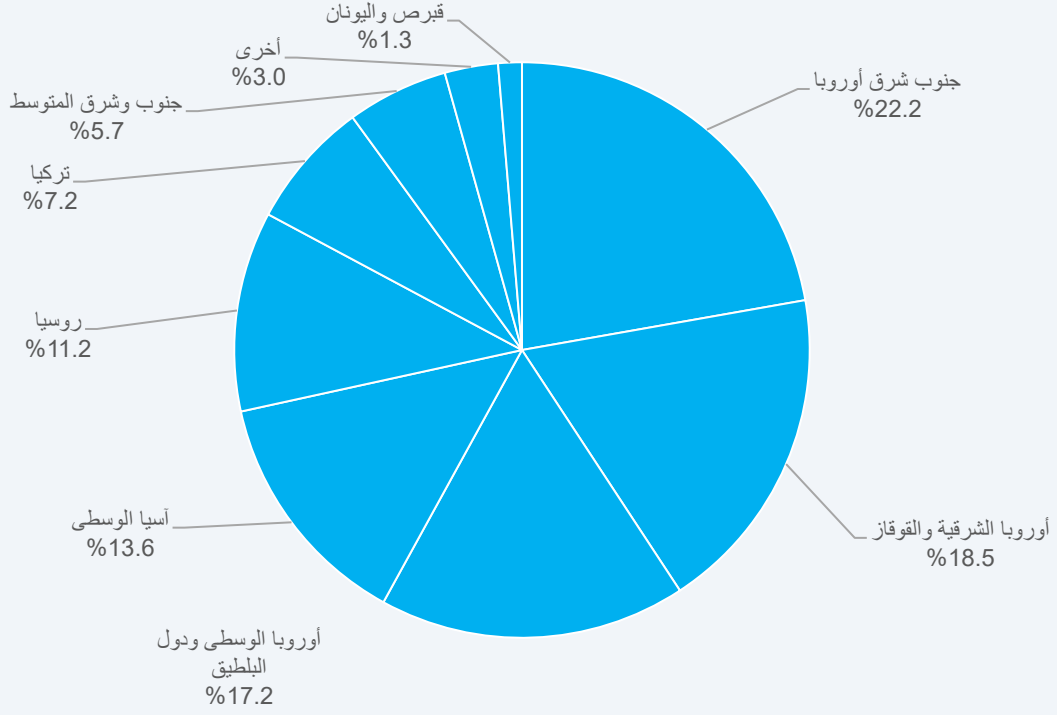
¹¹⁹ انتهت مهمة البنك المؤقتة في اليونان بنهاية عام ٢٠٢٥، وقد توقف البنك عن الاستثمار في مشاريع جديدة في البلاد مع استمراره في إدارة محفظته القائمة هناك.

¹²⁰ في أبريل ٢٠٢٢، قرر مجلس محافظي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تعليق وصول بيلاروسيا إلى موارد البنك رداً على غزو أوكرانيا. وقد أغلق البنك مكتبه في مينسك، مع بقاء بيلاروسيا مساهماً في البنوك.

¹²¹ تمولى حصصاً من صناديق الائتمان.

¹²² لم يقم البنك بأي استثمارات جديدة في روسيا منذ عام ٢٠١٤. في أبريل ٢٠٢٢، قرر مجلس محافظي البنك تعليق وصول روسيا إلى موارد البنك رداً على غزو أوكرانيا. كما قام البنك بإغلاق مكتبه في موسكو، مع بقاء روسيا مساهماً في البنك.

الشكل ٢. تركيز مشاهدات مناطق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (نهاية ٢٠٢٥)



تصنيف دخل الدول وفق مجموعة البنك الدولي

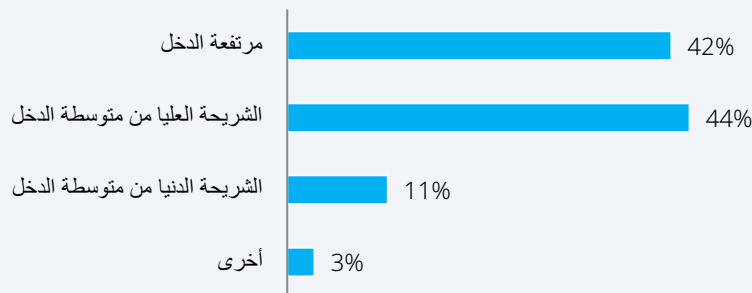
تعتمد التوزيعات التالية لمشاهدات الأطراف المقابلة والعمليات على تصنيفات الدول حسب مستوى الدخل الصادرة عن البنك الدولي للسنة المالية ٢٠٢٦ (١ يوليو/تموز ٢٠٢٥ إلى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٦)¹²³، وعليه، فإن أي إحصاءات مجمعة وفق هذا الأساس تستند إلى التصنيف الحالي، ولا تعكس بالضرورة تصنيف دخل الدول في وقت رصد المشاهدات.

تقسّم مجموعة البنك الدولي اقتصادات العالم إلى أربع مجموعات للدخل وهي: البلدان منخفضة الدخل، والشرحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشرحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان مرتفعة الدخل. ويتم تحديث هذه التصنيفات في الأول من يوليو/تموز من كل عام، استناداً إلى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في السنة الميلادية السابقة، باستخدام عوامل تحويل مشتقة حسب طريقة أطلس.

ويتم التعبير عن كل مجموعة بالدولار الأمريكي. وتشمل البلدان منخفضة الدخل تلك التي يقل نصيب الفرد فيها عن ١,١٣٦ دولاراً أمريكياً من إجمالي الدخل القومي؛ بينما تتراوح الشريحة الدنيا من متوسطة الدخل بين ١,١٣٦ و ٤,٤٩٥ دولاراً أمريكياً؛ وتتراوح الشريحة العليا من متوسطة الدخل بين ٤,٤٩٦ و ١٣,٩٣٥ دولاراً أمريكياً؛ أما مرتفعة الدخل فهي التي يزيد نصيب الفرد فيها على ١٣,٩٣٥ دولاراً أمريكياً.

واستناداً إلى هذا التصنيف، تتركز أعلى نسب مشاهدات تحليل معدلات التخلف عن السداد وتحليل معدلات الاسترداد ضمن فئة الشريحة العليا من متوسطة الدخل (بنسبة ٤٤,٤ في المائة و ٥٨,١ في المائة على التوالي).

الشكل ٣. تركيز مشاهدات تصنيف دخل الدول وفق مجموعة البنك الدولي (نهاية ٢٠٢٥)



¹²³ البنك الدولي (٢٠٢٥)، "قيم دخل الدول وتصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل".

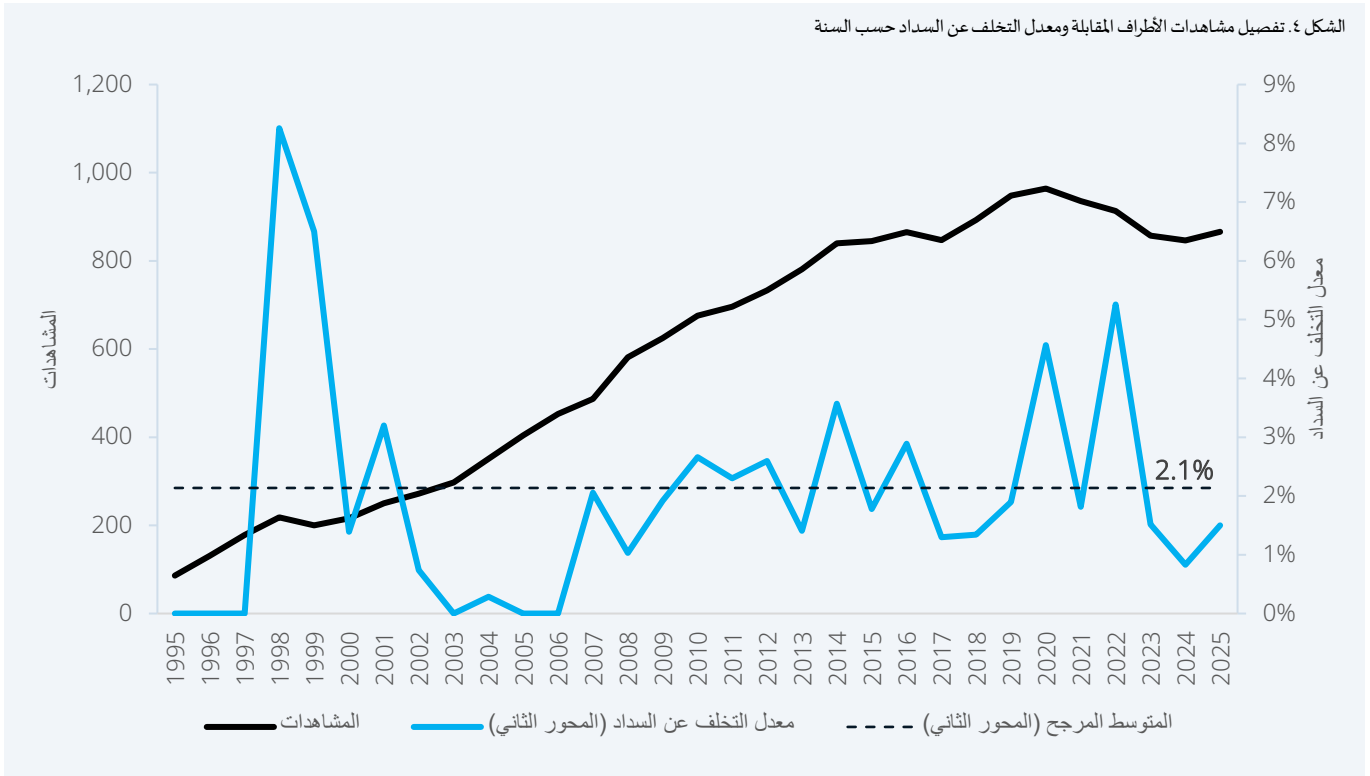
للسنة المالية ٢٠٢٦ (١ يوليو/تموز ٢٠٢٥ - ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٦)، واشنطن العاصمة: منحة على الرابط التالي: <https://blogs.worldbank.org/en/pendata/understanding-country-income--world-bank-group-income-classification>

تحليل معدل التخلف عن السداد

في تحليل معدلات التخلف عن السداد، يتم احتساب المعدلات على مستوى الطرف المقابل باستخدام الدفعات السنوية (٣١ دفعة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٥) ويمكن أن يظهر الطرف المقابل في أكثر من دفعة إذا ظل نشطاً ولم يتخلف عن السداد. كما يمكن أن يظهر في أكثر من شريحة، إذا كان لديه تعرض في أكثر من بلد أو قطاع، إلا أنه يُحتسب مرة واحدة فقط ضمن كل شريحة.

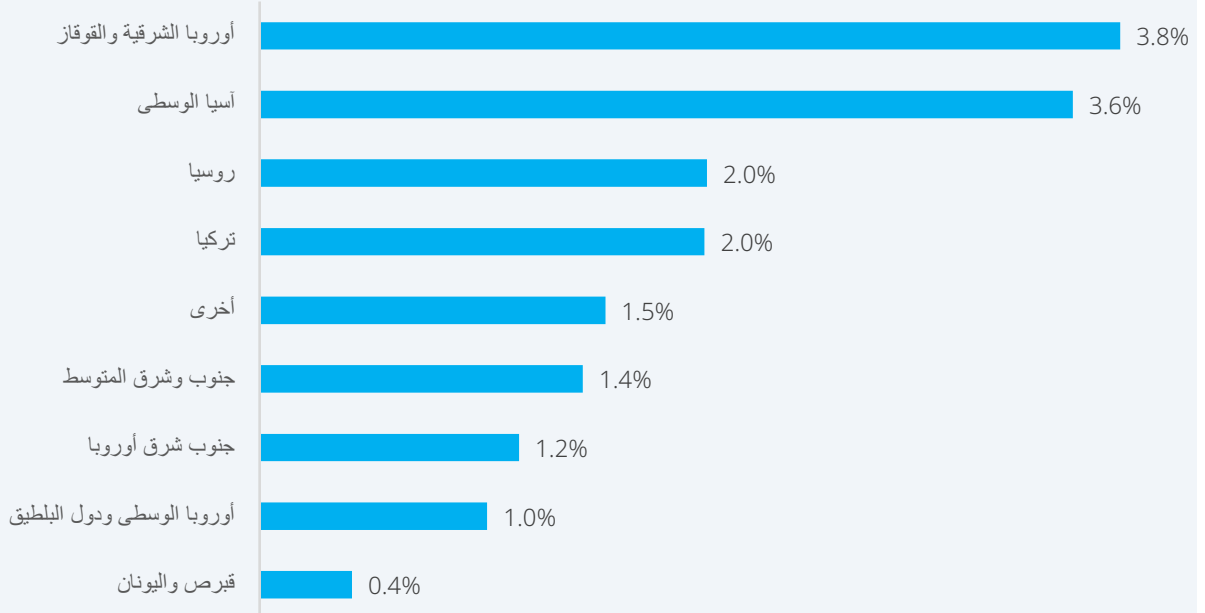
ويؤدي التوسع المستمر ونضج محفظة قروض البنك إلى ارتفاع متوسط معدل التخلف عن السداد بمرور الوقت، إلا أنه لا يزال منخفضاً مقارنةً بمتوسط جودة الائتمان لمحفظة القروض غير السيادية، والتي بلغت (B+) في نهاية عام ٢٠٢٥. ويمكن الاطلاع على تفصيل كامل لمصفوفات احتمالية التخلف عن السداد الداخلية عبر الدورة الاقتصادية في الملحق تبدأ في الصفحة ١٠٥. يعرض هذا القسم تجربة البنك في معدلات التخلف عن السداد بحسب عدد المشاهدات سنوياً، والوحدات القطاعية والجغرافية، وتصنيف دخل الدول وفق مجموعة البنك الدولي، وفئات التصنيف الائتماني.

الشكل ٤: تفصيل مشاهدات الأطراف المقابلة ومعدل التخلف عن السداد حسب السنة

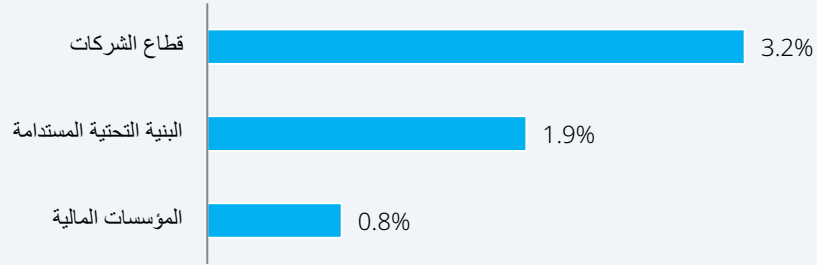


السنة	إجمالي الملاحظات	ملاحظات التخلف عن السداد	معدل التخلف عن السداد
١٩٩٥	٨٦	.	%٠,٠
١٩٩٦	١٣١	.	%٠,٠
١٩٩٧	١٧٨	.	%٠,٠
١٩٩٨	٢١٨	١٨	%٨,٣
١٩٩٩	٢٠٠	١٣	%٦,٥
٢٠٠٠	٢١٦	٣	%١,٤
٢٠٠١	٢٥٠	٨	%٣,٢
٢٠٠٢	٢٧٢	٢	%٠,٧
٢٠٠٣	٢٩٧	.	%٠,٠
٢٠٠٤	٣٥١	١	%٠,٣
٢٠٠٥	٤٠٤	.	%٠,٠
٢٠٠٦	٤٥٣	.	%٠,٠
٢٠٠٧	٤٨٨	١٠	%٢,٠
٢٠٠٨	٥٨٢	٦	%١,٠
٢٠٠٩	٦٢٦	١٢	%١,٩
٢٠١٠	٦٧٧	١٨	%٢,٧
٢٠١١	٦٩٧	١٦	%٢,٣
٢٠١٢	٧٣٥	١٩	%٢,٦
٢٠١٣	٧٨٣	١١	%١,٤
٢٠١٤	٨٤٣	٣٠	%٣,٦
٢٠١٥	٨٤٧	١٥	%١,٨
٢٠١٦	٨٦٦	٢٥	%٢,٩
٢٠١٧	٨٤٨	١١	%١,٣
٢٠١٨	٨٩٤	١٢	%١,٣
٢٠١٩	٩٤٩	١٨	%١,٩
٢٠٢٠	٩٦٦	٤٤	%٤,٦
٢٠٢١	٩٣٩	١٧	%١,٨
٢٠٢٢	٩١٦	٤٨	%٥,٣
٢٠٢٣	٨٦٠	١٣	%١,٥
٢٠٢٤	٨٥٠	٧	%٠,٨
٢٠٢٥	٨٦٦	١٣	%١,٥
الإجمالي	١٨,٢٥٥	٣٩٠	%٢,١

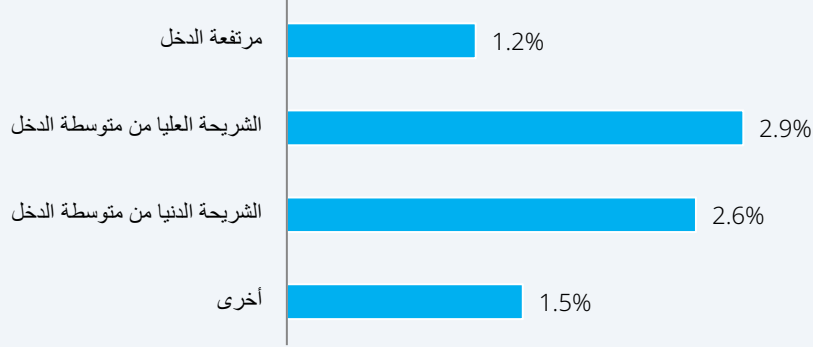
الشكل ٥. معدل التخلف عن السداد حسب منطقة الأعمال (نهاية ٢٠٢٥)



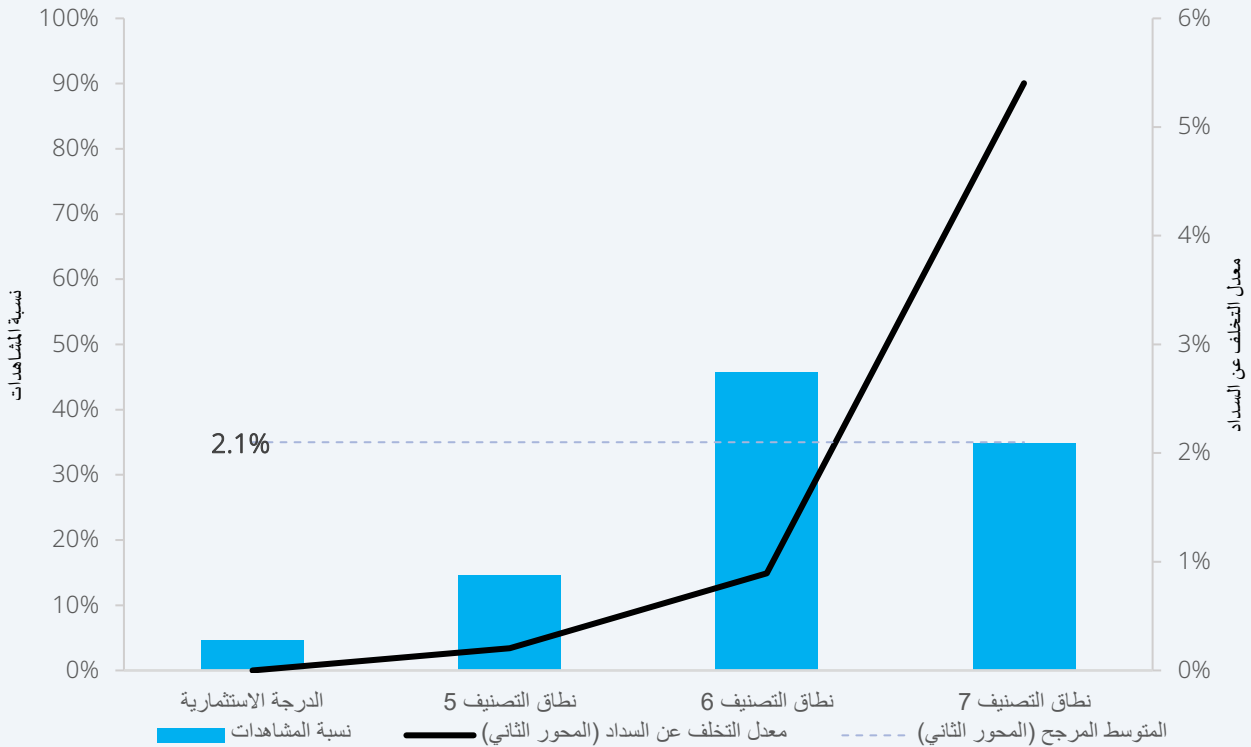
الشكل ٦. معدل التخلف عن السداد حسب وحدة قطاع الأعمال (نهاية ٢٠٢٥)



الشكل ٧. معدل التخلف عن السداد حسب تصنيف مجموعة الدخل للبنك الدولي (نهاية ٢٠٢٥)



الشكل ٨. معدل التخلف عن السداد حسب فئة التصنيف (نهاية ٢٠٢٥)



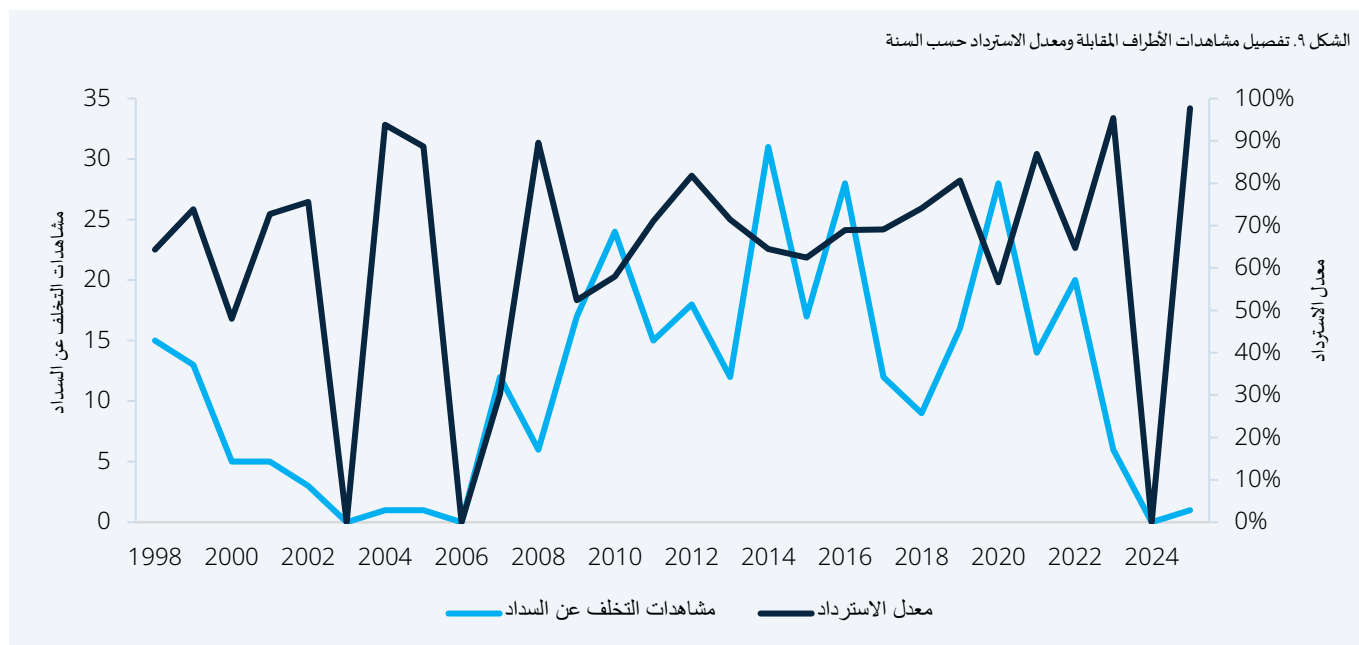
تُوضِّح فئات التصنيف الداخلية لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في قسم "إدارة المخاطر" في الصفحة ٣٢.

تحليل معدل الاسترداد

في هذا التحليل، يتم حساب معدلات الاسترداد على المستوى التشغيلي باستخدام منهجية الدفعات الثابتة، بحيث يرصد كل تخلف عن السداد مرة واحدة عند حدوثه. فيما يخص تعريف التخلف عن السداد الداخلي، تشمل مجموعة المشاهدات جميع القروض التي سجلت حالة تخلف عن السداد وتمت تسويتها بالكامل كما في نهاية عام ٢٠٢٥.

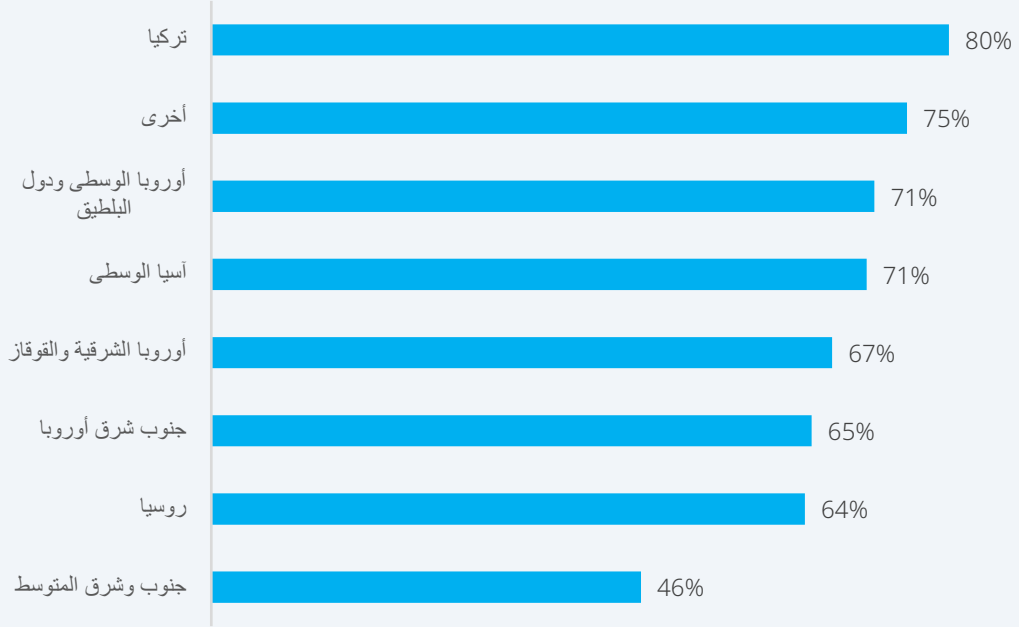
يعرض هذا القسم تجربة البنك في معدلات الاسترداد بحسب وحدات الأعمال التابعة للبنك.

الشكل ٩. تفصيل مشاهدات الأطراف المقابلة ومعدل الاسترداد حسب السنة

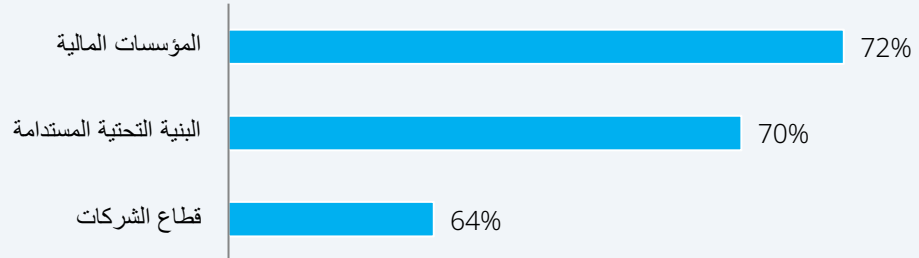


السنة	ملاحظات التخلف عن السداد	معدل الاسترداد
١٩٩٨	١٥	٪٦٤,٣
١٩٩٩	١٣	٪٧٣,٩
٢٠٠٠	٥	٪٤٨,٠
٢٠٠١	٥	٪٧٢,٧
٢٠٠٢	٣	٪٧٥,٦
٢٠٠٣	٠	-
٢٠٠٤	١	٪٩٣,٨
٢٠٠٥	١	٪٨٨,٦
٢٠٠٦	٠	-
٢٠٠٧	١٢	٪٣,٠٣
٢٠٠٨	٦	٪٨٩,٦
٢٠٠٩	١٧	٪٥٢,٤
٢٠١٠	٢٤	٪٥٨,٠
٢٠١١	١٥	٪٧١,١
٢٠١٢	١٨	٪٨١,٨
٢٠١٣	١٢	٪٧١,٤
٢٠١٤	٣١	٪٦٤,٥
٢٠١٥	١٧	٪٧١,٦
٢٠١٦	٢٨	٪٦٨,٩
٢٠١٧	١٢	٪٦٩,١
٢٠١٨	٩	٪٧٤,١
٢٠١٩	١٦	٪٨,٠٧
٢٠٢٠	٢٨	٪٥٦,٦
٢٠٢١	١٤	٪٨٧,٠
٢٠٢٢	٢٠	٪٦٤,٧
٢٠٢٣	٦	٪٩٥,٤
٢٠٢٤	٠	-
٢٠٢٥	١	٪٩٧,٧
الإجمالي	٣٢٩	٪٦٦,٧

الشكل ١٠. معدل الاسترداد حسب منطقة الأعمال (نهاية ٢٠٢٥)



الشكل ١١. معدل الاسترداد حسب وحدة قطاع الأعمال (نهاية ٢٠٢٥)



الشكل ١٢. معدل الاسترداد حسب تصنيف مجموعة الدخل للبنك الدولي (نهاية ٢٠٢٥)



الملحق

فيما يلي معدلات احتمالية التخلف عن السداد عبر الدورة الاقتصادية الداخلية لدى البنك، والتي تُعتبر عن احتمال حدوث التخلف عن السداد استنادًا إلى اتجاهات المخاطر الائتمانية طويلة الأجل، وقد تم إعدادها باستخدام مؤشرات مرجعية خارجية للدرجات الاستثمارية وتجربة التخلف عن السداد الداخلية للدرجات دون الاستثمارية. ويتم بعد ذلك تعديل هذه المعدلات استنادًا إلى تحليل تجربة التخلف عن السداد التاريخية للبنك في ضوء البيئة الاقتصادية الكلية السائدة وقت حدوث التخلف عن السداد. تُعرض معدلات احتمالية التخلف عن السداد التراكمية عبر الدورة الاقتصادية حسب درجة التصنيف الداخلي أدناه، بما في ذلك مواهبها مع ما يقابلها من تصنيفات خارجية.

قطاع الشركات

٢٠٢٥

درجة تصنيف

احتمال

التخلف عن

السداد

التصنيف الخارجي المكافئ	أفق سنة واحدة	أفق سنتان	أفق ٣ سنوات	أفق ٤ سنوات	أفق ٥ سنوات	أفق ٦ سنوات	أفق ٧ سنوات	أفق ٨ سنوات	أفق ٩ سنوات	أفق ١٠ سنوات
AAA	٪٠,٠١	٪٠,٠٤	٪٠,١٦	٪٠,٣١	٪٠,٤٤	٪٠,٥٩	٪٠,٦٨	٪٠,٨٤	٪٠,٩٤	٪١,٠٤
AA+	٪٠,٠١	٪٠,٠٦	٪٠,١٨	٪٠,٣٢	٪٠,٤٦	٪٠,٦٠	٪٠,٦٩	٪٠,٨٥	٪٠,٩٥	٪١,٠٦
AA	٪٠,٠٣	٪٠,٠٧	٪٠,١٩	٪٠,٣٤	٪٠,٤٨	٪٠,٦٨	٪٠,٩١	٪١,١٢	٪١,٣١	٪١,٥٠
AA-	٪٠,٠٤	٪٠,١٠	٪٠,٢١	٪٠,٣٥	٪٠,٥٠	٪٠,٦٩	٪٠,٩٣	٪١,١٣	٪١,٣٢	٪١,٥١
A+	٪٠,٠٦	٪٠,١٢	٪٠,٢٥	٪٠,٤١	٪٠,٥٣	٪٠,٧٠	٪٠,٩٤	٪١,١٥	٪١,٣٤	٪١,٥٣
A	٪٠,٠٦	٪٠,١٦	٪٠,٢٨	٪٠,٤٤	٪٠,٥٩	٪٠,٧٨	٪٠,٩٧	٪١,١٩	٪١,٤٥	٪١,٧٣
A-	٪٠,٠٧	٪٠,٢٢	٪٠,٣٥	٪٠,٥٠	٪٠,٦٩	٪٠,٩٠	٪١,١٧	٪١,٤٠	٪١,٥٣	٪١,٧٥
BBB+	٪٠,١٣	٪٠,٣٧	٪٠,٦٣	٪٠,٩١	٪١,٢٢	٪١,٦٣	٪٢,١٩	٪٢,٢٥	٪٢,٦٦	٪٣,١٣
BBB	٪٠,١٨	٪٠,٤٧	٪٠,٧٦	٪١,٢٥	٪١,٧٣	٪٢,٢٣	٪٢,٧٦	٪٣,٢٥	٪٣,٧٦	٪٤,٢٤
BBB-	٪٠,٢٤	٪٠,٣٨	٪٠,٩٧	٪١,٣٥	٪١,٩٦	٪٢,٥٢	٪٣,١٤	٪٣,٧٠	٪٤,٢٤	٪٤,٨١
BB+	٪٠,٤٨	٪٠,٣٢	٪٢,٤١	٪٣,٦٦	٪٤,٩٥	٪٦,١٢	٪٧,١٧	٪٨,١٩	٪٩,١٦	٪١٠,٠٧
BB	٪٠,٩٣	٪١,٨٨	٪٣,٠٠	٪٤,٥٢	٪٦,٣٤	٪٧,٩٣	٪٩,٨٨	٪١٢,٣٣	٪١٤,٨٩	٪١٦,٧٣
BB-	٪١,٠٨	٪٢,١٧	٪٣,٤٤	٪٥,١١	٪٧,٠٧	٪٨,٨١	٪١٠,٩١	٪١٣,٥٠	٪١٦,٢١	٪١٨,١٩
B+	٪١,٢٢	٪٢,٤٦	٪٣,٨٨	٪٥,٦٩	٪٧,٨١	٪٩,٦٩	٪١١,٩٤	٪١٤,٦٨	٪١٧,٥٣	٪١٩,٦٦
B	٪١,٣٠	٪٢,٥٢	٪٣,٨٨	٪٦,٢٨	٪٨,٥٤	٪١٠,٥٧	٪١٢,٩٧	٪١٥,٨٥	٪١٨,٨٥	٪٢١,١٣
B-	٪١,٥٧	٪٢,٩٣	٪١٠,٥٥	٪١٣,٣٥	٪١٥,٤٥	٪١٧,٥٠	٪١٩,٣٠	٪٢٠,٣٢	٪٢٢,٥٧	٪٢٥,٤٥
CCC+	٪٤,٢٥	٪١٠,٣٢	٪١٧,٣٠	٪٢٥,٩٩	٪٣٨,٦٦	٪٤٨,٦٦	٪٦٠,٦٦	٪٧٤,٦٨	٪٨٦,٥٨	٪١٠٠,٤٢
CCC	٪٦,٦٢	٪١١,٤٠	٪١٧,٧٤	٪٢٦,٥٧	٪٣٩,٣٩	٪٥١,٥٢	٪٦٣,٧٢	٪٧٥,٨٥	٪٨٧,٩١	٪١٠١,٨٩
CCC-	٪١٠,١٣	٪١٧,٠١	٪٢٢,٥١	٪٣٧,١٤	٪٥٠,٩٨	٪٦٥,٥٥	٪٨٠,٢٦	٪٩٦,٠٣	٪١١٠,٠٧	٪١٢٨,٩٠

البنية التحتية المستدامة

٢٠٢٥

درجة تصنيف

احتمال

التخلف عن

السداد

التصنيف الخارجي المكافئ	أفق سنة واحدة	أفق سنتان	أفق ٣ سنوات	أفق ٤ سنوات	أفق ٥ سنوات	أفق ٦ سنوات	أفق ٧ سنوات	أفق ٨ سنوات	أفق ٩ سنوات	أفق ١٠ سنوات
AAA	٪٠,٠١	٪٠,٠٣	٪٠,١١	٪٠,٢١	٪٠,٣٠	٪٠,٤٠	٪٠,٤٦	٪٠,٥٧	٪٠,٦٤	٪٠,٧١
AA+	٪٠,٠١	٪٠,٠٤	٪٠,١٢	٪٠,٢٢	٪٠,٣١	٪٠,٤١	٪٠,٤٧	٪٠,٥٨	٪٠,٦٥	٪٠,٧٢
AA	٪٠,٠٢	٪٠,٠٥	٪٠,١٣	٪٠,٢٣	٪٠,٣٣	٪٠,٤٦	٪٠,٦٢	٪٠,٧٦	٪٠,٨٩	٪١,٠٢
AA-	٪٠,٠٣	٪٠,٠٧	٪٠,١٤	٪٠,٢٤	٪٠,٣٤	٪٠,٤٧	٪٠,٦٣	٪٠,٧٧	٪٠,٩٠	٪١,٠٣
A+	٪٠,٠٤	٪٠,٠٨	٪٠,١٧	٪٠,٢٨	٪٠,٣٦	٪٠,٤٨	٪٠,٦٤	٪٠,٧٨	٪٠,٩١	٪١,٠٤
A	٪٠,٠٤	٪٠,١١	٪٠,١٩	٪٠,٣٠	٪٠,٤٠	٪٠,٥٣	٪٠,٦٦	٪٠,٨١	٪٠,٩٩	٪١,١٨
A-	٪٠,٠٥	٪٠,١٥	٪٠,٢٤	٪٠,٣٤	٪٠,٤٧	٪٠,٦١	٪٠,٨٠	٪٠,٩٥	٪١,٠٤	٪١,١٩
BBB+	٪٠,٠٩	٪٠,٢٥	٪٠,٤٣	٪٠,٦٢	٪٠,٨٣	٪١,١١	٪١,٣٠	٪١,٥٣	٪١,٨١	٪٢,١٣
BBB	٪٠,١٢	٪٠,٣٢	٪٠,٥٢	٪٠,٨٥	٪١,١٨	٪١,٥٢	٪١,٨٨	٪٢,٢١	٪٢,٥٦	٪٢,٨٩
BBB-	٪٠,٢٣	٪٠,٧٠	٪١,٣٤	٪٢,٠٩	٪٢,٨٧	٪٣,٥٧	٪٤,١٨	٪٤,٧٨	٪٥,٣٤	٪٥,٨٦
BB+	٪٠,٣٣	٪٠,٩٠	٪١,٦٤	٪٢,٤٩	٪٣,٣٧	٪٤,١٧	٪٤,٨٨	٪٥,٥٨	٪٦,٢٤	٪٦,٨٦
BB	٪٠,٦٣	٪١,٢٨	٪٢,٠٤	٪٣,٠٨	٪٤,٣٢	٪٥,٤٠	٪٦,٧٣	٪٨,٣٩	٪١٠,١٤	٪١١,٧٣
BB-	٪٠,٧٣	٪١,٤٨	٪٢,٣٤	٪٣,٤٨	٪٤,٨٢	٪٦,٠٠	٪٧,٤٣	٪٩,١٩	٪١١,٠٤	٪١٢,٣٩
B+	٪٠,٨٣	٪١,٦٨	٪٢,٦٤	٪٣,٨٨	٪٥,٣٢	٪٦,٦٠	٪٨,١٣	٪٩,٩٩	٪١١,٩٤	٪١٣,٣٩
B	٪١,٠٨	٪١,٧١	٪٢,٦٥	٪٤,٢٨	٪٥,٨٢	٪٧,٢٠	٪٨,٨٣	٪١٠,٧٩	٪١٢,٨٤	٪١٤,٣٩
B-	٪١,٣٥	٪٢,١٥	٪٣,١٨	٪٤,٥٢	٪٦,٠٩	٪٧,٩٢	٪٩,٩٢	٪١٣,٨٤	٪١٥,٣٧	٪١٧,٣٣
CCC+	٪٢,٨٩	٪٧,٠٣	٪١١,٧٨	٪١٧,٧٠	٪٢٥,٥٢	٪٣٤,٨٦	٪٤٢,٢٦	٪٥١,٦١	٪٦٢,٩١	٪٧٦,١٦
CCC	٪٤,٥١	٪٧,٧٦	٪١٢,٠٨	٪١٨,١٠	٪٢٥,٠٢	٪٣٤,٤٦	٪٤٢,٩٦	٪٥٢,٤١	٪٦٥,٨١	٪٧٧,١٦
CCC-	٪٦,٩٠	٪١١,٥٨	٪١٥,٣٣	٪٢١,٤٨	٪٢٨,١٠	٪٣٥,٥٥	٪٤٤,٢١	٪٥٤,٣٤	٪٦٦,٠٥	٪٧٣,٣٠

المؤسسات المالية

										٢٠٢٥		
										درجة تصنيف	احتمال التخلف	
										التصنيف الخارجي المكافئ	عن السداد	
أفق	أفق	أفق	أفق	أفق	أفق	أفق	أفق	أفق	أفق	أفق		
١٠ سنوات	٩ سنوات	٨ سنوات	٧ سنوات	٦ سنوات	٥ سنوات	٤ سنوات	٣ سنوات	سنتان	سنة واحدة			
٪٠,٢٥	٪٠,٢٢	٪٠,٢٠	٪٠,١٦	٪٠,١٤	٪٠,١٠	٪٠,٠٧	٪٠,٠٤	٪٠,٠١	٪٠,٠٠	AAA		١,٠
٪٠,٢٥	٪٠,٢٣	٪٠,٢٠	٪٠,١٦	٪٠,١٤	٪٠,١١	٪٠,٠٨	٪٠,٠٤	٪٠,٠١	٪٠,٠٠	AA+		١,٧
٪٠,٣٥	٪٠,٣١	٪٠,٢٦	٪٠,٢١	٪٠,١٦	٪٠,١١	٪٠,٠٨	٪٠,٠٥	٪٠,٠٢	٪٠,٠١	AA		٢,٠
٪٠,٣٦	٪٠,٣١	٪٠,٢٧	٪٠,٢٢	٪٠,١٦	٪٠,١٢	٪٠,٠٨	٪٠,٠٥	٪٠,٠٢	٪٠,٠١	AA-		٢,٣
٪٠,٣٦	٪٠,٣٢	٪٠,٢٧	٪٠,٢٢	٪٠,١٧	٪٠,١٢	٪٠,١٠	٪٠,٠٦	٪٠,٠٣	٪٠,٠١	A+		٢,٧
٪٠,٤١	٪٠,٣٤	٪٠,٢٨	٪٠,٢٣	٪٠,١٨	٪٠,١٤	٪٠,١٠	٪٠,٠٧	٪٠,٠٤	٪٠,٠١	A		٣,٠
٪٠,٤١	٪٠,٣٦	٪٠,٣٣	٪٠,٢٨	٪٠,٢١	٪٠,١٦	٪٠,١٢	٪٠,٠٨	٪٠,٠٥	٪٠,٠٢	A-		٣,٣
٪٠,٧٤	٪٠,٦٣	٪٠,٥٣	٪٠,٤٥	٪٠,٣٨	٪٠,٢٩	٪٠,٢١	٪٠,١٥	٪٠,٠٩	٪٠,٠٣	BBB+		٣,٧
٪١,٠٠	٪٠,٨٩	٪٠,٧٧	٪٠,٦٥	٪٠,٥٣	٪٠,٤١	٪٠,٢٩	٪٠,١٨	٪٠,١١	٪٠,٠٤	BBB		٤,٠
٪٢,٠٣	٪١,٨٥	٪١,٦٦	٪١,٤٥	٪١,٢٤	٪٠,٩٩	٪٠,٧٢	٪٠,٤٦	٪٠,٢٤	٪٠,٠٨	BBB-		٤,٣
٪٢,٣٨	٪٢,١٦	٪١,٩٣	٪١,٦٩	٪١,٤٤	٪١,١٧	٪٠,٨٦	٪٠,٥٧	٪٠,٣١	٪٠,١١	BB+		٤,٧
٪٣,٩٤	٪٣,٥١	٪٢,٩١	٪٢,٣٣	٪١,٨٧	٪١,٥٠	٪١,٠٧	٪٠,٧١	٪٠,٤٤	٪٠,٢٢	BB		٥,٠
٪٤,٢٩	٪٣,٨٢	٪٣,١٨	٪٢,٥٧	٪٢,٠٨	٪١,٦٧	٪١,٢٠	٪٠,٨١	٪٠,٥١	٪٠,٢٥	BB-		٥,٣
٪٤,٦٤	٪٤,١٣	٪٣,٤٦	٪٢,٨١	٪٢,٢٩	٪١,٨٤	٪١,٣٤	٪٠,٩١	٪٠,٥٨	٪٠,٢٩	B+		٥,٧
٪٤,٩٨	٪٤,٤٥	٪٣,٧٤	٪٣,٠٦	٪٢,٤٩	٪٢,٠١	٪١,٤٨	٪٠,٩٢	٪٠,٥٩	٪٠,٣١	B		٦,٠
٪٦,٠٠	٪٥,٣٢	٪٤,٧٩	٪٤,٥٥	٪٤,١٣	٪٣,٦٤	٪٣,١٥	٪٢,٤٩	٪١,٦٣	٪٠,٦١	B-		٦,٣
٪٩,٠٦	٪٨,٦٣	٪٨,١٨	٪٧,٧١	٪٧,٢٢	٪٦,٧٦	٪٦,١٣	٪٤,٠٨	٪٢,٤٣	٪١,٠٠	CCC+		٦,٧
٪٩,٤١	٪٨,٩٤	٪٨,٤٥	٪٧,٩٥	٪٧,٤٣	٪٦,٩٣	٪٦,٢٧	٪٤,١٨	٪٢,٦٩	٪١,٥٦	CCC		٧,٠
٪١١,٥٣	٪١١,١٠	٪١٠,٨٥	٪٩,٢٦	٪٨,٣٨	٪٧,٣١	٪٦,٤٠	٪٥,٣١	٪٤,٠١	٪٢,٣٩	CCC-		٧,٣

© البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، بما في ذلك التصوير الضوئي والتسجيل، من دون الحصول على إذن خطي من صاحب حقوق الطبع والنشر. كما يجب الحصول على هذا الإذن الخطي قبل تخزين أي جزء من هذا المنشور في أي نظام لاسترجاع المعلومات، مهما كانت طبيعته.

ملاحظة: إن المصطلحات والأسماء المستخدمة في هذا التقرير للإشارة إلى الأقاليم الجغرافية أو غيرها من المناطق، والتجمعات والوحدات السياسية والاقتصادية، لا تشكل، ولا ينبغي تفسيرها على أنها تشكل، موقفاً صريحاً أو ضمنياً، أو تأييداً أو ق بولاً أو إعراباً عن رأي من جانب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أو أعضائه بشأن وضع أي بلد أو إقليم أو تجمع أو وحدة، أو بشأن ترسيم حدوده أو سيادته.

ويلتزم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالمساواة من منظور النوع الاجتماعي. ونسعى إلى استخدام لغة محايدة من منظور النوع الاجتماعي في منشوراتنا.

تصوير الغلاف © البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

طُبع هذا التقرير بطريقة تراعي الاستدامة في المملكة المتحدة بواسطة شركة Pureprint، وهي شركة حاصلة على اعتماد CarbonNeutral* مع سلسلة عهدة معتمدة من مجلس رعاية الغابات (FSC*) ونظام إدارة بيئية معتمد وفق معيار الأيزو 14001، مع إعادة تدوير أكثر من 99 في المائة من جميع النفايات الجافة.

طُبع التقرير المالي لعام 2025 على ورق Galerie Satin المعتمد من "FSC" والمصنوع من مصادر مسؤولة. ويضمن ذلك وجود سلسلة إمداد خاضعة للتدقيق تبدأ من الأشجار في الغابات المُدارة بصورة مستدامة وصولاً إلى الوثيقة النهائية في مصنع الطباعة.

١٩٠٠ التقرير المالي لعام ٢٠٢٥



الرقابة المالية

ماريانا أميريكيان

إليز فان أميرينغن، جوشوا ناير

الإعداد التحريري

هيلين فالفونا، ماثيو هارت

إدارة التصميم والطباعة

دانيال كيبي

الترجمة والتنقيح

أمال أبو شايوش، محمد حسن

تنسيق الترجمة

ناتاليا بينرت، آن هارتلي

نستثمر لنغيّر الحياة

تابعنا على:

@EBRD 

ebrd_official 

ebrdtv 

ebrdhq 

EBRD 

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

٥ بانك ستريت، لندن

E14 4BG

المملكة المتحدة

هاتف: +٤٤ ٢٠ ٧٣٣٨ ٦٠٠٠

www.ebrd.com